بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الاداب والعلوم

قسم اللغة العربية

جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي والنحوي

TAMAM - HASSAN`S EFFORTS IN LINGUISTIC AND SYNTAX LESSON

أعداد الطالبة :
فاطمة محمد سليمان العليمات

الرقم الجامعي

٠٠٢٠٣٠١٠٠٨

إشراف
الدكتور أمان أبو صالح

الفصل الدراسي الثاني
١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي و النحوي

TAMAM HASSAN'S EFFORTS IN THE LINGUISTIC AND SYNTAXLESSON

إعداد الطالبة :

فاطمة محمد سليمان العليمات

الرقم الجامعي
(٠٠٢٠٣٠١٠٠٨)

إشراف :
الدكتور أمان أبو صالح

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
١. د.أمان سليمان أبو صالح	مشرفاً و رئيساً	.....
٢. أ.د. عبد الفتاح أحمد الحموز	عضواً	.....
٣. د.إبراهيم يوسف السيد	عضواً	.....
٤. د.زيد خليل القرالة	عضواً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة آل البيت .

نوقشت و أوصي بإجازتها / ~~تعديلها / رفضها~~ بتاريخ :١٠/٦/٢٠٠٤.....

الإهـــداء

إلى كل من يحب هذه اللغة ويعشقها

إلى كل مدرسي قسم اللغة العربية

في جامعة آل البيت

إلى زوجي الذي يقف وراء كل عظيم

وينير لي كل طريق

وإلى البراعم الصغيرة التي تتفتح على

طريق الحياة

أسيل

مجد

محمد

شكـــر وتقديـــر

أتـــوجه بالشكر والتقدير العظيم إلى أستاذي المشرف على هذا البحث الدكتور أمان أبو صـــالح الذي لم يبخل عليّ بجهده وفكره كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وهم:

- الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز.
- والدكتور إبراهيم السيد.
- والدكتور زيد القرالة.

الباحثـــــة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	هـ
المقدمة	١
الفصل الأول: سيرة تمام حسان الذاتية والعلمية	٥
الفصل الثاني : جهوده في الدّرس الصوتي	١١
علم الأصوات المفردة والتشكلية	١٤
مخارج الأصوات وصفاتها	١٩
منهج التشكيل الصوتي	٣٢
المقطع	٣٩
الحركات	٤٥
النبر	٤٩
التنغيم	٥٦
الظواهر السياقية	٦٣
الفصل الثالث : جهوده في الدرس الصرفي	٧٢
أقسام الكلام	٧٣
الاشتقاق	٨٨

الصيغة	٩٢
تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد	١٠٠
الفصل الرابع : جهوده في الدّرس النحوي	١٠٣
العامل	١٠٤
القرائن	١١١
مقالية حالية أثر القرائن في ايضاح المعنى	١١٦
القرائن تغني عن العوامل الترخص في القرائن	١١٩ ١٢٠
الزمن والجهة	١٢٣
الاسلوب العدولي	١٣٤
الفصل الخامس : جهودة في الدرس الدلالي	١٤٥
مستوى الدلالة المعجمية	١٤٦
دلالة البنية اللفظية	١٥٢
دلالة السياق اللفظي وغير اللفظي	١٥٨
تشقق المعنى	١٦٩
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الخاتمة	ز
المصادر والمراجع	ح

الملخص

جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي والنحوي

بحثت هذه الدراسة جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي والنحوي والذي كان من رواد الدارسين العرب الذين دعوا إلى ضرورة دراسة العربية في إطار (المنهج الوصفي)

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، أما الفصل الأول فاشتمل على سيرة الدكتور تمام حسان الشخصية والعلمية وتناول الفصل الثاني جهوده في الدراسات الصوتية، واشتمل على النظام الصوتي، ومخارج الأصوات وصفاتها، ومنهج التشكيل الصوتي ، والمقطع ، والحركات ، والنبر ،والتنغيم ،وأخيرا الظواهر السياقية.

أما الفصل الثالث فتناول جهوده في الدراسات الصرفية وقد اشتمل على أقسام الكلام، والاشتقاق، والصيغة ، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

وتناول الفصل الرابع جهوده في الدراسات النحوية ، واحتوى هذا الفصل على موضوع العامل، والقرائن ، والزمن والجهة ، والأسلوب العدولي.

أما الفصل الخامس فتناول جهوده في الدرس الدلالي واشتمل على الدلالة المعجمية ودلالة البنية اللفظية ودلالة السياق اللفظي وغيره.

وأخيراً جاءت الخاتمة التي تضمنت النتائج التي توصل إليها البحث ومن أهمها:

١. أن الدكتور تمام حسان قد بحث في مجالات عديدة من فروع اللغة ونظر فيها نظرات عميقة من جوانب مختلفة.
٢. أن الدكتور تمام حسان كان يسعى في دراسته إلى إلقاء ضوء جديد على التراث العربي منطلقا من المنهج الوصفي.
٣. أن الدكتور تمام حسان قد تأثر في بعض آرائه بالدراسات الغربية.
٤. أن الدكتور تمام حسان قد وافق في آرائه غيره حينا وعارض حيناً آخر واختلف ثالثا.
٥. أن الدكتور تمام حسان يرى أن النحو العربي ما زال بحاجة إلى الدراسة.

المقـدمـة

الحمـــد لله القـــائل في محكم التنزيل " يرفع اللهُ الَّذينَ أمنوُا مِنكُمْ والذِينَ أوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتَ".

أما بعد:

فإن الأمم لا تتقدم إلا بالعلم ولا تدون في سجل الخالدين إلا بقدر ما تسهم به في مجالات الفكـــر والإبـــداع والمعـــرفة وإن تقدير العلماء وإبراز جهودهم إنما هو جزء لا يتجزأ من الرقى والحضـــارة والتطور المنشود، ولعل البحث في اللغة ودراستها وإبراز صورتها الجمالية وسهولة تعلمها وتعليمها للآخرين، ونشرها بقدر واسع لا يتأتى إلا بجهود نخبه من العلماء المميزين، الذين قدموا للغة القرآن العظيم ما وسعهم من عناية وبحث وجهد دؤوب لتأخذ ما تستحق من اهتمام.

ولقد تناولت هذه الدراسة جهود الدكتور تمام حسان اللغوية والنحوية. وقد اخترت هذا الموضوع لما لهذا العالم الجليل من فضل في خدمة اللغة العربية، فقد اتسعت جهوده اتساعاً عظيماً فلا نكاد نجد حقلاً من حقول الدراسات اللغوية والنحوية إلا ونجد للدكتور تمام حسان رأياً فيه، فهو يعدّ علماً من أعلام الدراسات اللغوية المعاصرة ، وقدم وما يزال يقدم للمكتبة العربية مؤلفات تجاوز مدى تأثيرها مشرق الوطن العربي إلى مغربه. فحازت على الرضا والقبول. مع ضرورة الذكر أن أفكاره أراءه أثارت كثيراً من الخلاف والاختلاف مع عدد من العلماء والدارسين والباحثين ، وتناولت جهود العلماء والباحثين المعاصرين أفكاره وأراءه في اللغة بالدرس والتحليل والنقد والتقويم فلا نكاد نجد مؤلفاً أو بحثاً أو أطروحة جامعية في مجال اللغة إلا ويكون لآرائه نصيب منها تأييداً أو معارضة لها، وإنصافاً أو اجحافاً بصاحبها ولاشك أن الدكتور تمام حسان منظر ومفكر ورائد لغوي، خبر تراث العربية وتزود من منابعها الأصلية وعاصر النظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة في حقبة الخمسينات من القرن المنصرم وبخاصة الوصفية وما نجم عنها من بنيوية (بنائية) وهو في الوقت نفسه درس الماجستير والدكتوراة في جامعة لندن وتتلمذ على أشهر رموز اللغة هناك مثل J. R. Firth أستاذ علم اللغة العام بجامعة لندن كما اطلع على أحدث النظريات اللغوية التي ظهرت أوائل النصف الثاني من القرن العشرين على يد عالم اللغة الأمريكي تشومسكي.

وما يميز الدكتور تمام حسان أنه جمع بين الحداثة والتراث ولهذا جاءت أفكاره وآراؤه مزيجاً بين هذين المصدرين الثريين فكانت تستلهم أصالتها من جذور التراث العربي العريق

وتستمد معاصرتها من أحدث الاتجاهات في دراسة اللغة وتحليل نظمها وهذا ما سهل مهمته في تضييق الهوة القائمة بين الدرس اللغوي عند العرب والدرس اللغوي الحديث في الغرب.

لقد استطاع تمام حسان من خلال آرائه وأفكاره المؤلف منها والمترجم أن يضفي على الدرس اللغوي جدة غير معهودة ويبتكر أفكاراً جديدة ويشكل منطلقاً جديداً للبحث اللغوي المعاصر فحرك بذلك ما كان ساكناً وأحضر ما كان غائباً وفتح آفاقاً رحبة وفضاءات واسعة من أوجه التفكير اللغوي وتحليل قضاياه المتشعبة.

ولم تكن نظرات الدكتور تمام في اللغة من ذلك النوع الهامشي بل كانت تبعث في العقل اللغوي التأمل والتفكير والبحث.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لما لمسته من حاجة لدرس جهود الدكتور تمام حسان في اللغة لما لها من ضرورة للتطور ولأن جهوده لم تدرس في (حدود ما أعلم) دراسة مستقلة وافية تجمع ما قدمه في كتبه المختلفة، وقد تعرضت بعض الدراسات لآرائه إلا أنها جاءت في صور جزئية أو مبحث فرعي في سياق الحديث عن اللغة، فلم تكن غايتها الدراسة الوافية المستوعبة بل كانت تهدف إلى تقديم رأيه حول موضوع معين وليس التعمق في جزئياته وقضاياه ومن هذه الدراسات التي يمكن أن يشار إليها في هذا المجال :

١. دراسة قدمها خليل عمايرة في كتابة العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل الغوي، أشار فيه إلى رأي تمام حسان في العامل.
٢. دراسة قدمها عز الدين مجدوب في كتابة المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، عرض فيه لبعض أراء تمام حسان وفضلة في الدراسات اللغوية.
٣. رسالة دكتوراه قدمها عطا الموسى إلى الجامعة الأردنية بعنوان مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين عام ١٩٩٢، عرض فيها لبعض أراء تمام حسان في دراسة النحو العربي دراسة وصفية.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تنظر في جهود الدكتور تمام حسان اللغوية والنحوية في ضوء علم اللغة القديم والحديث محاولة بيان ما يلي:

١. مدى إفادة الدكتور تمام حسان من الدراسات الغوية الحديثة.
٢. مدى اتفاق نظرته لبعض القضايا مع نظرة القدماء ومن عاصرهم.
٣. مدى تجديده في الدرس اللغوي والنحوي.

لقد انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات حاولت جهدي اختبارها وهي:

١. أن تجديد اللغة والنحو عند الدكتور تمام حسان لم يقف عند التجديد في المصطلحات وإنما امتد إلى مضمونها.
٢. أن آراء الدكتور تمام لم تكن استجابة لمتطلبات اللغات الغربية التي انبثق عنها علم اللغة الحديث وإنما أفادت منها فحسب بما يفيد العربية.
٣. أنه جاء بآراء جديدة ومستقلة على غير ما هو متعارف عند العرب قديماً وعند المحدثين في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وقد استندت في دراستي هذه إلى المنهج الوصفي من خلال استقراء ما عرض له تمام حسان واستنتاج بعض الظواهر اللغوية والنحوية ورصد الجهود التي بذلها في تجديد الدرس اللغوي والنحوي كما استندت إلى بعض ملامح المنهج التاريخي لوضع جهوده في سياقها من التجديد اللغوي والنحوي.

وقد جاء ت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة أما **الفصل الأول** فقد اشتمل على سيرة الدكتور تمام حسان الذاتية والعلمية أما **الفصل الثاني** فتناول جهوده في الدراسات الصوتية واشتمل على النظام الصوتي ومخارج الأصوات وصفاتها ومنهج التشكيل الصوتي والمقطع والحركات والنبر والتنغيم وأخيراً الظواهر السياقية وقد أفرد لها الدكتور تمام حسان فصلاً خاصاً في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها إلا أنني وضعتها في هذا الفصل لما أظنه من أن هناك صلة بين هذه الظواهر وبين الأصوات إذ هي عبارة عن تغيرات صوتية بمختلف مستوياتها.

أما **الفصل الثالث:** فتناولت فيه جهوده في الدراسات الصرفية وقد اشتمل على أقسام الكلام والاشتقاق والصيغة وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

وتناول **الفصل الرابع:** جهوده في الدراسات النحوية واحتوى هذا الفصل على موضوع العامل والقرائن والزمن والجهة والأسلوب العدولي.

أما **الفصل الخامس:** فتحدثت فيه عن جهوده في الدرس الدلالي فاشتمل على مستوى الدلالة المعجمية ومستوى دلالة البنية اللفظية ومستوى دلالة السياق اللفظي وغير اللفظي وأخيراً تشقق المعنى وقد جاء هذا الفصل مقارنة بالفصول السابقة أقل نسبياً وذلك لأن جهود الدكتور تمام كانت في المستويات السابقة أوسع مما يتعلق بهذا الفصل.

وأخيراً جاءت **الخاتمة** التي اشتملت النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

والحقيقة أن هذه الدراسة لا تكفي لتغطية جهود الدكتور تمام حسان بل أنها تحتاج إلى المزيد من الدراسات والأبحاث لإلقاء الضوء عليها والكشف عن جوانبها المختلفة.

وأخيراً فأنني أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور تمام حسان على حسن تعاونه، حيث أمدني بما أحتاج إليه من توضيحات واستفسارات كان لها أكبر الأثر في إخراج هذا البحث بهذه الصورة، حيث استمرت الاتصالات الهاتفية والرسائل بيننا طيلة إعداد هذا البحث، وأنني لأدعو الله أن يمد بعمره ليقدم للعربية ما تستحقه من عطاء.

الفصـــــل الأول

تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية

أولاً : سيرته الذاتية:

ولد تمام حسان عمر محمد داود في اليوم السابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٨م بقرية الكرنك محافظة قنا أحدى محافظات صعيد مصر، وأتم حفظ القرآن وتجويده على قراءة حفص ١٩٢٩م.

وفـــي عام ١٩٤٥ منح إجازة في التدريس من مدرسة العلوم (وهي الآن كلية دار العلوم بجامعة القاهـــرة) بعـــد أن أمضى فيها سنتين لدراسة التربية وعلم النفس وكان ترتيبه الأول على فرقته اخـــتارته دار العلوم بعد مدة معيداً بها وأوفدته في بعثه دراسية في عام ١٩٤٦ إلى جامعة لندن (بمشـــورة مـــن الدكتور إبراهيم أنيس (رحمه الله) ليتخصص في علم اللغة وفي عام ١٩٤٩ نال شـــهادة الماجستير في علم اللغة العام ثم نال على الدكتوراه في الفرع نفسه عام ١٩٥٢ وعين بعد ذلـــك مدرســـاً (أســـتاذا مساعداً) بكلية دار العلوم قسم فقه اللغة (علم اللغة والدراسات السامية الشرقية حالياً) وعمل مستشاراً ثقافياً بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في العاصمة النيجيرية (لاجـــوس) عـــام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٥ عاد إلى مصر ليشغل منصبي رئيس قسم النحو و الصـــرف ووكـــيل كلـــية دار العلوم وبعد سنتين أعير إلى جامعة الخرطوم وهناك كلفته الجامعة بإنشاء قسم للدراسات اللغوية وعهدت إليه برئاسته وعاد في سنة ١٩٧٠ إلى كلية دار العلوم فشغل المنصبين السابقين ثم عين عام ١٩٧٢م عميداً لها ، وأعير إلى جامعة محمد الخامس بالرباط عام ١٩٧٣. وأنتخـــب عضواً بمجمع اللغة العربية في القاهرة عام ١٩٨٠ وعمل أستاذاً بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة (جامعة أم القرى حالياً) وتحديداً في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها وقد أمضى هناك مدة ستة عشر عاما درس خلالها العربية لغير الناطقين بها ، كما أسس قسم علم اللغة التطبيقية في المعهد وأشرف على رسائل علمية فيه، ورأس تحرير مجلة المعهد التي تفسر بحوثاً في علم اللغة التطبيقي وما زال يعمل حتى الآن أستاذاً متفرغاً في كلية دار العلوم.

وبقى أن نذكر أن الدكتور تماماً متزوج وله من الأبناء أربعة: ثلاث بنات وابن واحد ويكنى بأبي هانيء.

ثانياً: مسيرته العلمية:

وجوه نشاطه العلمي:

تـــوزع النشاط العلمي للدكتور تمام حسان إلى ثلاثة مجالات رئيسة: أولها مجال التأليف وثانيها المقالات والبحوث وثالثها مجال الترجمة يضاف إلى ذلك حضوره ومشاركته في العديد من المؤتمرات والندوات وإلقاء المحاضرات وإسهامه في الإشراف على العديد من الرسائل العلمية .

مؤلفاته:

بلغت مؤلفاته حتى الآن ثمانية مؤلفات : هي بحسب تأريخ صدورها :

١. مـــناهج البحـــث في اللغة وفي هذا الكتاب تناول الدكتور تمام أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللغة الخمسة: الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم والدلالة وحاول تطبيقها على اللغة العربية الفصحى .

٢. اللغـــة بيـــن المعـــيارية والوصفية: وفيه قسم النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي وجاء ترســـيخاً للمـــنهج الوصفي الذي كان قد دعا إليه ونقداً للمنهج المعياري الذي اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب.

٣. اللغة العربية معناها ومبناها: في هذا الكتاب أودع الدكتور تمام خلاصة الأفكار التي تدور في ذهنه منذُ امد بعيد عن المنهج الوصفي في دراسة اللغة وتطبيقه على العربية واحتوى الكتاب على أهم نظرياته في اللغة كنظرية القرائن النحوية.

٤. الأصول: في هذا الكتاب دراسة معرفية تناول بها جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي : النحو ، وفقه اللغة والبلاغة.

٥. التمهـــيد فـــي اكتســـاب اللغة العربية لغير الناطقين بها: قام الدكتور تمام بجمع عدد من الظواهـــر الأســـلوبية المعدول بها عن الأصول النحوية ويعد الكتاب في ميدان علم اللغة التطبيقي.

٦. مقالات في اللغة والأدب : ويضم الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي نشرها في مجلات علمية أو ألقاها في مؤتمرات وتدور حول اللغة تعليماً ونقداً .

٧. البيان في روائع القرآن: وهو تحليل للنصوص القرآنية ودراستها دراسة لغوية وأسلوبية.

٨. الخلاصـــة النحوية: هو تطبيق عملي لما أودعه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من نظريات لغوية وخاصة نظرية القرائن النحوية وتضافرها على بيان المعنى.

ترجماته :

مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب

١. اثر العلم في المجتمع .

٢. اللغة في المجتمع .

٣. الفكر العربي ومكانته في التاريخ.

٤. النص والخطاب والإجراء.

بحوثه ومقالاته:

من الصعوبة بمكان أن نحصي جميع بحوثه ومقالاته التي نشرها في الدوريات العلمية أو التـــي شارك بها أو ألقاها في الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية، وهو نفسه يعترف بهذا وهو يشير إلى هذا في مقدمة كتابه(مقالات في اللغة والأدب).ومن هذه المقالات :

١- نشأت النحو العربي .

٢- مشكلة الخط العربي.

٣- النحو والمنطق.

٤- مصطلحات سيبويه في أصوات اللغة العربية.

٥- نظرة في فكرة النظم كما حددها عبد القاهر.

٦- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية.

٧- منهج النحاة العرب.

٨- وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر.

٩- القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي.

١٠- نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية.

١١- مشكلة الترجمة.

١٢- اللغة العربية والحداثة.

١٣- من طرق القرآن الكريم.

١٤- درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب.

١٥- وحدة البنية واختلاف الأنظمة.

١٦- تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم .

١٧- لغة الأعلام.

١٨- الإفادة والعلاقات البيانية.

١٩- موقف الأديب والفنان بين الحرية والالتزام .

٢٠- في الشعر السياسي للدكتور عباس الجراري " تعليق" .

٢١- اليقين بين الإسلام والفلسفة .

٢٢- التضام وقيود التوارد.

٢٣- رأي في الارتباطات الطبيعية والنفسية في التذوق الفني.

٢٤- أصول النحو وأصول النحاة.

٢٥- نحن والتراث والمعاصرة.

٢٦- قضايا اللغة.

٢٧- الازدواج اللغوي.

٢٨- كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية.

٢٩- مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية.

٣٠- التحليل اللغوي للأدب.

٣١- الصحة والجمال في النص القرآني.

٣٢- العلاقات الملفوظة والعلاقات الملحوظة في النص القرآني .

الإشراف على الرسائل الجامعية:

بلـــغ عـــدد الرسائل العلمية التي اشرف عليها في أقطار عربية مختلفة ما يقرب من مئة رسالة وكان عدد لابأس به من هذه الرسائل يدور حول موضوعات مستوحاة من مؤلفاته المذكورة آنفاً كما شارك الدكتور تمام في مناقشة عدد كبير من الرسائل الجامعية في العالم العربي ومن هذه الموضـــوعات أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الجملة الوصفية في النحو العربي، تعـــدد المعـــنى الوظيفـــي للمبنى الواحد، القيمة النحوية للموقع، الزمن النحوي، التضام في النحو العربي ، طلب الخفة في العربية ، ظاهرة التماثل الصوتي ، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في النحو العربي .

إنجازات أخرى:

- تولى الإشراف والمشاركة في إخراج قائمة مكة للألفاظ الشائعة.
- حاز على الدرجة الأولى من بحثه الموسوم بـــ (القرائن النحوية واطّراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي).

- شـــارك في وضع المعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) سنة ١٩٨٩.
- حصـــل على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الأسلام والأدب العربي والعلوم في فـــرع الإنـــتاج الأدبـــي واللغوي، عام ١٩٨٤ بترشيح من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عن كتابه (الأصول).
- ورد اسمه ضمن (موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين) التي اصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) بالقاهرة سنة ١٩٩٦م(ص ١٤٦).
- كرمـــته جامعـــة القاهـــرة ضمن تكريمها لجيل الرواد من الأساتذة الجامعيين بها ومنحته جائزة تقديرية ودرعاً تذكارياً.
- اخـــتارة المركز الدولي للبيوغرافياInternational- Biographical Cantarr فـــي كامـــبردج ضـــمن الأعـــلام الـــواردة اســـماؤهم فـــي موسوعته المسماه INTERNATIONAL WHO`S IN EDUCATION

شعره:

لعل كثيرين لا يعرفون أن الدكتور تماماً له اهتمامات شعرية وتدور موضوعات شعره حول قضايا اجتماعية، وأخرى سياسية وبعضها خاص بمناسبات أقيمت في كليه دار العلوم وهو يحتفظ بها في مكتبته الخاصة.[١]

---

[١] عبد الرحمن حسن العارف تمام حسان رائداً لغوياً، ط١ ، عالم الكتب ، ٢٠٠٢م .

الفصـــــــــــل الثـــانـــــــي

جهوده في الدرس الصوتي

عني العرب القدماء بدراسة أصوات اللغة فحددوا مخارجها وصفاتها، دافعهم في ذلك ديني؛ هو المحافظة على القرآن الكريم، ولا سيما بعد اختلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن، وقد امتدت هذه الدراسات قروناً عدة، كان لها أثرها الكبير فى الدراسات الصوتية عند المحدثين، وقد اتخذت دراساتهم منهجين؛ إما مختلطة بغيرها من علوم اللغة كدراسة الخليل (ت-١٧٠هـ) في العين، وسيبويه (ت- ١٨٠هـ) في الكتاب، والزمخشري (ت-٥٣٨هـ) في المفصل، وابن الجزري (ت-٨٣٣هـ) في النشرفي القراءات العشر، أو دراسة مستقلة مستفيضة كدراسة ابن جني (ت-٣٩٢هـ) في سر صناعة الاعراب، وابن سينا (ت-٤٢٨هـ) في أسباب حدوث الحروف.

لقد تناول الخليل في مقدمة معجمه العين العديد من المشكلات الصوتية بالدراسة والتحليل، فجاءت هذه المقدمة مشتملة على معلومات هامة كترتيب الحروف ترتيباً صوتياً، إذ نظر الخليل إلى أول الأصوات تكوناً في الجهاز الصوتي، وبدأ بها حتى وصل إلى آخر الأصوات نطقاً في الجهاز الصوتي، وتحدث في مقدمته أيضاً عن كيفية بناء الكلمة العربية وكيف تركب الأصوات فتكون منها الكلمات، وذكر الخليل حروف العربية وعددها تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً وأربعة هوائية هي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، كما أنه قد ذكر مخارج الأصوات مرتبة على حسب خروجها من الجهاز الصوتي. وقد تحدث الخليل عن الكثير من الظواهر الصوتية الأخرى في مقدمة كتابه هذا[١].

وقد عالج سيبويه أموراً صوتية كثيرة كانت بمثابة النور الذي أضاء الطريق لمن بعده للبحث في علم الأصوات، فتحدث عن الجهاز الصوتي، وقسم الأصوات إلى أصوات حلقية وأصوات فموية وأخرى شفوية، وتحدث عن صفات الأصوات من حيث الشدة والرخاوة والجهر والهمس[٢].

---

[١] انظر الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٠م.

[٢] انظر سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب ،تحقيق عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٨٦م.

وفيما جاءت دراسة هؤلاء للأصوات في سياقات دراسات أخرى، قدم ابن جني دراسة لعلم الأصوات، وهي دراسة مستقلة ومستفيضة في كتابه سر صناعة الإعراب.

لقد بذل ابن جني جهداً كبيراً في هذا الكتاب وتوصل فيه إلى نتائج صوتية هي الآن في مقدمة ما تعتمد عليه أي دراسة صوتية[١].

تحدث ابن جني عن الجهاز الصوتي، ووصفه وعن مخارج الحروف وصفاتها، وعن الحركات، وذكر أنها أبعاض حروف المد، وقد درس ظواهر صوتية كثيرة سنأتي على ذكرها إن شاء الله كل في موضعه[٢] من هذا الفصل.

أما ابن سينا فقد عالج الأصوات في رسالته أسباب حدوث الحروف معالجة جديدة ونظر إليها من زاوية أخرى غير الزاوية التي نظر منها سابقوه فجاء علاجه علاجاً عميقاً، وتحدث فيها حديث العالم بأسرار الطبيعة والطبيب المشرح العالم بأسرار الجهاز الصوتي مما يشير إلى ان علم الأصوات الفيزيائي والأكوستيكي كان له وجود في تراثنا الصوتي وكذلك علم الأصوات الفسيولوجي[٣].

ومن الموضوعات التي عالجها ابن سينا في رسالته، بيان سبب حدوث الصوت؛ فذكر أن الصوت سببه القريب تموج الهواء ودفعه بقوة وبسرعة لأي سبب كان، ثم بين أسباب حدوث الحروف التي تتلخص في الغلق والتماس والبسط والتضييق، وتحدث ابن سينا عن أعضاء الحنجرة واللسان وذكر الحروف مرتبة ترتيباً صوتياً وكيفية إنتاج الجهاز الصوتي لهذا الصوت، وكيف يتحول من هواء إلى صوت وتعرض لبيان الحروف الشبيهة بحروف العربية وليست في لغة العرب مثل: الكاف الخفية وهي التي يستعملها العرب بدل القاف، وحرف الجيم الشبيه بالزاي....وتحدث عن أجراس الحروف، وكيفية وقعها على الأذن، وربط بين أصوات الكلمات ومدلولاتها[٤].

---

[١] محمد القناوي، الفكر الصوتي في التراث العربي، ط١، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٩م، ص ٦٣.

[٢] انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دراسة حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.

[٣] محمد القناوي، الفكر الصوتي في التراث العربي، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٤] انظر ابن سينا، الحسين بن عبدالله (ت ٤٢٨هـ)، أسباب حدوث الحروف، صححه محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد.

ولا ننسى في هذا المجال جهود علماء التجويد إذ كان لهم إسهامات عظيمة في مجال الدراسات الصوتية فقدموا مباحث مهمة في ذلك ومن هؤلاء ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر حيث تحدث عن مخارج الأصوات وطريقة إنتاجها وكيفية نطقها وصفاتها[١].

لقد بقيت هذه الدراسات دون توسع أو زيادة تذكر إلى أن ظهرت الدراسات الصوتية في الغرب، فتأثر علماء اللغة المحدثون بها وأخذوا يدرسون أصوات العربية منطلقين من هذه الدراسات والدراسات العربية القديمة، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس وكمال بشر وعبد الرحمن أيوب وأحمد مختار عمر ومحمود السعران وتمام حسان وغيرهم.

في علم الأصوات المفردة والتشكلية

يبحث كل من علم الأصوات (الفوناتيك)(phonetics)، وعلم الأصوات التشكلي أو الوظيفي(الفنولوجيا)(phonology) في أصوات اللغة، ومع تقدم الدراسات الصوتية توزعت هذه الدراسات على هذين الفرعين، وفرق علماء الأصوات بينهما؛ فرأى أنيس في كتابه الأصوات اللغوية أن الفوناتيك يُعنى بالأصوات الإنسانية شرحاً وتحليلاً ويجري عليها التجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من لغات، وإلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العملية، فهو لهذا عالمي، كونت له هيئة عالمية تكشف لنا كل يوم عن أصوات إنسانية كانت مجهولة[٢].

وإبراهيم أنيس يؤثر أن ينسب بحثه إلى فرع الفونولوجي، إذ يقول: (وقد يحب بعض القراء أن يسمى ما تعرضت له في هذا الكتاب بالبحث الفوناتيكي، ولكني أؤثر أن أنسبه إلى فرع (الفونولوجيا) [٣]ويعلل أنيس ذلك بأن الفرع الفونولوجي يُعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات[٤].

---

(١) انظر ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضياع، مطبعة مصطفى محمد، مصر.

(٢) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٣، دار النهضة العربية، ١٩٦١م، ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥.

نلاحظ هنا أن أنيساً يفرق بين الفرعين في نسبة بحثه إلى فرع الفونولوجيا إلا أنه يعقب بعد ذلـــك قائلاً: (على أن الفرعين قد يلتقيان في ميدان واحد، ويشتركان معاً في البحث في عدة نقاط، فحددوهما متشابكة، يصعب تحديد الفواصل بينهما تحديداً دقيقاً[١]).

وهـــذا مـــا أجده حقيقة في كتابه، إذ إن الكتاب قد حوى الفرعين في موضوعاته، فعرض لمخارج الأصوات وصفاتها، كما عرض لمواقعها وسياقاتها؛ كالمقطع والنبر والتنغيم وما هذا إلا دليل على صلة الفرعين وصعوبة الفصل بينهما.

أمـــا كمـــال بشـــر فقد فرّق أيضاً بين هذين الفرعين، إلا أنه يرى أن الفوناتيك عند مقابلته بالفونولوجـــيا يصـــبح ذا مدلـــول ضـــيق نسبياً وأنه يعنى بالمادة الصوتية لا بالقوانين الصوتية، وبخـــواص هذه المادة أو الأصوات بوصفها ضوضاء لا بوظائفها في التركيب الصوتي للغة من اللغات[٢].

ويفضل بشر إبقاء المصطلح كما هو ويعرّب الـــ (phonetics) إلى فوناتيك ولم يترجمه إلى علم الأصـــوات خوفاً من اللبس إذ قد يفهم منه دراسة الأصوات بعامه. ولم يترجمه إلى علم الأصوات العـــام، لأن هـــذه الصيغة تناسب المصطلح الإنجليزي (general phonetics) [٣]أما المصطلح الثاني وهو (الفونولوجيا) فقد ترجمه بشر من وجهة نظر وظيفية إلى (علم الأصوات التنظيمي أو علـــم وظائف الأصوات) على أساس أنه يعنى بتنظيم المادة الصوتية وإخضاعها للتقعيد والتقنين، أي أنـــه يبحـــث فـــي الأصـــوات مـــن حيـــث وظائفها في اللغة وكلا الجانبين من اختصاصات الفونولوجيا[٤].

في هذا السياق جاءت جهود تمام حسان إذ فرّق بين الفرعين وأطلق على الـــ (phontics) الأصـــوات، وعلى الـــ (phonology) التشكيل الصوتي في مواضع كثيرة من كتبه، وقدم تمام بيـــن يدي بحثه هذا موضوعاً مهماً هو التفريق بين اللغة والكلام، فقال: (الكلام عمل واللغة حدود

---

[١] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٣، دار النهضة العربية، ١٩٦١م، ص ٥.

[٢] انظر كمال البشر، علم اللغة العام، القسم الثاني، الأصوات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م، ص ٢٠٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٩.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٩.

هــذا العمــل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكــلام حــركة واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل بالكلام.... والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكن اللغة اجتماعية، وإذا كان الكلام لا يــدرس منفصلاً عن اللغة إلا عند اعتباره عملاً صوتياً بحتاً مقطوع الصلة بالمعنى. فإن الدراسة اللغويــة للكلام تجعله –حتى على هذا المستوى الصوتي– على صلة باللغة ولا بد أن يكون كذلك من حيث قصد به أن يدل على معنى[١].

ويبدو في تفريق تمام بين اللغة والكلام تأثره بنظرية دوسسير في التفريق بين اللغة والكلام، فاللغة عند دوسسير القواعد والقوانين العامة المتفق عليها من أهل البيئة الخاصة والكلام الأحداث الفعلية المنطوقة.

ولم يكن دوسسير أول من فرّق بين اللغة والكلام؛ فالقدماء قد فرقوا بينهما فسبقوا دوسسير وغــيره فــي ذلك، إلا أن تفريقهم لم يتخذ تلك الأبعاد التي اتخذها نظرية دوسسير. فابن جني في بــاب القــول على الفصل بين الكلام والقول يقول: " أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفــاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اخــتلاف تركيــبها. وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد أو على الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس.وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع وضيق القول فيه عليهم حتى لم يكادوا يفصلون بينهما) [٢] ويقول أيضاً: " ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخريــر الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب،... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل"[٣].

وفرّق ابن خلدون(ت–٨٠٨هــ) أيضاً بين اللغة والكلام في فصل أن ملكة هذا اللسان غير صــناعة العربــية ومستغنية عنها في التعلم، ففرق بين الملكة وبين قوانين هذه الملكة ومقاييسها

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٢٠٠١، دار الثقافة، ص ص ٣٢+٣٣.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج١، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، ص ٣٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ص ٤٧+٤٨.

خاصـــة فهـــو علم بكيفية لا نفس كيفية ومن ثم فهناك فرق بين من ينطق كلاماً وبين من يعرف قوانين هذا الكلام[١].

وقـــد كـــان مـــن تفريق تمام حسان بين الفوناتيك و الفونولوجيا أنه ربط الفوناتيك بدراسة الكـــلام، إذ يقـــول:(ودراسة أصوات الكلام (المفيد الدال على معنى) إذا اقتصرت على ملاحظة المخـــارج والصـــفات وتسجيلها فحسب، فهي مقدمة لدراسة اللغة ولكنها ليست من صلب دراسة اللغة، أو بعبارة أخرى هي دراسة للكلام وليست للغة[٢]).

كمـــا أن تمام حسان ربط الفونولوجيا بدراسة اللغة حينما قال:" ذلك بأن هذه الملاحظات والتســـجيلات لا تتصل باللغة إلا حين يتم تنظيمها والربط بينها في نظام صوتي كامل تعرف فيه علاقات المخارج وعلاقات الصفات إيجاباً وسلباً وتعرف فيه الظواهر الموقعية التي يتطلبها ورود هذه الأصوات المدروسة في السياق[٣]). وقال: (فعلم الأصوات إذا أوصاف لأعمال، وعلم التشكيل الصوتي أوصاف لأبواب وقواعد[٤]).

وتمـــام حســـان وإن كان يفرق بين الفرعين إلا أنه لا يقلل من أهمية أحدهما، بل يرى أن دراســـة الأصوات مقدمة لدراسة علم التشكيل الصوتي[٥]. ويزيد ذلك إيضاحاً قوله: (ولكن من ذا الـــذي يستطيع أن يكتفي من العملة النقدية بأحد وجهيها عن كليهما، فالأصوات والتشكيل الصوتي كما قلنا وصف ثم تقعيد للموصوف[٦]).

ومما يلاحظ على دراسة المحدثين العرب للفوناتيك والفونولوجيا والتفريق بينهما أنها جاءت صـــدى لدراســـة الغربيين لهذا المجال، وإن اختلفت التسميات واختلف اختصاص كل فرع منها. فدوسسير حين يفرق بين الفوناتيك والفونولوجيا يجعل الفوناتيك علماً تاريخياً، أي يبحث في تطور

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٣٣هـــ)، مقدمة ابن خلدون، ج١، دار الفكر، ص ٥٦٠.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ١٩٨٦م، ص ١٣٩.

(٥) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط ١٩٩٢م، دار الثقافة، ص ١١٥.

(٦) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١١٠.

الأصوات فيحلل الأحداث والتغيرات ويتحرك من خلال الزمن، أما الفونولوجيا فيدرس الأصوات من الناحية العضوية، فيقع خارج الزمن لأن عملية النطق لا تتغير أبداً فالفوناتيك جزء أساسي من علم اللغة أما الفونولوجي فهو علم مساعد يختص بالكلام فقط[١].

ويبدو أن هناك اختلافاً بين دوسسير وأغلب الباحثين في إطلاقه الفونولوجيا على دراسة الأصوات من الناحية العضوية وإطلاق الفوناتيك على الدراسة التاريخية لتطور الأصوات؛ إذ إن دوسسير يدرس الأصوات من الناحية الفونتيكية دراسة تاريخية، ويدرسها من الناحية الفونولوجية دراسة وصفية، ومن ثم لا بد من خص لغة معينة عند دراسة الفوناتيك وهذا ما خالف فيه بقية الباحثين إذ جعلوا الفوناتيك يدرس أصوات الكلام دون النظر إلى وظائفها اللغوية أو تحديد اللغة التي تنتمي إليها، فالفوناتيك يبدأ بدراسة أجزاء النطق دراسة تشريحية ثم يدرس وظيفة هذه الأجزاء في إنتاج الصوت، ويدرس الصوت ومكوناته الأساسية وصفاته وذلك على مستوى استعمال الإنسان للغة، أياً كانت اللغة أما الفونولوجيا فإنه يدرس الصوت في سياقه فيدرس النظم الصوتية للغة معينة كما ينطقها أصحابها في ممارستهم اليومية[٢].

أما مدرسة (براغ) فترى أن الفوناتيك هو علم أصوات الكلام والفونولوجيا علم أصوات اللغة[٣]. فوظيفة الفوناتيك في رأي هذه المدرسة دراسة الأصوات المنطوقة بالفعل في الكلام فينظر في حركات أعضاء النطق وأوضاعها، كما يلاحظ الذبذبات الهوائية الناتجة مباشرة عن هذه الحركات والأوضاع، أما الفونولوجيا فلا يهتم بالأصوات بهذا الوصف، وإنما عليه أن يدرس الفونيمات وهي العناصر المكونة للمعنى اللغوي[٤].

ويبدو أن هناك تشابهاً بين ما جاءت به هذه المدرسة وبين رأي تمام حسان إذ جعل الفوناتيك مختصاً بدراسة الكلام وجعل الفونولوجيا مختصة بدراسة اللغة.

وأعتقد أنه بالرغم من التفريق بين الفرعين عند بعض الباحثين فإن النظر إليهما في ضوء علم الأصوات العام هو الأفضل، إلا ما دعت الحاجة إلى هذا في مجال الدراسات الصوتية كوضع

---

[١] دوسيسير، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، ١٩٨٨، ص ٥١.

[٢] عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ط ٣، مكتبة الشباب، ص ص ١٠٥+١٠٦.

[٣] كمال بشر، علم اللغة العام، القسم الثاني، الأصوات، مصدر سابق، ص ٣٦.

[٤] المصدر نفسه، ص ٣٦.

مـــنهج لبحث كل منهما، وذلك لأن أحدهما يعتمد على الآخر وكلاهما يتناول مادة الأصوات ويعد مكملاً للآخر، ولأن أي دراسة فونولوجية للغة ما لا بد لها من دراسة فونيتيكية لتلك اللغة، ولأنه كمـــا يقـــول حلمي خليل لا بد في التحليل الفونولوجي لأية لغة من التحرك بصورة مستمرة بين التحليل الفوناتيكي والتحليل الفونولوجي[١].

مخارج الأصوات وصفاتها

قســـم علماء اللغة الأصوات إلى قسمين: أصوات صامتة وأخرى صائتة ولقد اعتمدوا على المخارج والصفات للتفريق بينها، وقد اختلف القدماء والمحدثون في تسمية بعض المخارج وبعض صفات تلك الأصوات.

مخارج الأصوات الصامتة:

المخـــرج هـــو موضع الخروج وفي علم الأصوات نقطة في مجرى الهواء، يلتقي عندها عضوان من أعضاء النطق التقاءً محكماً في بعض الأصوات وغير محكم في أصوات أخرى[٢].

يعـــود الفضـــل في اعتماد المخرج كأساس للتفريق بين الأصوات إلى الخليل حيث صنف الأصـــوات علـــى حسب مخارجها وأطلق على كل مجموعة منها أسماً اشتقه من تلك المخارج؛ فالعيـــن والحـــاء والهاء والخاء والغين مثلاً حلقية، والقاف والكاف لهوية..... وبذلك جاء ترتيب كلماتـــه في معجمة العين تبعاً لترتيب هذه المخارج بادئاً بحرف العين الذي سمى كتابه باسمه[٣]، وقد تبعه بعد ذلك العديد من اللغويين حيث تم اعتماد المخرج كأحد الأسس للتفريق بين الأصوات، فعدها سيبويه وابن جني ستة عشر مخرجاً[٤]

---

[١] حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ٢٠١.

[٢] المعجم الوسيط، ج١، ط٣، ص ٢٢٣.

[٣] انظر الخليل، العين، ج١، مصدر سابق، ص ٥٨.

[٤] سيبوية، الكتاب، ج١، مصدر سابق، ص ٤٣٣.+ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، مصدر سابق، ص ٤٦

واختلف المحدثون في عددها أيضاً فعدها كل من أنيس[١] وبشر[٢] وأحمد مختار عمر[٣] أحد عشر مخـــرجاً في حين عدها تمام حسان[٤] ورمضان عبد التواب[٥] وصبحي الصالح[٦] عشرة مخارج فقط.

وجاءت المخارج عند تمام حسان كما يلي:

١. شفوي.
٢. شفوي أسناني
٣. أسناني
٤. أسناني لثوي
٥. لثوي
٦. غاري (وهو الذي تحدث فيه صلة بين مقدم اللسان والغار، والغار هو الحنك الصلب الذي يلي اللثة).
٧. طبقي وهو ما نتج عن اتصال مؤخر اللسان بالطبق (وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم).
٨. لهوي (وهو ما اتصل فيه مؤخر اللسان باللهاة (وهي آخر جزء في مؤخر الطبق)).
٩. حلقـــي ونقصـــد به المخرج الناتج عن تضييق الحلق وهو ما بين الحنجرة وجذر اللسان ويسمى في العامية (الزور).
١٠. حنجري.

وإذا نظـــرنا إلى هذه المخارج وغضضنا النظر عن بعض الاختلافات بينها وبين تقسيمات بقـــية المحدثين للمخارج، واستثنينا ذكر القدماء للألف وعدها في أبجد يتهم خلافاً للمحدثين الذين يعدونهـــا نتيجة لهيئة حجرة الرنين الفموية لا لإقفال ولا لتضييق في مخرج بعينه شأنها في ذلك شأن العلل والحركات. فإننا لا نجد هناك اختلافات إلا في أعدادها وبعض تسمياتها وربما يعود هذا إلى الاتساع أو التضييق في إطلاق التسميات أو نتيجة لتطور الأصوات.

---

(١) أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ٤٥-١٠٣.

(٢) كمال بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ٩٠-٩٨.

(٣) أحمد مختار، عمر ، دراسة الصوت اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٦٩.

(٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١١٠ -١١١.

(٥) رمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة، ص ص ٣٠ -٣١.

(٦) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦٢، ص ص ٢٧٧-٢٧٨.

أما في تقسيمات تمام فإننا نجده يستعمل مصطلحين جديدين هما الغاري والطبقي، ويرى أن الأصوات التي تخرج من هذين المخرجين ينتج عنها ظواهر صوتية هي الأطباق والتغوير، وينبه تمام على ضرورة التمييز بين مصطلحين هما: الطبقية والإطباق وعدم الخلط بينهما، أما الطبقية فهـــي ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق فيسد المجرى أو يضيقه تضييقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما.

أمـــا الإطـــباق فهو ارتفاع مؤخر اللسان اتجاه الطبق بحيث لا يتصل به، على حين يجري الـــنطق في مخرج آخر غير الطبق يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه، وينتج عـــن الإطباق قيمة صوتية معينة تلون الصوت المنطوق برنين خاص كما في نطق أصوات (ص ض ط ظ خ غ ق)

ويـــرى تمام أن الإطباق يشكل أحد عنصري التفخيم وأما العنصر الآخر فهو التحليق وهو قـــرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة. ويعلق على ذلك بأن النحاة والقراء القدماء قد عبروا عن الطبقية والإطباق باصطلاح الاستعلاء، وقصدوا به علو مؤخـــر اللســـان في اتجاه الطبق سواء اتصل به كما في الطبقية أم لم يتصل كما في الإطباق. أما التغوير فهو نطق الصوت الذي مخرجه خلف الغار إلى أن ينطق في الغار أو أقرب ما يكون إليه، وصوت الكاف مغوّر في لهجة العراق كما في قولهم (فيك) و (ركيك) [١] إذ تلفظ فيتش ورتشيتش.

صفات الأصوات الصامتة

يـــبدو أن علمـــاء اللغـــة لاحظوا أن اعتماد المخرج وحده غير كاف للتمييز بين الأصوات فلجأوا إلى التمييز بينها من جانب الصفات وهي الشدة والرخاوة والجهر والهمس.

وقـــد اعتمدوا في التمييز بين الأصوات الشديدة (الانفجارية) والرخوة (الاحتكاكية) على حالة ممر الهواء عند مواضع النطق[٢].

فالأصـــوات الانفجارية تتكون بأن يحبس الهواء الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع من المواضع ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة فيندفع الهواء محدثا صوتاً انفجاريا[٣].

---

[١] انظر تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١١٥-١١٦.

[٢] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ٩٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٠٠.

أمـــا الأصوات الاحتكاكية فتتكون بأن يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع بحيث يحدث الهواء في خروجه احتكاكاً مسموعاً[١].

وقد قسم القدماء الأصوات بهذا الاعتبار إلى أقسام إذ يقول ابن جني وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرخاوة وما بينهما فالشديدة ثمانية أحرف، وهي: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء) وتجمعها في اللفظ (أجدت طبقك). والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً وهي الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو ويجمعها في اللفظ (لم يروعنا) وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة "[٢].

بهذا الكلام الذي ورد عن ابن جني نجد أن القدماء قد قسموا الأصوات من حيث حالة ممر الهواء عند النطق إلى ثلاثة أقسام هي: الشديدة وتشمل حروف أجدت طبقك، والرخوة وتشمل (ف ث ذ ظ ز س ش ص ض خ غ ح هـــ)، ومـــا بيـــن الشـــديدة والرخوة وهي مجموعة في (لم يروعـــنا) ولقد سمى القدماء أصوات (لم يروعنا) بالأصوات المتوسطة، أي أصوات بين الشديدة والرخوة، وقد ضموا لهذه الأصوات الألف وهي فتحة طويلة.

وقـــد تـــابع علماء التجويد علماء العربية المتقدمين في تصنيف الحروف إلى شديدة ورخوة ومتوسطة إلا أن بعضهم خالف القدماء في اعتبار الحروف المتوسطة ثمانية فأخرجوا الواو والياء والألف منها[٣] ويرى بشر أنه كان من الأولى بهم أن يفسروا التوسط بما ليس شدة ولا رخاوة[٤].

أما المحدثون فقد قسموا الأصوات بالاعتبار السابق إلى ما يلي:

١- الأصوات الانفجارية وهي: (ب ت د ض ط ك ق ء).

٢- الأصوات الاحتكاكية وهي: (ف ث ذ ظ ز س ص ش خ غ ح ع هـــ).

٣- صوت انفجاري احتكاكي أو مركب وهو الجيم.

٤- صوت مكرر وهو الراء.

٥- صوت جانبي وهو اللام.

٦- أنصاف الحركات وتتمثل في الواو والياء.

٧- الأصوات الأنفية وهي الميم والنون[٥].

---

[١]) بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١١٨.

[٢] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، مصدر سابق، ص ص ٦٩-٧٠.

[٣] غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط١، مطبعة الخلود، ١٩٨٦م، ص ص ٢٥٨ -٢٥٩.

[٤] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ٩٩.

[٥] المصدر نفسه، ص ٩٩.

عند مقارنة تقسيمات المحدثين بتقسيمات القدماء للأصوات باعتبار حالة ممر الهواء عند مواضع النطق نجد ما يلي:

١- أن المحدثين قد أطلقوا على الأصوات الشديدة الأصوات الانفجارية وعلى الأصوات الرخوة الاحتكاكية وعلى الأصوات المتوسطة الأصوات اللاانفجارية واللااحتكاكية.

٢- ذكر القدماء الجيم ضمن الأصوات الشديدة أما المحدثون فلم يذكروها ضمن الانفجارية بل عدوها مركبة.

٣- لم يذكر القدماء الضاد ضمن الأصوات الشديدة أما المحدثون فجعلوها انفجارية[١].

٤- سمى القدماء الأصوات التي ليست انفجارية ولا احتكاكية بالأصوات المتوسطة أما المحدثون فسموها الأصوات المائعة[٢].

٥- يعد القدماء صوت العين من الأصوات المتوسطة أما المحدثون فيعدونها من الأصوات الاحتكاكية.

أما صوت الجيم فبينما ذهب كل من بشر وتمام إلى أنه صوت مركب (أي انفجاري احتكاكي) ينحبس الهواء عند النطق به ثم يعقبه انفجار بطيء يتلوه مباشرة احتكاك مسموع[٣]، وأن نطق هذا الصوت يستلزم طريقتين من طرق النطق أولاهما الشدة أو الانفجار والثانية الرخاوة أو الاحتكاك وهي صوت معطش[٤]. ذهب أنيس إلى أن للجيم من الناحية الصوتية ثلاثة أنواع: شديدة خالصة الشدة وتلك هي الجيم المصرية، ومتوسطة بين الشدة والرخاوة فيه من الصفتين معاً وتلك هي الفصيحة، والجيم الرخوة الخالصة الرخاوة وهي الجيم الشامية[٥].

أما صوت الظاد فقد سجل علماء التجويد في كتبهم كثيراً من الظواهر المتعلقة بنطقها عبر قرون كثيرة فمكي بن أبي طالب (ت – ٤٣٧ هـ) يؤكد في كتابه (الرعاية) قضيتين: ١- صعوبة نطقها

---

[١] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ٩٨ – ٩٩.

[٢] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٢٥.

[٣] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٢٦.

[٤] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٣١.

[٥] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٦٦.

٢- اخـــتلاطها بالضـــاد، فيقول: " والضاد يشبه لفظها لفظ الظاء لأنها من حروف الإطباق ومن الحروف المستعلية ومن الحروف المجهورة ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظهما واحداً ولم يختلفا في السمع[١]. وقدر ابن الجزري أن الضاد الفصيحة قل من يخرجها صحيحة حتى في عصره ذاك. وحذر من إخراجه ممزوجاً بالظاء أو الدال ومن جعله لاماً مفخمة ومن اشتماله الزاي "وكل ذلك لا يجوز"[٢].

أمـــا عدم ذكر القدماء لها في الأصوات الشديدة فيتفق أنيس وبشر على أن الضاد القديمة قد أصابها تطور وبذلك فهم وصفوا ضاداً مولدة[٣]. ويقول أنيس: " والضاد القديمة كما أتخيلها يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء مـــن شدة الضاد الحديثة وشيء من رخاوة الظاء العربية، ولذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة[٤].

ويضيف بشر على هذا احتمالية أنهم أخطأوا في وصف هذه الظاء[٥].

في سياق مفهوم المحدثين هذا يمكن أن يلتمس موقف تمام حسان إذ يرى أن الضاد الفصحى كانـــت جانبية مع رخاوتها، وأن الهواء الخارج في نطقها يخرج من جانب اللسان ويحتك به، وأن هذه الأوصاف (النطق الأسناني الرخاوة، الجهر، الإطباق، التفخيم، الاستفالة، والاستعلاء) مجتمعة تشـــير إلـــى ضاد غير شبيهة بما ننطقه في الوقت الحاضر[٦] وهذه إشارة منه إلى أنه ربما حدث تطور لصوت الضاد.

وينـــتج عـــن حالـــة مـــرور الهـــواء عند مواضع النطق حالة أخرى غير حالتي الانفجار والاحـــتكاك، فقـــد يكـــون اللسان مسترخياً في طريق الهواء الخارج من الرئتين وتتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به، محدثا صوت الراء، ويتكون هذا الصوت بتكرار ضربات للسان على اللثة

---

[١] مكـــي بـــن أبي طالب (ت ٤٣٧هـــ)، الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة، دار الكتب العربية، دمشق، ١٩٧٣م، ص ص ١٥٨+١٥٩.

[٢] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، ص ص ٢١٩+٢٢٠.

[٣] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٥٠ + بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٨٠.

[٤] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص٥٠.

[٥] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٢٨.

[٦] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٢١.

تكراراً سريعاً وقد أطلق عليه القدماء الصوت المكرر لملاحظة خاصة التكرار فيه[١]،وقد ذهب إلى هذا أنيس وتمام إلا أن تماماً سماها الأصوات المستمرة[٢].

أما الصوات الجانبي وهو اللام فتكون بأن يمر الهواء بالحنجرة فيترك الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق وعلى جانبي الفم في مجرى ضيق يحدث فيه الهواء نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وفي أثناء مرور الهواء من أحد جانبي الفم أو من كليهما يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا العليا وبذلك يحال بين الهواء ومروره من وسط الفم فيتسرب من جانبيه[٣]. وقد سماه القدماء بالصوت المنحرف[٤]. في حين عده بشر وتمام بالصوت الجانبي[٥]. وفسر القدماء سبب التسمية بالمنحرف لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت فيخرج الصوت من تينك الناحتين وما فويقهما[٦].

أما صوتا الميم والنون فيتكونان، بأن يحبس الهواء حبساً تاماً في موضع من الفم ولكنه يخفض الحنك اللين الهواء من النفاذ عن طريق الأنف[٧]، وبذلك عدهما القدماء من الأصوات المتوسطة وسماهما المحدثون الأصوات الأنفية.

توصل المحدثون إلى أن أصوات (ل م ن ر) أصوات تشبه الحركات وذلك لقوة الوضوح السمعي فيها، وذلك بسبب حرية مرور الهواء أثناء النطق إلا أن هذه الأصوات لم تعد حركات لأن هواءها الحر لم يخرج من وسط الفم[٨].
ويضيف تمام إلى أصوات (ل م ن ر) صوتي الواو والياء وعدها جميعاً أصواتاً متوسطة[٩].

---

[١] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٢٩.
[٢] انظر أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٥٥ + تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٢.
[٣] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ٥٥-٥٦.
[٤] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٢٩.
[٥] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ١٢٩ + تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٣.
[٦] ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج١، مصدر سابق، ص ٧٢.
[٧] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ١٣٠.
[٨] بشر،الأصوات، مصدر سابق، ص ١٣١.
[٩] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١١٣.

وقــد فرق علماء اللغة بين صفات الأصوات من جانب آخر هو وضع الأوتار الصوتية من حيث الذبذبة وعدمها مثل سيبويه وابن جني فيقسمون الأصوات إلى مجهور ومهموس، أما سيبوية فيعرف المجهور بأنه " حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد (عليه) ويجري الصوت فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن الميم والنون قد يعتمد لهمــا في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. وأما المهموس، فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس) [١].

لقــد حــاول أنيس تفسير لفظ (إشباع الاعتماد) بأن سيبويه أراد به صوتاً متمكناً مشبعاً فيه وضوح وفيه قوة إذ إن المجهور أوضح في السمع من المهموس أما الاعتماد فيرى أنيس أنه عملية إصدار الصوت وأنها عملية تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي ويقــول أنيس: " مما يدل على أن الاعتماد معناه العملية العضلية المطلوبة في إصدار الصوت أن سيبويه اعتبر أن في المهموس اعتماداً أيضاً ولكنه اعتماد ضعيف، لأنه يقول (أي سيبويه): (فأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه) ويرى أنيس أن سيبويه قد استعمل كلمة موضعه ولم يستعمل مخرجه لأنه كان يشعر بهذا الإشباع في كل مجرى الصوت منذ صدوره من الرئتين إلى انطلاقه إلى الخارج، وبذلك فإن كلمة الموضع هنا تعني المجرى.

ويفــرق أنيس بين المخرج والمجرى إذ إن المخرج نقطة معينة في المجرى عندها يتكون الصوت، أما المجرى فهو طريق النفس من الرئتين حتى يندفع خارج الفم أو الأنف.

ويخلــص أنيس من عبارة (منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه) إلى أن حــس سيبويه المرهف جعله يشعر باقتراب الوترين الصوتيين حتى يكادان يسدان طريق التنفس محدثين ظاهرة الجهر وبابتعادهما حتى ينطلق النفس من بينهما محدثين ظاهرة الهمس[٢].

أما تمام فيرى أن ما قصد إليه سيبويه (بالاعتماد في الموضع) أن سيبويه كان يرى الجهر والهمس حادثين من تفاوت كمية الجهد الذي يحس به في صدره أثناء النطق[٣]، ومن ثم فالإشباع عــند سيبويه يعني التقوية، والإضعاف يعني إزالة القوة، وأما الاعتماد فإنه يعني الضغط[٤]، ومن ثم يعتقد تمام أن سيبويه ظن أن الجهر والهمس مع ارتباطهما بتفاوت كمية الجهد في الصدر إنما

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، مصدر سابق، ص ٤٣٤.

[٢] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ٢٧+٩٢.

[٣] تمام، " مصطلحات سيبويه في أصوات العربية "، مجلة الأزهر، مجلد ١٠، عدد ٣٢، ١٩٦٢،ص ١٠٨٢.

[٤] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٦١.

يحدثان في المخرج، فهذا المخرج يحدث فيه الجهر عند زيادة كمية الجهد الصدري كما يحدث فيه الهمس عند إضعاف الاعتماد[١].

نلاحظ فيما سبق أن تماماً لايتفق مع أنيس إذ يرى الثاني أن سيبويه قصد بالموضع المجرى في حين يرى الأول أنه قصد بالموضع المخرج وأنهما واحد عنده. ويذهب تمام إلى أن سيبويه قد فرّق وقابل بين اصطلاحي (الصوت والنفس) تفريقاً مقصوداً فيطلق لفظ الصوت على أي أثر سمعي مجهور أو مهموس يأتي الأذن عن طريق النطق ثم يريد بالنفس الهواء المتسرب تسرباً ملحوظاً حين النطق ببعض الأصوات اللغوية ويظهر أن سيبويه ظن الصوت من طبيعة لا تتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة النفس، فأوجد في اصطلاحه تقابلاً بل تضاداً بين هذين المفهومين بحيث جعلهما يلتقيان في نطق واحد فالنطق في نظره إما أن يشتمل على صوت وإما أن يشتمل على نفس[٢]. ومن ثم جعل الجهر مظهره الصوت والهمس مظهره النفس[٣].

ويخلص تمام إلى أن سيبويه لم يكن لديه معرفة مفصلة عن كيفية حدوث الجهر والهمس ولا يظنه كان يعلم شيئاً من طبيعة الأوتار الصوتية.

نلاحظ أن هناك بعض التشابه عند كل من أنيس وتمام في تفسير إشباع الاعتماد وإضعافه من حيث كونهما عمليه عضلية أو كمية من الجهد يتمان أثناء عملية إصدار الصوت. أما من حيث تقسيم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة، فليس هناك فرق بين ما قرره السابقون وما قرره المحدثون إلا في بعض الأصوات، فالأصوات المجهورة عند القدماء كما جاء عن سيبويه هي: (ء أ ع غ ق ج ي ض ل ن ر ط د ز ذ ب م) وذلك تسعة عشر حرفاً وأما المهموسة فهي (هـ خ ك ش س ت ظ ث ف) فذلك عشرة أحرف[٤].

أما الأصوات المجهورة عند المحدثين كما أثبتت التجارب الحديثة فهي: (ب ح د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن و ي) والأصوات المهموسة هي: (ت ث ح خ س ش ص ط ف ق ك هـ)

---

[١] تمام، " مصطلحات سيبويه في أصوات العربية " ، مصدر سابق، ص ص ١٠٨٢+١٠٨٣.

[٢] تمام، "مصطلحات سيبويه في أصوات العربية "، مصدر سابق، ص ١٠٨٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٠٨٣.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج٤، مصدر سابق، ص ٤٣٤.

فالفرق بينهم وبين القدماء أنهم قد أخرجوا الطاء والقاف من الأصوات المجهورة وأضافوهما إلى الأصوات المهموسة ومن هؤلاء أنيس وكمال بشر وتمام[١].

وقد حاولوا أن يبينوا الأسباب التي دعت القدماء إلى اعتبار هذين الحرفين مجهورين ففيما يتعلق بحرف القاف يفترض أنيس أن القاف الأصلية كانت تشبه القاف المجهورة التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان وجنوب العراق إذ نسمعها منهم نوعاً من (الغين) ثم همس مع توالي الزمن مما أدى إلى ما نعهده في قراءتنا وربما أنها كانت تشبه الجيم القاهرية وهو يرجح هذا الاحتمال[٢] أما بشر فيرى أنهم ربما وصفوا صوت الجاف[٣]، ويعتقد تمام أن سيبويه ربما تكلم عن أخت للقاف المجهورة التي ينطق بها بعض العرب كالسودانيين فهي أقرب ما تكون إلى الغين ويعقب على ذلك أنه لو علم أن القاف التي وصفها سيبويه تشبه القاف التي ينطقها المصريون الآن لما توانى عن تخطئته[٤]، أما صوت الطاء فيرى أنيس أنها كانت صوتاً يشبه صوت الضاد الذي نعرفه الآن وأن هذا الصوت قد تطور فأصبح مهموساً[٥].

أما بشر فيفترض ثلاثة احتمالات هي:

١- أنهم أخطأوا التقدير فظنوا الطاء مجهورة.

٢- أنه حدث لهذا الصوت تطور.

٣- أنهم وصفوا صوتاً يشبه صوت الطاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد ونطق بعض السودانيين وهو صوت طاء مشربة بالتهميز (أي أننا نشعر عند نطقها بوجود عنصر الهمز فيها) [٦].

وقد أشار إلى هذه الطاء المشربة بالتهميز من قبل تمام فبين إن صوت الطاء في إحدى اللهجات العربية المعاصرة يمكن وصفه بأنه مهموز، وعند النطق به يتصل طرف اللسان ومقدمه بالأسنان العليا واللثة ويعلو مؤخر اللسان، ويتراجع إلى الخلف في اتجاه الجدار الخلفي للحلق

---

[١] أنظر أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٢٢ + بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ٨٨ + مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١١٩-١٣٦

[٢] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ٦٧+٦٨.

[٣] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ١٦+١١٧.

[٤] تمام، " مصطلحات سيبويه في أصوات العربية "، مصدر سابق، ص ١٠٨١.

[٥] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٥١.

[٦] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٠٣.

ويقفل المجرى الأنفي بخلق اتصال بين الطبق والجدار الخلفي للحلق وفي نفس الوقت تقفل الأوتـــار الصوتية، وبذلك تتكون منطقة في داخل الفم والحلق، يختلف ضغط الهواء فيها عنه في الرئتين، وفجأة يتم انفصال الأعضاء ويندفع هواء الرئتين إلى الخارج ويندفع الهواء الخارجي إلى الداخل فيحدثان بالتقائهما أثراً صوتياً هو صوت الطاء كالتي تنطق في بعض لهجات الصعيد مثلاً، ومعـــنى كـــون الطاء مهموزة هنا أنه صحبها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمـــز جزءاً لا يتجزأ من نطقها، هذه الطاء مهموسة قطعاً، لأن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجـــود الجهر، ويرجح عند تمام أن الطاء العربية الفصحى القديمة التي وصفها القراء كانت في صـــوتها وفـــي نطقهـــا بهذا الوصف، ثم لغرابة صوتها على السمع أخطأ النحاة والقراء فجعلوها مجهـــورة في دراستهم إضافة إلى القاعدة القياسية التي وضعها القدماء والتي تقول: إن كل صوت من أصوات القلقلة مجهور شديد، وهذا ما جعلهم يخطئون الصواب[١].

ويـــبدو أنـــه من الصعوبة أن نجزم بخطأ القدماء لأنه ليس هناك من دليل قاطع على ذلك إضافة إلى أن المحدثين أنفسهم قد اختلفوا في وصف تلك الطاء.

أمـــا صوت الهمزة فقد اختلف القدماء والمحدثون في وصفها من جانب واختلف المحدثون فـــيما بيـــنهم من جانب آخر، أما اختلاف المحدثين عن القدماء في الوصف فهو أن المحدثين قد أخرجوها من الأصوات المجهورة، وأما من حيث الاختلاف فيما بينهم فيبدو من نظرة أنيس إليها أنهـــا صـــوت لا هـــو بالمجهور ولا بالمهموس[٢] وذهب إلى هذا الرأي بشر فقال: (همزة القطع العربـــية إذن صوت صامت لا هو بالمهموس ولا بالمجهور ويظن بشر أن ما حمل القدامى على وصفها بالمجهور أنهم كانوا ينطقونها متلوة بحركة والحركة مجهورة إلا أنه يستغرب عدم ذكرهم لهـــا مـــع حـــروف القلقلة[٣]، وقد شايعهم في ذلك أيضاً أحمد عمر فقال: (هناك ثلاثة أنواع من الأصوات....المجهور و المهموس، واللامجهور واللامهموس وذكر تحت اللامجهور واللامهموس صوتاً واحداً هو الهمزة [٤]).

---

[١] انظر تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٢٢+١٢٣.

[٢] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٧٢.

[٣] بشر، الأصوات،مصدر سابق، ص ص ٨٨+١١٥.

[٤] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ٢٧٨.

وقد ذهب تمام إلى غير ما ذهب إليه هؤلاء حيث إن الهمزة صوت مهموس وأن نطقها يتم بواسطة إقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً ثم تفتح هذه الأوتار فتحاً سريعاً مفاجئاً ولا يمكن أن يكون مع إقفال الأوتار الصوتية جهر[١]، وذهب إلى هذا الرأي أيضا رمضان عبد التواب[٢].

ويرى تمام أن سيبويه ومن نقل عنه قد اخطأوا في اعتبار الهمزة حرفاً مجهوراً ويخمن الأسباب التي دعت سيبويه إلى هذا الخطأ إذ إن سيبويه عندما نظر في الهمزة وجدها ذات أحوال متقلبة في نطق العرب فهي تارة محققة وتارة مسهلة في صورة وتارة ميسرة في النطق وتارة بين بين وتارة تكون للقطع وأخرى تكون للوصل فآثر التغليب ولا شك أن المسهلة والواصلة والتي بين بين أكثر من المحققة وذات القطع، ثم لا شك أن الثلاث الأوليات قد خرجت عن صورة الهمزة إلى صورة العلة أو الحركة أصبحت مجهورة وأن الأخيرتين هما المهموستان ومن هنا رأى سيبويه أن يضع الهمزة في فصيلة الأصوات المجهورة على سبيل التغليب ناسياً أن هذه الثلاث ليست همزات في صورتها الحاضرة وأنها مد أو حركة وأن وصف الهمزة لا ينطبق إلا على المحققة بينها[٣].

لا يقر بشر بما ذهب إليه تمام ومن وافقه في رأيه بأن الهمزة مهموسة ويرى أنه رأى غير دقيق، إذ إن هناك حالة ثالثة لوضع الأوتار الصوتية عند النطق بها سوى حالتي الجهر والهمس ويفسر رأيهم بأن الهمزة يتم نطقها بمرحلتين: الأولى مرحلة انطباق الوترين، وفيها ينضغط الهواء من خلفهما فينقطع النفس، والمرحلة الثانية مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً، وهاتان المرحلتان متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما أو النظر إلى إحداهما دون الأخرى وأن هؤلاء لاحظوا المرحلة الثانية، من نطق الهمزة وهي المرحلة التي تصاحب الانفجار وفي هذه الحالة تكون الأوتار في وضع الهمس فقالوا: إنها مهموسة[٤].

وأنا أرجح تقسيم نطقها إلى مرحلتين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية كما جاء به بشر على أن يسمى صوت الهمزة بالصوت المجهور المهموس أو المزدوج بين الجهر والهمس بحيث يبدأ بالجهر في المرحلة الأولى وينتهي بالهمس في المرحلة الثانية.

---

(١) تمام، " مصطلحات سيبويه في أصوات العربية"، مصدر سابق، ص١٠٨٠.

(٢) رمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٣) تمام، " مصطلحات سيبويه في أصوات العربية"، مصدر سابق، ص ١٠٨١.

(٤) بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١١٢.

وفي دراسة صفات الأصوات من حيث الجهر والهمس عند تمام نجد أنه يرى أن كثيراً من الأصـــوات فـــي اللهجـــات العامية تكون مجهورة وتأتي أحياناً مهموسة وبعض الأصوات تكون مهموســـة وتأتـــي مجهـــورة وذلك في مواضع معينة من الكلام، كأن تأتي الباء مثلاً التي اعتدها القدمـــاء مجهـــورة في جميع المواضع مهموسة، وذلك إذا جاءت في وسط الكلام وتلاها صوت مهمـــوس وفـــي آخر الكلام إذا سبقه صوت مهموس، أو صوت علة طويل مثل أبشع، كسب، وكذلك مثل حرف الدال الذي قد يهمس في بعض المواقع في الكلام العامي إذا تُلي أو سُبق بصوت همس كما في يدفن ورفد[١].

ونخلـــص مـــن هـــذا أن دراسة تمام حسان لمخارج الحروف وصفاتها جاءت بين الموافقة والتأييد للقدماء والمحدثين حيناً والمخالفة والتجديد حيناً آخر، ومن ذلك استعمال مصطلحي الغاري والطبقـــي ودعوته إلى ضرورة التمييز بين مصطلحي الطبقية والإطباق، إذ جعل الطبقية مخرجاً والإطباق ظاهرة صوتية في دراسته لصفات الأصوات.

ذهب تمام حسان إلى أن الجيم صوت مركب أي انفجاري احتكاكي أما صوت الضاد فهو انفجـــاري ولكـــن ربما حدث له تطور إذ إن ما ذكره القدماء من أوصاف للضاد غير شبيهة بما ننطقه الآن.

وقد أطلق بعض التسميات على بعض الأصوات فجاءت تسمياته مختلفة عن غيره كإطلاقه الأصوات المستمرة على صوت الراء والصوت الجانبي على صوت اللام أما الأصوات المتوسطة عـــنده فهـــي: (ل م ن ر) والواو والياء فيضيف بذلك صوتي الواو والياء إليها بخلاف غيره من المحدثين.

ويخـــرج تمـــام صوتي القاف والطاء من الأصوات المجهورة التي ينطق بها بعض القدماء ويضـــيفها إلـــى الأصوات المهموسة معللاً ذلك بأن سيبويه ربما يكون قد تكلم عن أخت للقاف المجهـــورة التي ينطق بها بعض العرب السودانيين وهي أقرب ما تكون للغين، أما صوت الطاء فـــيرى تمام حسان أن القدماء ربما وصفوا طاءً مشربة بالتهميز فجعلوها مجهورة هذا إلى جانب انسياقهم للقاعدة القياسية التي تقول: إن كل صوت من أصوات القلقلة شديد مجهور.

---

[١] أنظر تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١١٩-١٣٦.

أمـــا الهمـــزة فقـــد ذهب تمام حسان إلى أنها صوت مهموس وأن نطقها يتم بواسطة إقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً ثم تفتح هذه الأوتار فتحاً سريعاً مفاجئاً ومن ثم فلا يمكن أن يكون مع إقفال الأوتار جهر.

لقد جاءت آراء تمام حسان هذه بين التأييد حيناً والمعارضة والإضافة حيناً آخر لما جاء به القدمـــاء ولمـــن عاصـــروه، كمـــا أنـــه استطاع أن يضيف إلى الدرس الصوتي ما هو جديد من مصطلحات وآراء أسهمت في تجلية بعض جوانب هذه الدراسات.

منهج التشكيل الصوتي

قامت دراسة الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها على افتراض نطق الأصوات معزولة عـــن غـــيرها مـــن الأصوات أي دون ورودها في سياق معين وهي دراسة تقوم على الملاحظة والتجربة واستخدام الآلات الحديثة. ولا شك أن هذه الدراسات قد مهدت ويسرت دراسة الأصوات فـــي ســـياقاتها المخـــتلفة، فنحن لا نتكلم أصواتاً مفردة معزولة وإنما نتكلم سلسلة من الأصوات المتعاقبة والمتشابكة، ومن هنا ظهر ما يسمى بالفونولوجيا أو التشكيل الصوتي.

تعرض القدماء لمثل هذا في حديثهم عن الإدغام والإبدال والحذف والقلب...، ففكرة التقاليب والتـــبادل في الاشتقاق الأكبر إذا أخذنا في الحسبان المستعمل والمهمل منها، ما هي إلا تغيير في ترتيـــب الفونـــيمات بحيث يؤدي ذلك إلى بناء كلمات جديدة، وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل معجمه العين فرصد الاحتمالات التبادلية من حيث موضع الفونيم داخل البنية اللغوية، وقد استعمل الخلـــيل مصطلح الحرف بمعنى الفونيم، وقد فطن علماء العربية القدامى إلى وظيفة الحركات أو الصوائت طويلة كانت أم قصيرة في التفريق بين الكلمات فجاءت العلامات المعروفة وهي الفتحة والكســـرة والضـــمة للدلالة على فونيم الفتحة والكسرة والضمة حين تكون قصيرة، أما الصوائت الطويلـــة أو الحركات الطويلة فقد رمزوا لها بالألف والواو والياء ونجد ذلك حين تفرق الحركات القصيرة بين اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي مثل مُرْسِلٌ ومُرْسَلٌ[١].

طور المحدثون الدرس الصوتي التشكلي فرأى السعران أن الصوت في الكلمة وفي الجملة، وفـــي الجمل يكتسب خصائص جديدة، وأن للأصوات فيما بينها نمواً خاصاً وأن علاقاتها تحكمها

---

[١] حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص ص ٢٢٧+٢٢٨+٢٣٠.

قواعد وأصول معينة، فنجد مثلاً أن الصوت الفلاني يدغم في الأصوات الفلانية في مواضع معينة، ونجد أن هذا الصوت ينقلب صوتاً جديداً إذا وقع في سياق صوتي معين، ونجد أن صوتاً ثالثاً يُحذف إذا توفر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معينة[١].

وفي ضوء ذلك تجلت جهود تمام حسان في الدرس الصوتي التشكلي؛ فرأى أن دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية هي ما نسميه علم الأصوات، ولكن دراسة الأصوات غير مقصورة على هذه الناحية الدراسية الطبيعية فحسب، بل هي تخضع لقواعد معينة في تجاورها، وارتباطاتها، ومواقعها وكونها في هذا الحرف أو ذاك وإمكان وجودها في هذا المقطع أو ذاك وكثرة ورودها وقلته، ثم دراسة الظواهر التي ترتبط بالأصوات (الصحاح والعلل) من حيث هي، بل المجموعة الكلامية بصفة عامة كالموقعية والنبر والتنغيم ودراسة الأصوات من هذه النواحي الأخيرة هي دراسة لسلوكها في مواقعها أكثر مما هي دراسة للأصوات نفسها، وتلك هي دراسة التشكيل الصوتي[٢].

ولأهمية دراسة التشكيل الصوتي فقد أخذ اللغويون بدراسة أصغر الوحدات اللغوية، إذ يقوم عليها التفريق بين معاني الكلمات لأن الأصوات المجردة هي عبارة عن ضوضاء ليس لها أثر مسموع في الأذن وبالتالي لا تمكننا من تحديد النظام الصوتي للغة معينة.

لقد أطلق اللغويون على هذه الوحدات اللغوية الصغيرة الفونيم أو الوحدة الصوتية، ولقد تعددت الآراء واختلفت في نظرية الفونيم وقد بدأت الدراسات الفونيمية في نهاية القرن الثامن عشر وامتدت إلى التاسع عشر وكان روادها من الغرب، مثل تروبتسكوي وبلوم فيلد ودانيال جونز.

يرى تروبتسكوي أن الفونيمات هي أصغر وحدات اللغة التي تستطيع بطرق التبادل أن تميز كلمة من كلمة أخرى، ويعرف الفونيمات: بأنها الوحدات الصوتية التي لا يمكن تقسيمها إلى عناصر صوتية متتابعة من وجهة نظر اللغة المدروسة، ويرى أن الفونيمات علامة مميزة، ولا يمكن تعريفها إلا بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كل لغة على حدة ومن ثم فهو يهتم بالجانب الوظيفي للفونيم، أما بلوم فيلد فيكاد يتفق مع تروبتسكوي في نظرته للفونيم حيث يقول: (

---

[١] محمود السعران، علم اللغة، مقدمة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢م، ص ٢٠٥.

[٢] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٩.

الفونـــيمات أصـــغر وحـــدات صوتية مميزة وأنها أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات) [١].

أمـــا العالم الإنجليزي دانيال جونز فالفونيم عنده " عائلة من الأصوات المترابطة فيما بينها فـــي الصفات في لغة معينة والتي تستعمل بطريقة تمنع وقوع أحد الأعضاء في كلمة من الكلمات فـــي نفـــس السياق الذي يقع فيه أي عضو آخر من العائلة نفسها " ومن ثم فإن أحد هذه الأعضاء رئيس والآخر إضافي أو ثانوي وأما سبب تسمية أحدها بالرئيسي فربما يعود إلى:

١. كثرة وروده في الاستعمال اللغوي بصورة تفوق بقية الأعضاء.
٢. لأنه يستعمل وحده منعزلاً عن السياق الفعلي.
٣. لأنه في الموقع الوسط بين بقية الأعضاء.

ويتوصل جونز إلى أن هذه الأعضاء الرئيسي منها والثانوي لا تتبادل المواقع الصوتية فيما بيـــنها، إذ إن كل عضو خاص ببيئة صوتية معينة، أما الفونيمات نفسها فإنها تتبادل مع الفونيمات الأخـــرى فـــنقول: (داب وراب) أو (قال وقام) فترى أن هناك تبادلاً بين الدال والراء وبين اللام والميم وبالتالي فإن كلاً من الدال والراء واللام والميم فونيم مستقل أما أعضاء كل واحدة منها فهي أصوات جزئية أو أمثلة واقعية لها تسمى Allophones أو variants فوظيفة الفونيم هي التمييز بيـــن الكلمات وإعطاؤها قيماً لغوية مختلفة صرفية أو نحوية أو دلالية فنقول: (لكَ) بفتح الكاف و (لكِ) بكسرها فحصل تمييز صرفي نحوي ويتبعها تمييز دلالي ونقول: (عام وغام) فيحدث تمييز دلالي بسبب وجود العين والغين.

أما التمييز بين الكلمات فقد يكون بصور مختلفة منها استبدال فونيم بفونيم آخر كما في (عام وغـــام) وقـــد يكون بزيادة فونيم أو نقصه كما في (شدّ وشدّ) وقد سميت نظرية جونز في الفونيم بنظرية (العضوية التركيبية) [٢].

أمـــا علمـــاء العربـــية في العصر الحديث فقد استعملوا مصطلح الفونيم وتناولوه بالدراسة فجاءت دراساتهم أصداء لدراسات الغربيين في هذا المجال. فالفونيم عند بشر وحدة صوتية قادرة علـــى الـــتفريق بيـــن معانـــي الكلمات وليست حدثاً صوتياً منطوقاً بالفعل في سياق محدد، فالفونيمات أنماط للأصوات والمنطوق بالفعل هو صورها وأمثلتها الجزئية التي تختلف من سياق إلـــى آخر، فالكاف فونيم والجيم فونيم والقاف فونيم، أما الصور النطقية المختلفة لكل واحدة منها فهـــي أمثلتها variants أو ما تسمى phones أو allphones ويرى بشر أن ما يسمى بالصوت

---

[١] انظر بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ١٥٩+١٦٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ١٥٧- ١٥٨.

الواحـــد قد يتعدد في الكلام المتصل إذ قد يظهر بصور مختلفة طبقاً للسياق المعين الذي يقع فيه، فما سميناه صوت الياء مثلاً قد يصير عدة ياءات تتفق في شيء وتختلف في شيء آخر، ولعل هذه المســـألة تظهـــر بصـــورة أوضح في حال صوت كصوت النون مثلاً فالنون مصطلح عام يشمل مجموعـــة من النونات كتلك التي في إن ثاب، وإن شاء، وإن قال، فكل واحدة منها تختلف عن أختها في موضع النطق، ولكنهم ضموها جميعاً تحت اسم واحد هو النون ومن ثم فإن كلمة صوت نفســـها لها معنيان: معنى عام تجريدي يقصد به النوع لا الأفراد والصور الجزئية لنوع النون أو الـــراء أو الـــلام، ومعـــنى خاص يطلق على الصوت الجزئي المفرد مع مراعاة صفاته النطقية والســـمعية وذلك كصوت النون المختلفة وأعضائها المتعددة، التي تلاحظ في النطق في السياقات الصوتية المتنوعة بتنوع الموقع ومن ثم فإن هذا ينطبق على الحركات أيضاً فالفتحة صوت واحد باعتبار المعنى الأول ولكنها أصوات ثلاثة أو أكثر باعتبار المعنى الثاني إذ أن للفتحة ثلاث صور تختلف باختلاف السياق: الفتحة المفخمة والمرققة والتي بين هاتين الحالتين[١].

أما أحمد مختار عمر: فالفونيم عنده هو الوحدة المتميزة الصغرى التي يمكن تجزيء سلسلة التعبير إليها[٢].

لا يخـــتلف تمـــام عن غيره في دراسته للفونيم أو الحرف كما سماه، فكل مجموعة كلامية عنده لا بد أن تتكون من سلسلة من الأصوات التي ينتهي كل منها في الآخر في شكل انزلاقي ولا يتفق أثنان منهما أتفاقاً تاماً ولكننا إذا أردنا التحليل اللغوي فإنه يمكننا تجاهل هذا الانزلاق وادعاء وجود حدود بين هذه الأصوات وإمكان إخراج صوت من هذه السلسلة وإحلال آخر محله، ومن ثم فالدراســـات اللغويـــة لأغـــراض عمليه أبجدية ونحوية ودلالية تقبل أن تربط عدداً من الأصوات اللغوية برباط واحد وتطلق عليه: اصطلاح شامل كالنون مثلاً، فالنون اصطلاح شامل يدخل تحته عـــدد من الأصوات كالذي في بداية نحن والذي قبل التاء في (إن تاب) وقبل الظاء في (إن ظهر) وقـــبل الشـــين في (إن شاء) وقبل القاف في (إن قال) مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخـــرج، لاحظ أن صوت النون في (إن ثاب) و(إن ظهر) مما يخرج فيه اللسان، كالتاء والذال والظـــاء تماماً، ولقد اصطلحنا على أن نسمي هذا العدد من الأصوات حرف النون ونجعل الحرف أعم من الصوت وهذا هو المقصود عند بعض الباحثين بالاصطلاح فونيم، فالفونيم في أحد معانيه يقصد به معنى الحرف[٣].

---

[١] انظر بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ١٣١+١٥٦.

[٢] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ١٣٥.

[٣] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٥٧+١٥٨.

ويفهم من حديث تمام أن النون من الناحية اللغوية الوظيفية نون واحدة أما من الناحية الصوتية فهي عدة نونات تختلف باختلاف ما يجاورها من أصوات وهذا ينسحب على جميع أصوات اللغة بما فيها الحركات إذ إن الفتحة أو الضمة أو الكسرة تكون من الناحية الوظيفية واحدة ولكنها من الناحية الصوتية عدة فتحات وعدة ضمات وعدة كسرات لذلك فقد أخذت رموزاً ثابتة ومحددة.

ويبدو تأثر تمام بالغربيين وإن اختلف عنهم في اطلاق الحرف على الفونيم فهو يستخدم مصطلح التخارج بين الأصوات حيث أن كل صوتين من نفس الحرف متخارجان من جهة الموقع [١] (ومعنى التخارج أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل من اللفظ محل الصوت الآخر)[٢] فالنون التي قبل الثاء بما فيها من إخراج اللسان، ومن الصفات الأخرى لا تحل محل النون التي قبل القاف لأن لكل منهما مكانها وبيئتها الصوتية الخاصة بها، وهذا هو المقصود بمعنى التخارج بين الأصوات فكل صوتين من نفس الحرف متخارجان من جهة الموقع[٣].

وهذا ما قال به تروبتسكوي حين رأى أن الصوتين إذا كانا من نفس اللغة ومتقاربين فيما بينهما من الناحية السمعية أو النطقية ولا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر في الإطار الصوتي فإنهما صورتان لفونيم واحد.

ويرى تمام أن للتخارج أهمية بالغة الخطورة من جهة الدلالة لأن الصوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين انتفت عنهما فكرة التخارج وصح أن يحل أحدهما محل الآخر ليحدث تعديلاً في الدلالة أو في المعنى المعجمي بخلق كلمة جديدة، فالتاء فونيم غير فونيم الثاء وإذا وضعنا التاء موضع الثاء من كلمة ثاب تغيرت الكلمة وتغير معناها وأصبحت تاب[٤].

كما أن تماماً استخدم مصطلحاً آخر هو (التداخل) ومعناه أن يصح أن يحل أحد الصوتين محل الآخر في اللفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله، وذلك أننا إذا أخذنا لفظ (طاب) واستبدلنا الصوت الأول وهو (الطاء) بصوت آخر هو (الشين) أمكن أن يحل هذا الصوت محل الصوت الأول

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق ، ص ١٥٨.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٧٥.

[٣] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٥٨.

[٤] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٥٩.

ويتغير معنى الكلمة تبعاً لعملية الاستبدال وحلول أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنهما ينتميان لفونيمين مختلفين[١].

وهذا ما جاء به تروبتسكوي حين قال: " إذا حل صوت محل آخر في نفس الموقع الصوتي ونتج عنه تغير في المعنى، فهذان الصوتان صورتان لفونيمين مختلفين".

والتمييز بين الكلمات عند تمام يتم إما باستبدال كاستبدال صوت الثاء في ثاب بصوت التاء، أو بالإضافة كما في (جدّ) و (جدّد) أو بالاستخراج وهو العكس (جدّد) (جدّ) والكمية كما في (قال) و (قــلّ) ففي الأول لين أطول من الفتحة التي في الثاني وفي الثاني تشديد أطول من الإفراد الذي في الأول[٢].

فــي ضــوء الدراسات الصوتية التشكلية عند الغربيين وعند معاصري تمام حسان نجد أنه بحث في هذا المجال فرأى أن كل مجموعة كلامية لا بد أن تتكون من سلسلة من الأصوات يمكن تقسـيمها إلــى الأجــزاء الصــغرى التي تتكون منها لأغراض البحث والدراسة وهي ما تسمى بالوحدات الصوتية التجريدية وقد يكون لهذه الوحدات أثر وظيفي وقد لا يكون.

ويحدد هذا الأثر الوظيفي ثلاثة عناصر هي الموقع والمجاورة والعلاقة من ناحية، وعنصر المعــنى من ناحية أخرى، وبالتالي فإن الوحدة الصوتية التجريدية المعينة التي لها موقع معين في بيئة معينة وتتحدد بالنسبة لغيرها بعلاقات معينة قد يكون لها تأثير في تحديد المعنى وقد لا يكون.

ويقصــد بالموقع ترتيب الوحدة الصوتية المجردة بالنسبة للسلسلة النطقية أو اللفظ فإذا أردنا تحديد موقع أي وحدة بالنسبة إلى بقية السلسلة، فإننا سنلاحظ أنه يحتل ترتيباً معيناً قد يكون الأول أو الثانــي أو الثالث... وبالتالي فإنه يرى إن لتحديد الموقع أثراً في تحديد وظيفة الوحدة المجردة، فتأثــير هذه الوحدة في تحديد معنى السلسلة النطقية أو عدم تأثيرها يعتمد على التداخل والتخارج، والتداخل هو إحلال صوت ما محل آخر في نفس السلسلة النطقية فتغير معناها بسبب هذا الحلول وأمــا الــتخارج فهو تعذر حلول أحد الصوتين محل الآخر في السلسلة النطقية نفسها ومن ثم لو أجــبرنا الموقــع على قبول هذا الحلول لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة ومثال ذلك حلــول صــوت الــتاء محــل صوت الطاء في كلمة (طاب) وهذا ما أسماه تمام بالاستبدال، أما المجاورة فيقصد به الأصوات المجاورة للصوت المدروس أي بيئة الصوت المدروس إذ يرى تمام أن فــي مجــاورة الأصوات بعضها لبعض تأثيراً على بعضها أو على الصوت المدروس، إذ قد

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٧٥.

[٢] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٥٩+١٦٠.

يصبح صوتاً مرققاً بسبب مجاورته لصوت مرقق، أما العلاقة فيقصد بها أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة صوتية وأخرى وهي ما أطلق عليه تمام بالقيم الخلافية.

هــذا وقد أطلق تمام مصطلح الحرف على مصطلح الفونيم، والحروف عنده ليست الصور الكتابية التي نخطها بالقلم فهذه رموز كتابية إلى حروف وليست الحروف هي ما ننطقه بلساننا في أثناء الكلام فهذه هي الأصوات ولكن الحروف أقسام يشتمل كل منها على عدد من هذه الأصوات، وإذا كانــت الأصــوات تدخــل في نطاق حاسة السمع والبصر في العمليات الحركية، فلا يدخل الحرف إلا في نطاق الفهم أو في نطاق الإحساس وبالتالي فإن للحروف معاني وظيفية.

ولكــن يــبدو لي أن ما جاء به تمام حسان من دلالة للحرف ومن حيث إنّ الحروف ليست الصور الكتابية التي نخطها بالقلم وإنما هي رموز كتابية للحروف، وأن الحروف ليست ما ننطقه بلســاننا فــي أثــناء الكــلام بل هي أصوات، وأن الحروف أقسام يشتمل كل منها على عدد من الأصوات قد يزيد من أعبائنا في فهم دلالة هذا المصطلح لأنه من المتعارف علية لدينا ومنذ القدم أن هذه الصور الكتابية هي الحروف نفسها وهي التي ننطقها كل يوم، هذا واعتقد أنه من الأفضل أن يســتعمل الحرف ليدل على الرمز المكتوب والصوت المنطوق في آن واحد كما هو متعارف عليه لدينا.

ويحدد تمام حسان الطرق التي يتم التمييز بها بين الكلمات وهي إما بالاستبدال أو بالإضافة أو بالاســتخراج أوبالكمية. ويرى تمام حسان أن الفونيم يؤدي وظيفة دلالية حيث تأتي الدلالة من الفونــيمات والمورفــيمات والكلمــات والجمــل، ويعين على تعلم النطق الأجنبي وعلى استخدام الأصــوات الصــحيحة فــي أماكنها الصحيحة، ويعين على فهم النحو والصرف وبقية الدراسات اللغويــة عن طريق الإضافة والاستخراج والاستبدال، كما يعين على خلق أبجديات منظمة للغات المختلفة.

المقطع

هـــناك خلافات كثيرة حول دراسة المقطع في اللغات جميعها، وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحديـــد حـــدوده ومـــن ثم صعوبة التعريفات الخاصة به، وذلك لاختلاف النظرة إليه ويلاحظ من الدراسات الصوتية أن نظرية النبر قد قامت على فكرة تفاوت الأصوات في وضوحها السمعي.

ويبدو أن درس المقطع كما نفهمه الآن لم يخط بعناية كافية عند اللغويين القدامى، لكن ذلك لا يعني إنكار وجود درس من نوع ما في آثار القدامى ولا سيما الفلاسفة وعلماء الكلام، وإذا ما توسع الباحث في معطيات الدرس المقطعي من دون الالتفات إلى المصطلح فإنه لا بد من أن يقف عـــند نظـــام العـــروض العربي القائم على مبدأ الحركة والسكون ليجد تطابقاً لافتاً للنظر بين هذا النظام من جهة ونظام المقطع في الدرس الحديث من جهة أخرى، إذ يصادف نسقاً علمياً محدداً تضبطه مصطلحات واضحة.

وقـــد عـــرض عـــبد السلام المسدي لمفهوم المقطع في التراث اللساني العربي من خلال إشارات واضحة تدل على إلمام جيد بهذا المفهوم وإن لم يخصص له حيز مستقل في ذلك التراث؛ من ذلك أن الفارابي (ت- ٣٣٩هـــ) وابن سينا وابن رشد (ت- ٥٢٠هـــ) عرفوا أن المقطع يتألف مـــن الحرف المصوت (الصائت) وغير المصوت (الصامت)، كما أن بعض هؤلاء كابن سينا ألم بـــأنواع المقطـــع الرئيســـية، أمـــا ابن رشد فإنه يعبر تعبيراً صريحاً عن مفهوم المقطع مستعملاً مصطلح (المقطع) بمعنى اجتماع صامت وصائت كما يستعمل مصطلح (السلابي) المعرب من (sullabe) اليونانية الدال على الضم والجمع[١].

أمـــا تعـــريف المقطع فلم ينجح الوصفيون حتى الآن في إعطاء وصف شامل ودقيق له[٢] فبيـــنما يـــرى فندريس أن تعريف المقطع أمر عسير[٣]، يذهب كانتينو إلى أن الفترة الفاصلة بين عمليتيـــن مـــن عملـــيات غلق جهاز التصويت وسواء أكان الغلق كاملاً أم جزئياً هي التي تمثل المقطع[٤].

---

[١] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط١، دار الفكر، ١٩٩٦م، ص ص ١١٥+١١٦.

[٢] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص٢٤١.

[٣] فندريس ، اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠م ص ٨٥+ ٨٦ .

[٤] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق، ص ٩٤.

أمـــا فـــي الدراسات العربية فيعرفه رمضان عبد التواب بكمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة، ففي اللغة العربية مثلاً لا يجوز الابتداء بحركة ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة[١].

ولـــتمام حســـان جهـــود في درس المقطع فقد ذهب إلى أن تحديد مصطلح المقطع يصعب صعوبة تامة[٢]، إلا أنه يمكن النظر إليه من وجهات مختلفة: فقد ينظر إليه على أنه تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية أو أشكال وكمـــيات معينة، وبناء عليه يمكن خلق نظام رمزي معين للمقاطع تبعاً للنظرة التي ينظر بها إليه وتبعاً لناحية دراستها دراسة معينة[٣].

لقـــد عد أنيس المقاطع نوعين: متحركاً وساكناً، والمقطع المتحرك هو الذي ينتهي بصوت ليـــن قصير أو طويل، أما المقطع الساكن فهو الذي ينتهي بصوت ساكن، فالفعل الماضي الثلاثي (فَـــتَحَ) يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة في حين أن المصدر لهذا الفعل (فتحٌ) يتكون من مقطعين ســـاكنين[٤] وهو يتفق بهذا مع تمام حين نظر إلى المقاطع على أنها أشكال وكميات معينة إلا أن تماماً يطلق على المقطع المتحرك اسم مقطع مفتوح وعلى المقطع الساكن اسم مقطع مقفل[٥].

ويعـــالج تمـــام المقطع على اعتبار أنه تعبيرات عن أنساق منظمة من الجزئيات التحليلية ويبني رمزاً للمقاطع على هذا الأساس مستخدما الرمزين (ص.ع) ليدل أولهما على الصحيح ويدل ثانيهما على المعتل.

ويرى تمام أن هناك نوعين من أنواع المقاطع: أولهما المقطع التشكيلي والآخر هو المقطع الأصـــواتي والمقطع التشكيلي هو تجريدي مكون من حروف أما المقطع الأصواتي فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات، وهذه الثنائية جعلته يخلص إلى نتيجة هي أن ما هو تقعيدي لا يـــتحقق دائمـــاً فـــي النطق بالضرورة وبعض الظوهر الموقعية (الموقعية هي دراسة علامات

---

[١] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق، ص ٩٤.

[٢] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٦٤.

[٣] انظر المصدر نفسه، ص ١٧٠.

[٤] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٠٩.

[٥] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٧٢.

المواقـــع) كالحذف والطول والقلقلة وما أشبه ذلك تحتم ألا يتغافل الباحث عن عدم اطراد الورود بين المقطع التشكيلي والمقطع الأصواتي، وإننا لنجد أحياناً مقطعاً تشكيلياً في صورة (ص ع ص ص) يقابله من الناحية الأصواتية مقطعان هما (ص ع + ص ع ص) كنتيجة من نتائج قلقلة الصاد التـــي قـــبل الأخـــيرة في المقطع التشكيلي، مثال ذلك في الفصحى كلمة (عقل) بقاف مقلقلة ولام ساكنة، فعلم التشكيل يقول: إن القاف ساكنة ولكن بملاحظات الأصوات يدرك السامع أن بين القاف واللام صـــوت علـــة مركـــزياً هو صوت القلقلة، فالكلمة إذاً مقطع واحد من الناحية التشكيلية، ومقطعان من الناحية الأصواتية، ومن هنا كان من الضروري التفريق بين هذين النوعين من أنواع المقاطع، المقطع المقعد والمقطع المسموع[١].

وتقســـم المقـــاطع إلى صوتي وشكلي عند الغربيين إذ اتخذ تعريف المقطع لديهم اتجاهين: اتجـــاه فوناتيكـــي حين قال بعضهم إنه قطاع من تيار الكلام يحوي صوتاً مقطعياً ذا حجم محاطاً بقطاعين أضعف أسموستيكياً، وقالوا: إنه أصغر وحدة في تركيب الكلمة، أما الاتجاه الفونولوجي فدوسسير يعرف المقطع بأنه الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم وظيفة داخلها، وبعضهم قال: إنه وحدة تحتوي على صوت علة واحد – واحد فقط[٢].

والـــتعريفات الفونولوجية ليست عامة لأن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص، لذلك لا بد أن يكون خاصاً بلغة معينة أو مجموعة من اللغات[٣].

أمـــا مـــن حيـــث أنواع النسج في المقاطع العربية فيتفق أنيس ورمضان على أنها خمسة أنواع[٤] أما تمام وعمر فذهبا إلى أنها ستة أنواع مع اختلاف بينهما في النوع السادس، وقد اتفقوا جمـــيعاً على الأنواع الخمسة التالية: (مع ملاحظة الاختلاف في إطلاق الرموز عليها) فـــ (ص) هنا يعني الحرف الصحيح و (ع) يعني حرف علة قصير و (ع ع) يعني حرف علة طويل.

١- ص ع

٢- ص ع ص

٣- ص ع ع

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٧٣.

[٢] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ص ٢٤١-٢٤٣.

[٣] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

[٤] أنـــيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق،ص ١١٣ + رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق، ص ٩٥.

٤- ص ع ع ص

٥- ص ع ص ص

ويلاحظ على هذه المقاطع أنها تحوي صحيحاً واحداً أو أكثر وعلة واحدة فقط سواء كانت طويلة أم قصيرة، وزاد مختار عمر على الأنواع الخمسة السابقة المقطع (ص ع ع ص ص) ومثل له بـ (ضال) من ضالين[١] عند الوقف في حين زاد تمام المقطع (ع ص) وقد بين تمام القاعدة في تمييز هذا المقطع بأنه يوجد في بداية كل ما بديء بهمزة الوصل، حيث أن هذه الهمزة تأتي طارئة على الكلمة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو على الأصح بحرف العلة الذي قبل الصحيح الساكن في أول الكلام فحسب، أما في وسط الكلام أو في آخره فلا تأتي مطلقاً ومن هنا فالعنصر الذي يعتد به دائماً في هذا المقطع هو حرف العلة والحرف الصحيح الذي يليه مباشرة، ومن ثم فهو يوجد في بداية كل ما كان مثلاً على وزن استفعال، وانفعال، وافتعال، وفي مثلاً أفعال هذه المصادر أو في أداة التعريف، وفي أمر الثلاثي نحو إلْعب.

ويشير تمام إلى أن هذا المقطع هو تشكيلي فقط وأنه لا وجود له في الدراسة الأصواتية لأن المقطع العربي من الناحية الأصواتية لا بد أن يبدأ بصوت صحيح، وأنه مقطع لا يقبل النبر[٢] (النبر وضوح نسبي لصوت أو لمقطع إذا قورن بغيره من الأصوات أو المقاطع المجاورة) [٣].ولم يشر تمام إلى هذا المقطع (ع ص) في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ويبدو أنه قد تراجع عن قوله بهذا المقطع ، إذ نجده يقول في كتابه هذا : " الحروف الصحيحة تكون بداية للمقطع في اللغة العربية ولا تكون كذلك في العلل".[٤]

أما المقطعان الثاني والثالث (ص ع) و (ص ع ص) فوجودهما في الكلام غير مقيد بشروط خاصة فهما يأتيان في أي موقع من الكلمة وقد يكونان منبورين، أما المقطع الرابع (ص ع ع) فيرد في الفصحى وفيه ياء مد أو ألفه أو واوه في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها وقد يرد في أول الكلمة أو وسطها وفيه خفضة أو رفعة طويلة في اللهجات العامية ولا تردان في آخر الكلمة وقد يأتي هذا المقطع منبوراً أو غير منبور.

---

[١] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

[٢] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٦٤+١٦٥.

[٣] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٦٢.

(٤) تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق ، ص ٦٩ .

أمـــا المقطع الخامس (ص ع ع ص) وفقد يوجد في أول الكلمة، ووسطها أو آخرها، ويرد في الوسط في بعض العاميات دون بعض وهو يرد أولاً كما في (ضالين) وأخيراً كما في (ضالين) أيضـــاً أمـــا وروده وسطاً فمثل (مد هامتان) وهو منبور في الفصحى دائماً وفي نبره تفصيل في العاميات، وتأتي فيه ياء المد أو ألفه أو واوه.

والمقطـــع الأخـــير (ص ع ص ص) لا يوجد في الفصحى إلا في آخر المجموعة الكلامية حيـــن الوقـــف بالسكون على مشدد أو على صحيحين مختلفي المخرج، أما العاميات فقد يرد في بعضـــها فـــي البدء أو في الوسط، وهو دائماً منبور في الفصحى وفي نبره تفصيل في العاميات، وهـــذا المقطـــع ترد فيه الكسرة أو الفتحة، وهو أحد المواضع التي تحدث فيها ظاهرة القلقلة في اللهجات العربية[١].

أمـــا فائدة دراسة المقطع فيرى تمام أنها تمكننا من أن نحكم على شكل ما بأنه غير عربي كورود مقطع من نوع (ع ص) في وسط الكلمة أو آخرها، وورود كلمة مكونة من (ع ص + ص ع) فحسب[٢].....فكلمة بِئْرُوْحْو مثلاً تتكون من مقطع من النوع الثالث (ص ع ع) ومقطعين من النوع الثاني(ص ع ص + ص ع ص) ومثل هذا النسيج موجود في العامية.

وجـــاءت جهود تمام حسان في دراسته للمقطع متفقة في أغلبها مع دراسة المحدثين فدرس المقطـــع على اعتبار أنه تعبيرات عن أنساق منظمة من الجزئيات التحليلية، وبنى رمزاً للمقاطع علـــى هـــذا الأساس مستخدماً الرمزين (ص.ع) ليدلا على الصحيح والعلة، وتوصل تمام إلى أن هـــناك نوعين من المقاطع: هما المقاطع الصوتية، والمقاطع التشكيلية وبذلك فالمقطع الصوتي هو أصـــواتي محســـوس مســـموع مكون من أصوات، أما المقطع التشكيلي فهو تجريدي مكون من حروف ومن ثم فهناك فرق بين هذين النوعين من أنواع المقاطع وقد أطلق على المقطع الصوتي اسم المقطع المسموع وعلى المقطع التشكيلي اسم المقطع المقعد ويبدو أن تقسيم المقطع عنده اتخذ اتجاهاً فوناتيكياً وآخر فونولوجياً.

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٧٧+١٧٨.

[٢] تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٦.

أمـــا من حيث عدد أنواع النسج في المقاطع العربية فقد أضاف تمام مقطعاً جديداً هو مقطع (ع ص) وبين القاعدة في تمييز هذا المقطع وهو وجوده في كل ما بدئ بهمزة وصل، وقد أشار تمام حسان إلى فائدة دراسة المقطع إذ يمكن من خلاله الحكم على شكل ما بأنه غير عربي.

ومما يمكـــن أن يؤخـــذ علـــى تمام أنه قد غير في الشكل الذي اتخذه رمزاً للدلالة على الحـــركات وعلـــى المد في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها إذ استعملت الرمز (ح) ليدل على الحركة واستعمل الرمز (م) ليدل على المد مما يشكل ذلك على القارئ.[1]

---

[1] انظر تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مصدر سابق ص ٦٩.

الحركات

بالرغم من دراسة القدماء للحركات إلا أنهم لم يولوها العناية التي أولاها المحدثون، ونجد مظاهر هذه الدراسة في مثل قول ابن جني: " أعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة[١].

من خلال هذا النص نتبين أن القدماء قد عرفوا الحركات وأن الحركات عندهم نوعان: حراكات قصيرة وهي ما أطلقوا عليه الفتحة والكسرة والضمة، وحركات طويلة وهي ما سموها بحروف المد واللين، ونجد أيضاً أنهم قد فرقوا بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة من حيث الكمية، وما قول ابن جني إن الفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو إلا دليل على حسهم الدقيق بالفرق بين هذه الأصوات، وبذلك فهم يعدون الحركات ثلاثاً قد تكون قصيرة وقد تكون طويلة.

أما علماء التجويد فقد ورثوا بعض الأحكام التي توضح العلاقة بين حروف المد والحركات، والتي تشير إلى أن الأصوات الذائبة في العربية ثلاثة من حيث النوع وهي: الضمة والواو، والكسرة والياء، والفتحة والألف، وستة من حيث الكمية طويلة وهي: الألف والواو والياء، وقصيرة وهي: الفتحة والضمة والكسرة وقد ادركوا أن الاختلاف بين الفتحة والألف والضمة والواو الممدودة والكسرة والياء الممدودة هو اختلاف في الكمية، أي في مقدار الزمن الذي يستغرقه إنتاج كل من النوعين، واستطاع علماء التجويد أن يضبطوا النسبة بين الحركة وحرف المد بما يوضح أن الفرق بين الحركة وحرف المد الذي هي منه هو فرق في الكمية، وأن ذلك الفرق يمكن أن يقاس وابتكروا طريقة لقياسه وهي اعتبار الحركة أساساً للقياس، فقالوا أن الألف مثلاً تساوي فتحتين وعكس بعض العلماء المقياس فقالوا: الفتحة تساوي نصف الألف، والروم النطق بثلث الحركة، والاختلاس النطق بثلثيها، وهذه تعتبرخطوة متقدمة جداً في مجال قياس الأصوات وإدراك حقائق الأصوات الذائبة والعلاقة بين أنواعها.

---

[١] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، مصدر سابق، ص ١٩.

أما حرفا الواو والياء فيخصص كثير من علماء التجويد مصطلح (حروف المد واللين) للواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما ومصطلح (حروف اللين) للواو والياء إذا كانا غير ذلك، قال ابن مكي (ت-٤٣٧هـ): " حروف المد واللين وهي ثلاثة أحرف: الألف والواو الساكنة التي قبلها ضمة والياء الساكنة التي قبلها كسرة " وقال: " حرفا اللين وهما الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة "[١].

أما المحدثون فقد لاحظوا أن هناك اختلافاً في الحركات بين لغة وأخرى وأن هناك اختلافاً في حركات اللغة الواحدة فإذا قارنا مثلاً حركات اللغة العربية حين يتكلم بها الشامي مع حركاتها حين يتكلم بها المصري فإننا سنجد اختلافاً بين هذه الحركات وربما يعود هذا إلى اختلاف في اللهجات وهذا ما دعاهم كما يرى أنيس استنباط مقاييس عامة لأصوات اللين بها تقاس أصوات اللين في كل لغة وتنسب إليها[٢].

ومن أوائل من عني بهذه المقاييس (أو الحركات المعيارية) دانيال جونز إذ اعتمد في دراسته على عضوين مهمين في تكوين هذه الحركات وهما الشفاه واللسان وهما العضوان الرئيسيان في تعديل مجرى الهواء الصاعد من الرئتين خلال الفم، وقد نظر جونز إلى اللسان باعتبارين.

أ- وضعه بالنسبة للحنك الأعلى من حيث الارتفاع والانخفاض.

ب- الجزء المعين من اللسان الذي يحدث فيه الارتفاع والانخفاض.

أما الشفتان فنظر إليهما من حيث:

أ- ضمهما.

ب- انفراجهما.

ج- من حيث وضعهما في وضع محايد وبهاتين النظريتين توصل جونز إلى وضع ثماني حركات معيارية (3 e i a α) (تقرأ من اليسار) [٣].

---

[١] أنظر غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مصدر سابق، ص ص ٣٤٦-٣٥٤.

[٢] انظر أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ٣٢.

[٣] انظر بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ١٣٩-١٤٠.

وقد حاول الباحثون العرب أن يحذوا حذو الباحثين الغربيين في هذا المجال فعرضوا لنظام الحـــركات وشـــرحوه وحاولوا تطبيقه على الحركات العربية كما جاء عند أنيس وتمام، وقد لاحظ المحدثون أن الحركات في العربية تختلف في دراستها في الفصحى عنها في العامية وأشار إلـــى هذا أنيس فقال: " إن أصوات اللين في اللهجات العربية الحديثة، قد أصابها تطور كبير وهي تخـــتلف في مصر عنها في الشام والعراق "[١]، وذهب إلى هذا بشر فقال: " مما لا شك فيه أن هذه الحركات تختلف اختلافاً من نوع ما في البلاد العربية بسبب تأثر كل إقليم بلهجاته المحلية "[٢]، وذهب إلى هذا أيضاً تمام حسان[٣] فقال:" إن علاج أصوات العلة علاجاً دراسياً يختلف في دراسة الفصحى عنه في دراسة اللهجات العامية والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

١- أن حـــروف العلـــة فـــي اللهجات العامية أكثر منها في الفصحى؛ فالفصحى تعترف بثلاثة حروف علة يختلف كل منها بين الطول والقصر، ويمكن تسميتها الكسرة والفتحة والضمة، فـــي الوقت الذي تعترف فيه اللهجات العامية بخمسة يمكن تسميتها الكسرة، والخفضة (أي الفتحة المائلة)، والفتحة والرفعة (أي الضمة المائلة)، والضمة.

٢- نظام التفخيم في اللهجات العامية يختلف عنه في الفصحى.

وقد فرق تمام بين الواو والياء في حال كونهما حرفي مد أو حرفي لين، فإذا كانا حرفي لين فلهما ما للحروف الصحاح فتكون أصولاً للكلمات العربية من حيث الاشتقاق فتكون فاء الكلمة أو عيـــنها أو لامهـــا، فـــالواو في (قول) لينة وفي (غيور) حرف مد وكذلك الياء في (بيع) و (قتيل) وبذلك فحين تكونان موضع إعلال فتبدوان في صورة الألف أو الواو أو الياء تعتبران لينا ولكنهما حين تكونان من زيادات الصيغة كما في واو مفعول وياء فعيل فإنهما تعتبران حرفي مد مثلهما في ذلك مثل الألف من كتاب وهما في هذه الحالة من قبيل الحركات الطويلة[٤].

---

[١] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ٣٩-٤٠

[٢] بشر، الأصوات، مصدر سابق،ص ص ١٤٠-١٤١.

[٣] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٦.

[٤] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٦٨+٧٠.

وخلــص هــؤلاء الثلاثة إلى أن هذه الحركات تحتوي كل منها على ثلاثة أصوات: المفخم ويرتــبط بأصــوات الأطباق وهي (ص ض ط ظ) وقد تكون بين التفخيم والترقيق مع (ق غ خ) وتكون مرفقة مع بقية الأصوات[١].

وقد أعطى تمام[٢] للحركات القصيرة الرموز التالية:

	مرقق	أقل تفخيماً	مفخم
كسرة	ِ	ِ	ِ
فتحة	َ	َ	َ
ضمة	ُ	ُ	ُ

وإذا أراد أن يرمز لأصوات اللين كررالرمز القصير كما يأتي:

ِ ِ	ِ ِ	ِ ِ
َ َ	َ َ	َ َ
ُ ُ	ُ ُ	ُ ُ

ويظهــر أن للحــركات القصيرة تسع حالات من الناحية الصوتية أو النطقية وللطويلة تسع مثلها وبذلك تكون لهذه الحركات بنوعيها ثماني عشرة حالة، وقد ذهب إلى هذا أيضاً بشر[٣]، أما مخارج هذه الحروف وصفاتها فقد ورد عن الخليل .

أنــه قــال " فــي العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً، لها أحياز ومخارج، وأربعة هوائية، وهي الواو، والياء، والألف اللينة والهمزة ..."[٤].

يفهــم مــن كلام الخليل أنه لم يجعل لها مخرجاً محدداً عندما قال بأنها هوائية والسبب في ذلــك حــرية مرور الهواء عند النطق بها. ويرى بشر أن نسبة هذه الحروف الثلاثة (و ى أ) إلى الهواء لا يتنافى البتة مع ما قرره المحدثون من نسبة الحركات إلى وضع اللسان وشكله عند النطق بهــا، فهــذه النســبة الأخــيرة إنما يقصد بها الاعتماد على أوضاع اللسان وأشكاله عند تصنيف الحركات ذاتها وعند بيان أنواعها المختلفة[٥].

---

[١] أنــيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ٤١+٤٢+ بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٤٨+ تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٣٦+١٣٧.

[٢] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٧.

[٣] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٤٩.

[٤] الخليل، العين، ج١، مصدر سابق، ص ص ٦٤-٦٥.

[٥] بشر، الأصوات، هامش، مصدر سابق، ص ٧٨.

وقد عد بعض القدماء المخارج سبعة عشر مخرجاً والمخرج السابع عشر عندهم هو الجوف وأصـــواته هي حروف المد (الألف والواو والياء) [١]، وأما صفات هذه الحركات من حيث الجهر والهمـــس فذهـــب أنيس[٢] وبشر[٣] إلى أنها أصوات مجهورة، أما تمام فيرى أنه يحدث أحياناً أن تهمس بعضها في الكلام فيما يسمونه اختلاس الحركة والروم والإشمام[٤]، وقد قال بهمس هذه الحركات أيضا بشر(انظر هامش الأصوات،٧٤).

وأخيراً فقد أجمع الباحثون العرب على قوة الوضوح السمعي لهذه الحركات مع التفاوت في ذلك فيما بينها.

وفي ضوء هذه الدراسة للحركات نجد أن تماماً فرّق بين دراسة أصوات العلة في الفصحى وفي اللهجات العامية وذلك لكثرتها في العامية في حين أنها في الفصحى ثلاثة حروف تختلف فيما بيـــنها في الطول والقصر، وأن نظام التفخيم في اللهجات العامية يختلف عنه في الفصحى ومن ثم فهـــو يفـــرق بيـــن الواو والياء في حال كونهما حرفي مد أو حرفي لين كما أعطى تمام رموزاً للحـــركات القصـــيرة وذهـــب إلى أن هذه الحركات تلتمس أحياناً في الكلام بما يسمونه اختلاس الحركة والروم والإشمام.

النبر

لـــم تعـــر الدراسات اللغوية العربية بحسب ما انتهى إلينا من بحث النبر اهتماماً كافياً، لأن النبر كما يبدو لم يستعمل للتفريق بين المعاني الصرفية ولا بين المعاني الدلالية على صعيد الكلمة المفردة[٥].

وقد عرفت العربية النبر وعرفت أشكاله المختلفة ولكن النحاة العرب القدماء لم يفردوا باباً في مصنفاتهم النحوية لمعالجة هذه القضية، بل أشاروا إليها بصورة غير مباشرة، وعلى الرغم من أن علمـــاء العربية القدماء لم يدرسوا النبر على أنه الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة، إلا أنهم استخدموا مصطلحات أخرى للدلالة على هذا المعنى كالهمزة والعلو والدفع ومطل الحركات، وفي هـــذه الحالة النبر عندهم ثلاثة أشكال هي: التوتر الهمزي، والتوتر المضعف، والطول ومن أمثلة

---

[١] بشر، الأصوات، هامش، مصدر سابق، هامش، ص ٩٣.

[٢] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ٢٢.

[٣] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ٧٤.

[٤] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٧١.

[٥] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ١١٧.

الـتوتر الهمزي ما نسب إلى تميم في تحقيق الهمزة مثل قولك: قرأت، ورأس، وسأل ولؤم وبئس وأشـباه ذلك، فالنبر والهمز عند العرب كانا يدلان على شيء واحد ويستخدمان لمدلول واحد، ولم يكونـوا يفرقون بينهما، وهم لم يجانبوا الصواب في ذلك فإن كان النبر في علم اللغة الحديث هو الضـغط على أحد المقاطع، فيعلو الصوت عند نطقة فإن الهمز كذلك الضغط. كما عرفت العرب القدماء نبر التضعيف نحو قولهم في خطيئة خطية، وفي النيء النيّ، وفي مقروء مقرّو فالتضعيف هنا نتيجة لسقوط الهمزة وأما نبر الطول فهو ناتج عن سقوط الهمزة وانتقال النبر إلى مقطع آخر ومـن ذلـك راس وذيـب[١] ، وقد ورد مثل ذلك في قراءة الحسن البصري حيث قرأ (نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ المُحْسِنِينَ) [٢] بقلب الهمزة ياء وإدغامها في الياء الأولى (جمع خطية).

وقـد اخـتلف علماء اللغة المحدثون في وجود النبر كظاهرة في الكلام العربي، فبروكلمان يقـول: (في اللغة العربية القديمة) يدخل نوع من النبر، تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً، فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها[٣].

وفـي المقـابل يـرى برجشتراسـر " أنه لا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف حال العربية الفصيحة في هذا الشأن وما يتضح من اللغة نفسها، ومن وزن شعرها، وأن الضغط لم يوجد فيها وذلـك أن اللغـة الضاغطة كثيراً ما يحدث فيها حذف الحركات غير المضغوطة أو تقصيرها أو تضـعيفها أو مـد الحـركات المضغوطة، وقد رأينا (أي برجشتراسر) أن كل ذلك نادر في اللغة العربـية الدارجـة، ووجدنا فيها كلها الضغط وهو في بعضها قوى وفي بعضها متوسط،غير أنها تـتخالف فـي موضعه من الكلمة في كثير من الحالات ومن المعلوم أن المصريين يضغطون في مـثل: (مطـبعة) المقطـع الثاني، وغيرهم يضغطون الأول، فلو أن الضغط كان قوياً في الزمان العتـيق لكانـت اللهجات، على أغلب الاحتمال – حافظت على موضعه من الكلمة ولم تنقله إلى مقطع آخر[٤].

---

[١] عـبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط١، منشورات جامعة مؤتة،١٩٩٣م، ص ص ١٩١+١٩٢+١٩٤ .

[٢] البقرة ، الآية ٥٨.

[٣] عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق، ص ١٢٦.

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٢٧.

ويؤيد كل من أنيس ورمضان ما جاء به برجشتراسر من أنه ليس لدينا نصوص نستند إليها في معرفة حال النبر في العربية الفصحى إذ يقول أنيس: " وليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية كما ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى، إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء أما كما ينطق بها القراء الآن في مصر فلها قانون تخضع له ولا تشذ عنه[١].

أما رمضان وإن كان يؤيد برجشتراسر في عدم وجود نص نستند إليه في معرفة حالة النبر في العربية القديمة، إلا أنه يشك في أن العربية لم تنبر إذ يرى رمضان أن برجشتراسر يغفل في كلامه التطور اللغوي وتأثير الشعوب المختلفة التي غزتها العربية، بعاداتها القديمة في النبر، وأثر ذلك في اختلاف موضعه من الكلمة كما يبدو الآن، في تعدد طرق النبر في مثل كلمة (مطبعة) [٢].

وأكاد أميل إلى ما ذهب إليه رمضان من استحالة خلو العربية القديمة من النبر، وأن ما تحدث عنه برجشتراسر هو نتيجة للتطور اللغوي في اللهجات المختلفة، ووجود عملية النبر في نطق اللهجات المحكية الآن دليل على أن للنبر جذوراً عربية قديمة وما هذا إلا امتداد لها وإن اختلفت مواقع النبر.

والنبر نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد فالمرء حين ينطق بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة، ليجعله بارزاً أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة[٣]، والنبر وضوح نسبي لصوت أو لمقطع إذا قورن بغيره من الأصوات أو المقاطع المجاورة، ومعنى هذا أن المقاطع تتفاوت فيما بينها في النطق قوة وضعفاً، فالصوت أو المقطع المنبور ينطق ببذل طاقة أكثر نسبياً ويتطلب من أعضاء النطق مجهوداً أشد[٤]، وذهب إلى هذا تمام حسان فالنبر عنده وضوح نسبي لصوت أو لمقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم، والضغط أهم هذه العوامل[٥].

---

[١] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ١٩+٢٠.

[٢] عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق، ص ١٢٧.

[٣] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ص ١١٨+١١٩.

[٤] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٦٢.

[٥] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٩٤.

وعرّف الغربيون المقطع المنبور بتعريفات عديدة فجونز يقول:" المقطع المنبور بقوة ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة، فالنبر إذن نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به "[١].

ويلاحظ من التعريفات السابقة أنها ترى أن النبر يحتاج طاقة زائدة أو جهداً عضلياً إضافياً وأن المقطع المنبور أوضح في السمع من غيره يلجأ المرء إليه لغاية معينة قد تكون تأكيدية أو إشارة إلى غرض خاص، وهذا ما أشار إليه أنيس حين قال: " إن هناك نبراً يسمى نبر الجمل يعمد المتكلم إلى كلمة في جملته فيزيد من نبرها ويميزها على غيرها من كلمات الجملة رغبة منه في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص"[٢].

ويرى احمد مختار عمر أيضاً أن النبر قد يدل على معانٍ إضافية كالتأكيد وأنه يسمى عندها (emphatic stress) أو انفعالي ويسمى عندها (emotional stress) ومن ثم لو نطق المتكلم الإنجليزي جملة (Come here) بدرجة أقوى من النبر فذلك يعني درجة أكبر من الالتزام المصحوب بانفعال، ولو نطقها بنقص النبر عن المعتاد فإن ذلك يعني الرغبة الملحة في هدوء هذه الحالة[٣].

وهذا ما أشار إليه تمام حين فرّق بين نبر الصيغة ونبر السياق فقال: إن نبر السياق إما أن يكون تأكيدياً أو أن يكون تقريرياً ثم فرق بين التأكيدي والتقريري في نقطتين:

١- أن دفعة الهواء في النبر التأكيدي أقوى منها في التقريري.

٢- أن الصوت أعلى في التأكيدي منه في التقريري[٤].

وقد تكون للنبر أهداف أخرى صرفية أو دلالية كما هو في اللغة الإنجليزية التي تستخدمه للتفريق بين الأسماء والأفعال، إذ ترى هذه اللغة أن النبر إذا جاء مثلاً على المقطع الأول من كلمة (import) فإنها اسم في حين أنه إذا جاء النبر على المقطع الثاني من نفس الكلمة(import) فإنها فعل ومن الطبيعي أن تغيير الصفة الصرفية يؤدي إلى تغيير في الوظائف النحوية والدلالية [٥].

---

[١] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ١٨٨.

[٢] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٢٢.

[٣] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ١٩٠.

[٤] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٩٧.

[٥] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ١٦٢+١٦٣.

وقد يستخدم النبر للتفريق بين كلمتين ومن ثم بين معنيين فكلمة (August) (شهر أغسطس) تملك جهداً أقوى على المقطع الأول، أما كلمة (August) (مهيب، جليل) فتملك جهداً أعظم على المقطع الثاني[١]، ومن ثم فالنبر في بعض اللغات فونيم لأنه يفرق بين معنى وأخر ولذلك فإنه ليس للنبر في هذه اللغات موقع محدد إذ يكون موضع النبر فيها حراً[٢].

أما لغتنا العربية فأنها لا تعتبر النبر فونيماً، لذلك فالنبر لا يغير من معاني الكلمات ولا من استعمالاتها إذا تغير موقعه، أي بمعنى أخر أنها لا تعطي للنبر معنى وظيفياً في الصيغة أو في الكلمة كما قال تمام ولكنها تمنحه معنى وظيفياً في الكلام أي في معنى الجملة ويتضح هذا من مقارنة النطق في الجملتين التاليتين:

اذكر الله واذكري الله

من المعروف أن هذا الموقع من المواقع تفقد فيه الياء كميتها فتصبح بمقدار الكسرة في الكلام وتصبح الفرصة سانحة للبس ولا يعرف السامع ما إذا كان المتكلم يخاطب رجلاً أو أمرأة فيتدخل النبر هنا ليفرق بين الإسنادين فيكون في الجملة الأولى على مقطع همزة الوصل ويكون في الثانية على مقطع الكاف ليدل على طول الياء[٣] . ويلاحظ مثل ذلك أيضاً في قولنا : أحضر أخوك صباحاً ؟ فإذا كان النبر على (أحضر) فالاهتمام هنا بالحضور أو عدمه وإذا كان النبر على (أخوك) يكون الاهتمام بالشخص وإذا جاء النبر على (صباحاً) يكون الاهتمام بزمن الحضور.

وأنواع النبر عند أنيس نبر كلمات ونبر جمل وقد لخص أنيس مواضع النبر العربي فقال: " لمعرفة مواضع النبر في اللغة العربية ينظر إلى المقطع الأخير فإذا كان من النوعين الرابع والخامس كان هو موضع النبر، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير فإن كان من النوع الثاني والثالث حكمنا بأنه موضع النبر أما إذا كان من النوع الأول نظر إلى ما قبله فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضاً، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الأخر إلا في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول[٤]، وبذلك فهو يعد للنبر العربي أربعة مواضع. أما اللهجات الحديثة فإن مواضع النبر فيها تخضع لقوانين أخرى[٥].

---

[١] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ١٨٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ١٨٨+١٨٩.

[٣] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

[٤] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٢١.

[٥] انظر أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٢٢.

أما النبر عند تمام فينقسم إلى نوعين:

١- النبر الصرفي.

٢- النبر الدلالي.

والنبر الصرفي يقسم أيضاً نبر أولى ونبر ثانوي وذلك بحسب قوة النطق ودرجة الدفعة وتبعاً لما يقوله فقد سمى الأول النبر الأولي لسببين:

أولاً: لأنه أقوى من الثانوي، وأن استعمال كلمة أولي بهذا المعنى يقتضي كلمة ثانوي بالضرورة.

ثانياً: لأن موضع النبر الثانوي إنما تقاس مسافته في المقاطع بالنسبة للأولي فإذا وضعنا قاعدة المسافة بين الأولي والثانوي بعدد من المقاطع ظهر الإيقاع اللغوي الخاص باللغة العربية[١].

والفرق ما بين النبر في الصرف والنبر في الكلام هو فرق ما بين مقررات القاعدة ومطالب السياق، ذلك أن النبر في الكلام هو الظاهرة الموقعية لأنه نبر الجمل المستعملة فعلاً، وهي ميدان الظواهر الموقعية، أما النبر في نظام الصرف فهو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة على الأصح وهو نبر صامت،[٢] ونبر السياق يمكن وصفه، على عكس نبر الصيغة وذلك لأنه أما أن يكون تأكيدياً أو أن يكون تقريرياً[٣].

ويرى تمام أن النبر الأولي يكون في الكلمات والصيغ جميعها لا تخلو منه واحدة منها في حين أن النبر الثانوي يكون في الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبياً بحيث يمكن لهذه الكلمة أن تبدو للأذن كما لو كانت كلمتين.

وتبعاً للتقسيم السابق يستنبط تمام قواعد النبر على النحو التالي:

أ- فيما يتعلق بالنبر الأولي:

١- يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان من نوع (ص ع ع ص) أو (ص ع ص ص) أي من النوع الطويل مثل، قال، ستقال، أو من النوع المتوسط في الكلمات أحادية المقطع كفعل الأمر من قال أي (قل).

٢- يقع على ما قبل الآخر إذا كان متوسطاً والآخر متوسطا، سواء أكان هذا المتوسط من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ع) مثل: علّم، سلّم، يتوفاكم، أما كان ما قبل الأخير من نوع (ص ع) القصير المبدوءة به الكلمة أومسبوقاً بصدر إلحاقي نحو: كتب، محترم.

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٩٥.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها،مصدر سابق، ص ١٧٠.

[٣] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٩٧.

٣- يقـــع النـــبر على المقطع الذي يسبق ما قبل الآخر إذا كان الآخر يقع مع ما قبله في إحدى الصور الآتية:

١- (ص ع + ص ع ص) نحو علمك – حاسبك.

٢- (ص ع + ص ع ع) نحو علموا – ضربك ولا يقع النبر على مقطع سابق لهذا الأخير.

ب- **النبر الثانوي:**

١- يقع الثانوي على المقطع الذي قبل المقطع المنبور نبراً أولياً إذا كان ذو النبر الثانوي طويلاً مثل ضالّين، حاجّات.

٢- يقع على المقطع الذي بينه وبين المنبور نبراً أولياً مقطع آخر إذا كان المنبور الثانوي يكون مع الذي يفصل بينه وبين المنبور الأولي أحد الأنساق التالية:

أ- مقطع متوسط + آخر متوسط (ص ع ص) أو (ص ع ع) مثل علماء يستخفون.

ب- مقطع متوسط + مقطع قصير مثل مستقيم – مستعدة.

٣- يقـــع على المقطع الثالث قبل المنبور نبراً أولياً إذا كانت الثلاثة السابقة لهذا المنبور الأولي تكون نسقاً في صورة (متوسط + قصير + قصير أو متوسط) نحو يستفيدون ولا يقع الضغط على المقطع الرابع السابق للمنبور الأولي في الكلمة.

ج- **فيما يتعلق بالنبر الدلالي:**

أيّ مقطـــع في المجموعة الكلامية سواء أكان في وسطها أم في آخرها صالح لأن يقع عليه هذا النوع من النبر والمسافة بين أي حالتي نبر في المجموعة الكلامية سواء أكان كلاهما أولياً أم ثانويـــاً أم مختلفاً، لا تتعدى أربعة مقاطع، ويتحكم في هذه المسافة عامل الإيقاع في الكلام العادي ولا يعنـــي النـــبر فـــي الكلام المتصل أن يقع النبر أولياً فثانوياً فأولياً فثانوياً على التعاقب فلربما تجـــاوزت حالات من الأوليّ أو من الثانوي دون أن يتخللها النوع الآخر ولكن المسافات بين كل حالتي نبر تبدو كأنها متساوية تقريباً ولذلك نسميها الإيقاع[١].

وينتقل النبر من مقطع إلى آخر ففي الكلمات تخضع مواقع النبر للتبديل وذلك حسب التجرد والـــزيادة واختلاف النسبة المقطعية للكلمة، أما النبر في السياق فتحكمه مطالب الإيقاع في السياق المتصل[٢].

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٩٥-١٩٧.

[٢] تمام، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، جزءان، عالم الكتب، ص١٨٠.

التنغيم

توسعت دراسة التنغيم شأنها شأن دراسة النبر وتعمقت في الدراسات الصوتية الحديثة وإن كانت بدايات هذه الدراسات ترجع إلى الدراسات اللغوية القديمة، إذ أدرك علماء العربية القدامى ظاهرة التنغيم ودوره في الدلالة على المعنى إلا أنهم لم يفردوا لنا باباً في مصنفاتهم يتحدثون فيه عن التنغيم ودوره في الدلالة على المعنى وقد وردت بعض الإشارات التي تدل على استخدام التنغيم كما هو عند الفارابي (ت-٣٣٩هـ) حيث استخدم مصطلح التنغيم للدلالة على التنغيم، فقال:" والنغم الأصوات المختلفة في الحدة والثقل والتي تتخيل أنها ممتدة "، كما استخدم مصطلح اللحن للدلالة على معنى التنغيم فقال: " اللحن هو جماعة نغم يمكن أن تقترن بها الحروف التي تُركب منها ألفاظ دالة على معان.

وقد أشار علماء العربية القدماء إلى بعض آثار التنغيم في الكلام، فقال سيبويه " أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو، ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت، ومن ذلك قول أمرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمنزلِ بِسقطِ اللّوى بَينَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ [١]

والشاهد وصل اللام في حالة الكسر للترنم ومد الصوت:

وقال الأعشى:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لامَ لائِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ[٢]

هذا في المنون أما في غير المنون نحو قول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذلَ وَالِعتابَا، وقولي إن أَصَبْتُ فقدْ أَصَابَا[٣]

فمد الشاعر الألف هنا للترنُّم والتنغيم[٤].

أثبتت التجارب الحديثة أن نطق الإنسان للأصوات لا يكون بنفس الدرجة من حيث العلو والانخفاض فالكلام تختلف نغماته تبعاً للأنماط والتراكيب اللغوية المنطوقة والتي تهدف إلى معنى مقصود.

---

[١] أمرؤ القيس، ديوان أمريء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل، ط٥، دار المعارف، ص ٨.

[٢] الأعشى، ديوان الأعشى، تقديم وشرح محمد أحمد القاسم، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٣٦٩

[٣] جرير، شرح ديوان جرير، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٥٧.

[٤] عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط١، ١٩٩٣م، ص ص ١٩٧+١٩٨.

والتنغـــيم أو موسيقى الكلام كما يسميه أنيس[١] يدل على ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام[٢]، وربمـــا كـــان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة تستعمل فيها أداة الاستفهام، أو وظيفة أصواتية وهي النسق الأصواتي الذي يستنبط التنغيم منه، أو وظيفة دلالية يمكن رؤيتها في اختلاف علو الصوت وانخفاضه وفي اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيمي اخـــتلافاً يتناســـب مـــع اخـــتلاف الماجريات (الظروف والعناصر المحيطة) العامة التي تم فيها النطق[٣].

أما الوظيفة المعجمية فيرى تمام حسان أنه ليس للتنغيم في العربية وظيفة معجمية كالصينية مـــثلاً[٤]، فكلمـــة (فـــان) تؤدي ستة معان لا علاقة بينها هي (نوم، يحرق، شجاع، واجب، يقسم، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة[٥].

للتنغيم وظيفة نحوية ودلالية مهمه فالجملة الواحدة قد تكون إثباتية أو استفهامية، والتنغيم هو الفيصل في الحكم والتمييز بين الحالتين ومن ذلك قوله تعالى:

" هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً "[٦]

إن هـــذه الآيـــة تحتوي على أداة استفهام (هل) ولكنها ليست باستفهام إذ قدر المفسرون أن (هل) هنا بمعنى قد ومن ثم فالجملة تقريرية وليست استفهامية، والموسيقا والتنغيم هما الفيصل في تحديـــد هذا، وهناك أمثلة تخلو من أدوات الاستفهام وهي في حقيقة الأمر جمل استفهامية واستفيد هذا المعنى من الموسيقا التي صاحبت نطقها ومن ذلك قوله تعالى:

" يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ اللهُ لَكَ، تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ".[٧]

قرر المفسرون أن جملة تبتغي، جمله استفهامية وتقدير الكلام: أتبتغي؟ بحذف الهمزة والحكم بأنها استفهامية إنما يرجع إلى تنغيم النطق بصورة استفهامية[٨].

---

[١] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٢٣.

[٢] كمال بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ١٦٣.

[٣] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ١٩٨.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٩٨.

[٥] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٢٤.

[٦] الإنسان، الآية (١)

[٧] التحريم، الآية (١).

[٨] بشر، الأصوات، مصدر سابق، ص ص ١٦٣ + ١٨٩.

ونلاحـــظ أثر التنغيم في الإبانة عن المعنى في كثير من الأنماط اللغوية المحكية في حياتنا العامـــة والتي لا يفرق بين معانيها إلا التنغيم، مثال ذلك كلمة (نعم) فلو نظرنا إليها سنلاحظ أنها تحتمل عدة معان فقد تعني الموافقة وقد تعني الاستهزاء وقد يراد منها السؤال إلى ذلك من المعاني المحتملة والتي لسياق الحال أيضاً دور مهم في إبرازها، لذا فإنني أرى أن سياق الحال يقف جنباً إلى جنب مع التنغيم للكشف عن المعنى المقصود.

ومـــن الطرائف في هذا المجال أنه قد حكم على لص بأن يقف أمام الناس ويقول: أنا لص. فخـــرج اللـــص وقـــال: أنا. لص؟ وبدا كأنه يستفهم ويسأل هل هو لص أم لا وينتظر الإجابة من الآخرين بدلاً من الاعتراف، وبذلك استطاع هذا اللص أن يجنب نفسه موقف الاعتراف بأنه لص من خلال تغيير النغمة في كلامه.

وفـــي الوقت الذي يرى فيه أنيس أن البحث عن نظام درجات الصوت وتسلسله في الكلام العربـــي يحـــتاج إلى عون خاص من الموسيقيين عندنا[١]. وبينما يرى أيضاً احمد عمر أن تقعيد التنغيم أمر يكاد يكون مستحيلاً لأن معظم أمثلته في العربية (ولهجاتها) ليست تمييزيه وإنما تعكس خاصـــة لهجـــية أو عـــادة نطقية للأفراد[٢]، يجتهد تمام ويتمكن من الوصول إلى نماذج تنغيمية ويسميها بالموازين التنغيمية.

لقد قسم تمام التنغيم العربي من وجهتي نظر مختلفتين هما:

١- شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية.

٢- المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سعة وضيقاً.

---

[١] أنيس، الأصوات اللغوية، مصدر سابق، ص ١٢٤.

[٢] أحمد عمر، دراسة الصوت اللغوي، مصدر سابق، ص ٣١٥.

أما من الوجهة الأولى فينقسم إلى قسمين هما:

أ- اللحن الأول الذي ينتهي بنغمة هابطة.

ب- اللحـــن الثانـــي الـــذي ينتهي بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها واللحن هنا هو مجموع النغمات في المجموعة الكلامية على الصعيد الأفقي.

وأما من الوجهة الثانية فيقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- المدى الإيجابي.

ب- المدى النسبي.

ج- المدى السلبي.

والمدى هنا يقصد به المسافة بين أعلى نغمة وأخفضها سعة وضيقاً.

ثـــم يضع هذه التقسيمات في ستة نماذج تنغيمية مختلفة تقف من أمثلتها التي تحصى موقف الميزان الصرفي من أمثلته وسماها الموازين التنغيمية، وهذه الموازين هي:

١- الإيجابي الهابط.

٢- الإيجابي الصاعد.

٣- النسبي الهابط.

٤- النسبي الصاعد.

٥- السلبي الهابط.

٦- السلبي الصاعد[١].

وقـــد زاد نغمة أخرى أطلق عليها النغمة المسطحة، فإذا وقف المتكلم قبل تمام المعنى وقف علـــى نغمة مسطحة لا هي بالصاعدة ولا بالهابطة، ومن أمثلة ذلك الوقف عند كل فاصلة مكتوبة فـــي الآيات الآتية: " فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ، وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، يَقُولُ الإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْـــنَ الْمَفَرُّ " [٢] فالوقف على (البصر) و (القمر) أولاً و(القمر) ثانياً وقف على معنى لم يتم فتظل نغمـــة الكلام مسطحة دون صعود أو هبوط أما الوقوف عند (المفر) فالنغمة فيه هابطة لأنه وقف عند تمام معنى الاستفهام[٣].

وقد وقع على هذا التقسيم من خلال دراسته للهجة عدن ثم حاول تطبيقها على اللغة العربية فوجدهـــا وافـــية للغرض، ويلاحظ على تقسيمه خلوه من نماذج الصاعدة الهابطة وكذلك الهابطة

---

[١] انظر تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٩٨+٢٠٣.

[٢] القيامة، الآيات (٧+٨+٩+١٠).

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٢٣١.

الصاعدة ولم يكتف تمام بوضع الموازين التنغيمية بل ذهب إلى كتابتها كما تكتب الموسيقا فجعلها على خطوط أفقية عددها أربعة وتحصر بينها مسافات ثلاث هي بعدد المديات لكل مدى مسافة بين خطين جعل سفلاها لكتابة المدى السلبي، وهي وما فوقها لكتابة المدى النسبي والثلاثة جميعاً لكتابة المدى الإيجابي وهو أوسع هذه المديات الثلاث.

هذا وقد فرق تمام بين اصطلاحي النغمة واللحن، فالنغمة هي تنغيم المقطع الواحد في عموم المجموعة الكلامية وتوصف هذه النغمة بأنها صاعدة أو هابطة أو ثابتة، أما اللحن فهو مجموع النغمات التي في المجموعة الكلامية، أما الاصطلاحات (إيجابي) (ونسبي) و (سلبي) فهي بطاقات لمدلولات علمية لا تتطابق كثيراً مع المعنى المعجمي العام، والمدى الإيجابي يستعمل في الكلام الذي تصحبه عاطفة مثيرة والكلام بهذا المدى تصحبه إثارة أقوى للأوتار الصوتية، أما المدى النسبي فيستعمل في الكلام غير العاطفي وتفهم سعة المدى وضيقه في محدودية المدى التنغيمي العام في اللغة المدروسة، لأنه ليس هناك سعة مطلقة وضيق مطلق بل كل شيء في هذا المجال نسبي، وأما المدى السلبي فيستعمل الكلام الذي تصحبه عاطفة تهبط بالنشاط الجسمي العام كالحزن.

وقد وضع تمام للنغمات رموزاً معينة على النحو التالي:

١- النغمة الهابطة ولا تكون إلا على مقطع منبور/

٢- النغمة الصاعدة ولا تكون إلا على مقطع منبور/،

٣- النغمة الثابتة إذا كانت منبورة /-

٤- النغمة الثابتة إذا لم تكن منبورة/.

ويلاحظ اشتراط مصاحبة النغمة الهابطة والصاعدة النبر في المقطع أما النغمة الثابتة فقد تكون في مقطع منبور أو غير منبور، وأخيراً يضع تمام قاعدة عامة لدراسة النماذج التنغيمية المختلفة خلاصتها:

أن المجموعة الكلامية التامة المعنى لا بد من أن تنتهي بنغمة هابطة في أساليب التقرير والطلب والتأكيد والاستفهام بغير هل والهمزة، وأن المجموعة الكلامية غير التامة المعنى لا بد من أن تنتهي بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها وكذلك الحال في الاستفهام المبدوء بهل والهمزة، (لمعرفة الفرق بين المجموعة الكلامية التامة المعنى والمجموعة الكلامية غير التامة المعنى أو المجموعة المعنوية انظر مناهج البحث في اللغة. تمام. صفحة ٢٠٢).

ويذكـــر تمـــام أن للتنغيم علامتين ترقيميتين، إحداهما خط رأسي واحد، ليدل على وقفة مع عدم تمام الكلام وثانيتهما خطان رأسيان، ليدلا على تمامه[١].

وقد تناول تمام التنغيم كظاهرة موقعية، فالنظام قد يتعرض لمشكلات عند التطبيق وذلك كأن يضطر المعلق الرياضي أن يغير النغمة عند نقله لخبر تحصيل هدف فللإخبار نغمة خاصة ولكن المعلـــق يـــريد أن يـــنقل الانفعال باعتباره دعوة للجمهور للمشاركة فيتم ذلك عن طريق إعطاء التركيب الخبري نغمة إفصاحيه تأثرية كنغمة صيحات المشجعين في مدرج الملعب.

ومن المواطن التي يصير فيها التنغيم ظاهرة موقعية في السياق أن يلجأ المتكلم إلى التظاهر بأمـــر عكس ما يتطلب الموقف من تنغيم فيعطي الجملة وظيفة جديدة ونغمة غير نغمتها التي في الـــنظام وقـــد يحدث أن يلجأ المتكلم إلى استعمال النغمة على صورة تقوي من العلاقة بين أحدى كلمات السياق وبين معناها الذي سيقت له، فإذا قال مثلاً: (بلاد بعيدة) عبر عن شدة البعد بمد الياء مداً طويلاً وكذلك الفتحة التي بعدها من كلمة (بعيدة) ونطق الياء والفتحة على نغمة واحدة مسطحة عالية نوعاً ما[٢].

ولقد رأى الأنطاكي أن ما فعله تمام حسان محاولة ابتدائية محدودة لأنها تعتمد على استقراء نـــاقص، بـــل ضيق جداً[٣]، في حين رأى أحمد قدور أنها محاولة رائدة ولكنها ليست وافية مع ما فيها من جدة وابتكار[٤].

وفي ضوء دراسة تمام حسان لظاهرة التنغيم نجد أنه قد توصل إلى نظام تنغيمي من خلال دراســـته للهجة عدن ويقوم هذا النظام على أساسين هما: صعود أو هبوط النغمة على آخر مقطع وقـــع عليه النبر وعلو الصوت وانخفاضه وتوسطه، ومن ثم توصل إلى النماذج التنغيمية للعربية الفصـــحى وســـماها بالموازيـــن التنغيمية، وحدد المصطلحات الدالة على التنغيم، وخلص إلى أن المجموعـــة الكلامـــية التامة المعنى لا بد من أن تنتهي بنغمة هابطة في أساليب التقرير والطلب والتأكـــيد والاســـتفهام بغير هل والهمزة أما المجموعة الكلامية غير التامة المعنى فلا بد من أن تنتهـــي بـــنغمة صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها، وكذلك الحال في الاستفهام المبدوء بهل والهمزة، وبـــذا يكون تمام قد حاول وضع موازين تنغيمية في العربية، ولم تقتصر جهود تمام حسان على

---

[١] أنظر تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص١٩٨-٢٠٣.

[٢] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٣١٠.

[٣] محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ط٣، مكتبة دار الشروق، بيروت، ص٢٥٣.

[٤] أحمد قدرو، مبادئ اللسانيات، هامش، مصدر سابق، ص ١٢٣.

وضع الموازين التنغيمية فقط وإنما وضع رموزاً لهذه النغمات وذكر أن للتنغيم علامتين ترقيميتين إحداهمـــا خط رأسي واحد ليدل على وقفة مع عدم تمام الكلام وثانيتهما خطان رأسيان ليدلا على تمامه.

وأظـــنّ ما جاء به تمام حسان بذرة جيدة لوضع موازين ونماذج محدودة للتنغيم في العربية وأرجو أن تتضافر الجهود العربية لدراسة هذه النماذج وغيرها مما يتعلق بدراسة التنغيم من أجل خلق نظام موحد للقراءة في البلاد العربية كلها، والبعد بها عن العادات النطقية التي تخضع لها في بعض الحالات.

الظواهر السياقية

هناك العديد من الظواهر اللغوية التي لها قواعدها الخاصة ولكنها عند التطبيق تبدو صعبة التحقق لوجود عناصر أخرى في السياق تحول دون هذا، مما يؤدي للخروج بها إلى قواعد أخرى لحل مثل هذه المشكلات، وقد شبه تمام حدوث هذه الظواهر والتي أسماها الظواهر الموقعية بنظام المـــرور، حيث إن للمرور قواعد وأنظمة تحكمه إلا أنه قد تحدث ظروف معينة تؤدي إلى تغيير مسار هذا النظام كأن يقع حادث في الطريق أو أن يكون الطريق مشغولاً بالإصلاح فلا بد عندها أن يتحول المرور إلى الجانب الآخر على عكس ما يطلبه النظام وفي اللغة ما يشبه نظام المرور كما أن في الكلام ما يشبه حركة المرور التي يحكمها هذا النظام فالنظام يقدر شيئاً والكلام يغيّره.

لقـــد جمـــع تمام هذه الظواهر اللغوية في فصل واحد سماه الظواهر السياقية، ويريد بها ما يحـــدث للفونيمات من تغيرات على المستوى الصوتي أثناء وقوعها في سياقات معينة، والأساس الـــذي يـــتحكم في تحقيق هذه الظواهر السياقية هو كراهية التقاء صوتين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللـــبس، أو مع الذوق السياقي للفصحى، فتحدث هذه الظواهر كالوقف والإعلال والإبدال والأدغام والمناسبة والحذف والتسكين والإشباع والإضعاف والنبر والتنغيم.

فاللغـــة العربية الفصحى تحرص على التخالف وتكره التنافر والتماثل لأن التنافر يتنافى مع الـــذوق العربي والتماثل يؤدي إلى اللبس والتخالف يعين على أمن اللبس عن طريق المقابلات أو الفروق بين المتخالفين أي بواسطة القيم الخلافية (المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى أو بيـــن المبـــنى والمبـــنى) [١]، وهذه الظواهر هي ما قال عنها بإنها عدول عن الأصل في كتابه الأصول[٢].

أما الظواهر السياقية أو الموقعية التي جمعها تمام فهي:

١- **ظاهـــرة التأليـــف:** وقـــد تحدث عن هذه الظاهرة بعض القدماء فذكر ابن جني أن الحروف كلما تباعدت في التأليف كان أحسن وكان هناك حسن تجميع الوحدات الصوتية أما إذا تقارب الزمان في مخرجيهما قبح اجتماعهما "[٣].

---

[١] أنظر تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٦٢-٢٦٥.

[٢] أنظر تمام، الأصول، دراسة أبيستمولوجية لأصول الفكر العربي، دار الثقافة ، ١٩٩١م، ص١٥٤.

[٣] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، مصدر سابق، ص ص٦٤-٦٥.

وقـــال السيوطي (ت- ٩١١هـــ) ناقلاً عن ابن دريد(ت- ٣٢١هـــ):" أعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت"[١].

أما تمام فتوصل إلى أن الحروف كلما تباعدت مخارجها حسن تأليفها وأنه بالإمكان اعتبار القيمة الصوتية من تفخيم وترقيق في دراسة هذه الظاهرة وأنه يندر تجاور أحد المطبقات مع أحد الغاريات[٢].

٢- ظاهرة الوقف:

الوقف في طابعه (مفصل) من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية فينقسم السياق بهـــذا إلى دفعات كلامية تعد كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً (واقعة تكليمية) منعزلة أما إذا لم يكـــن معـــناها كاملاً كالوقف، على الشرط قبل ذكر الجواب مثلاً فإن الواقعة التكلمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة.

إن ظاهـــرة الوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربي ترجع إلى كراهية توالي الأضـــداد، فالحـــركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت عكس الحركة تماماً فبينه وبيـــن الحركة تنافر والحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية لا بد لمقطعها أن يكون من نوع (ص ح) وهـــو نـــوع لا يقـــع عليه النبر وهو في أخر الدفعة الكلامية أبداً، وانعدام النبر في هذا المقطع يضعف الحركة ويجعلها من قبيل الروم أو الإشمام (الروم هو إضعاف صوت الحركة دون أن تختفي تماماً على الأذن والإشمام عدم النطق بالضمة ولكن مع الإشارة بالشفتين إليها)، ومن ثم تكـــون الحـــركة الأخـــيرة فـــي ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على المعنى، فاختار الاستعمال أن ينشيء ظاهرة الوقف دفعاً للتنافر، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئياً أو كلياً.

وللوقـــف وســـائل متعددة مثل الإسكان والروم والإشمام والإبدال والزيادة والحذف والنقل والتضعيف[٣]

---

[١] السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـــ)، المزهر،تحقيق محمد أبو الفضل وآخرين، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٢١٥.

[٢] انظر تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٦٥-٢٧٠.

[٣] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٧٠-٢٧٢.

٣- المناسبة:

مـــن المعروف أن الفتحة وألف المد من قبيل صوتي واحد وأن الكسرة وياء المد من قبيل آخر وأن الضمة وواو المد من قبيل ثالث فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان من قبـــيلها ولكـــن النحاة لاحظوا أن موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام ولكن هذه الحركة المطلوبـــة قـــد تتنافر مع ما يجاورها فيتخذ السياق مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها، وقد سجل النحاة تحت حركة المناسبة حركة واحدة هي الكسرة التي قبل ياء المتكلم من نحو (هذا كتابي) ولكن تماماً ضمّ عدداً من الحركات الأخرى إلى حركات المناسبة ومن بينها:

- الماضي المبني على الضم لمناسبة واو الجماعة كما في ضربوا.
- تحريك لام المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم في جميع حالاته الإعرابية نحو يضربون ولن يضربوا ولم يضربوا.
- تحريك لام فعل الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو نحو اضربوه.
- تحـــريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء في جميع الحالات الإعرابية نحو تضربين ولن تضربي ولم تضربي.
- تحريك لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة الياء نحو اضربي.
- الفـــتحة التـــي تســـبق ألف الإثنين في الماضي والمضارع والأمر نحو قولك ضربا، يضربان، لن يضربا، لم يضربا، اضربا.
- الفـــتحة التي على عين الكلمة في الفعل المعتل الآخر بالألف والتي تعد الألف مداً لها تبقى بعد حذف الألف تبقى في بعض تصريفات الفعل لتكون قرينة على الألف المحذوفة.
- مـــا يدخـــل تحـــت باب إعراب المجاورة نحو جحرُ ضبٍ خربٍ حيث يتضح المعنى بقريـــنة معـــنوية هي قرينة الصلاحية للإسناد وعدمها فيصبح اعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهم من المحافظة على إعراب القاعدة.
- الاتـــباع علـــى اللفظ حيث لا مبرر للإتباع على اللفظ إلا في ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المعنى فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة عليه[١].

وبذلـــك نلاحـــظ أن تماماً يرجع كثيراً من الظواهر اللغوية الموجودة في اللغة إلى علة المناسبة مما قد يكون للنحاة فيها وجهات نظر أخرى.

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

٤- الإعلال والإبدال:

قسم تمام الإبدال إلى خمسة أقسام هي:

أ- إبـــدال الصحيح بالصحيح كإبدال الطاء من تاء الافتعال إذا كانت فاؤه حرفاً مطبقاً وهو (ص ض ط ظ) وكـــإبدال الـــدال بهـــذه التاء إذا كانت فاء الكلمة دالاً أو ذالاً أو زايا مثل اصطبر واضطر واطّلع واظطلم وادّان وادّكر وازداد على التوالي.

ب- إبدال الصحيح باللين كإبدال الهمزة بالواو والياء نحو كساو -كساء، وقاول- قائل وصحايف - صحائف وكإبدال التاء بالواو إذا كانت الواو في الافتعال نحو أوتكل - اتّكل.

ج- إبدال اللين باللين كجعل الواو ياء نحو رَضِيْوُ - رضيّ.

د- إبدال المد بالصحيح كجعل ثانية الهمزتين حين تكون ساكنة في الكلمة نفسها مداً لحركة أولاها نحو أأثر - آثر.

هـــ- إبدال اللين بالمد كجعل الألف ياء نحو: غزال - غُزَيّل.

د- إبـــدال المـــد بـــالمد كجعل الألف ياء مد نحو دنانير ومصابيح وجعلها واواً ممدودة في بويع وقوتل.

أمـــا الإعـــلال فموضوعه هو حرفا اللين الواو والياء (دون الألف) ويكون بإحدى الطرق التالية:

أ- القلب: أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً نحو قال وباع إذ أصلهما قول وبيع.

ب- النقل: إذا كانت الواو أو الياء عيناً للفعل أو الاسم الجاري مجرى المضارع مسبوقة بساكن صحيح نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها نحو يقوُم - يقُومُ و مقوُل - مقُول.

ج- الحذف: تحذف الواو والياء عند التقاء الساكنين كما في (قاضٍ) و (غازٍ) وتحذف فاء الثلاثي في المضارع المفتوح حرف المضارعة مثل يُوعِد - يَعِد[1].

٥- التوصل:

إن نظام اللغة يسمح بالبدء بالساكن ولكن السياق الاستعمالي يكره توالي الصمت والسكون، الصـــمت الذي يسبق الكلام مباشرة والسكون الذي اتصف به الحرف الساكن الذي بدأت به الكلمة فيتوصل المتكلم إلى النطق بهذا الساكن بواسطة همزة الوصل، ومن ذلك أيضاً الكلمة المعرفة بلام التعريف إذا كانت هي نفسها مبدوءة بالساكن مثل كلمة (استقلال) فإن لام التعريف الساكنه الداخلة

---

[1] تمام، اللغة العربية معناها وسبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٧٥-٢٧٧.

علـــى الكلمـــة تصبح وسيلة للتوصل إلى النطق بالسين التي في بداية (استقلال) وبذا تصبح أداة التعريف متحركة غير ساكنه وتنطق على صورة (يستَقلال) [١].

ويتوصـــل تمام إلى أن الزوائد الموجودة في صيغة (استفعل) مثلاً هي السين والتاء فقط أما الألف فليست من بنية الكلمة.

٦- الإدغام:

لاقـــت ظاهرة الإدغام عناية الكثير من أصحاب اللغة والقراءات وغيرهم ولا سيما سيبويه حـــتى إنـــه جعلها مناط دراسته للأصوات العربية كلها، وناقش تمام بعض القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة في ضوء ما قدمه سيبويه فتوصل إلى ما يلي:

- حـــذف الحـــركة القصيرة بين الحرفين المثلين أو المتقاربين حتى يلتقيا فينطقا صوتاً واحـــداً طويلاً وهو ما يعرف بالصوت المشدد نحو جَعَل لك (جَعَّلك) ويشترط في حذف الحـــركة أن تحتوي الكلمة على أربعة متحركات أو أكثر والحركة المحذوفة تقع ثالثة أو ثانية، أما إذا أدى حذف الحركة إلى توالي ثلاثة صوامت فهنا تختلس الحركة أو تختفي.

ويســـتثنى مـــن ذلك أن يكون أحد هذه الأصوات الثلاثة حرف مد ولين، وأن ثانيها وثالثها يكونـــان متماثلين فهنا لا تحذف الحركة وينشأ مقطع طويل يتكون من (ص ح ح ص ص) نحو ضال.

- تحويـــل الحرفيـــن المتقاربين إلى متماثلين ويقول تمام كما قال سيبويه إن هناك من الحـــروف المتقاربة ما يتعذر تحويلها إلى حروف متماثلة وذلك إذا جاءت في سياق محدد كما فيما يلي:

م.ب ←م ب، ف.ب ← ف ب، ر.ل ← رل، ش.ح ←ش ح.

وفـــيما عدا هذا إذا التقى المتقاربان فإن الثاني منهما يؤثرعلى الأول فيتحول إلى مماثل له، مثال ذلك اصحمَّطراً = اصطبر مطرا حيث أثر الثاني على الأول وهو الباء فأدغم به وكذلك أيضاً إذهقي ذلك = إذهب في ذلك، وهرَّأيت = هل رأيت وكذلك أخرشيئاً = أخرج شيئاً.

- مضارعة حرف حرفاً آخر فيوضح تمام أنه إذا جاورت الصاد الدال تحولت إلى زاي مفخمة، نحو مصدر تصبح مزدر – وكذلك تحول الشين المهموسة إلى شين مجهورة إذا

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص٢٧٧-٢٧٩.

جاورت الدال، نحو أشدق وأجدق ومن ذلك أيضاً تحول تاء الافتعال إلى دال إذا جاورت صوتاً مجهوراً وتحولها إلى طاء إذا جاورت صوتاً مفخماً[١].

٧- التخلص:

ويقصد به التخلص من التقاء الساكنين إذ قد يكون في السياق كلمه سابقة مبنية على السكون وتلحقها كلمة مبدوءة بحرف ساكن كما في (اعرض اقتراحك) فكلمة اقتراحك بدأت بحرف القاف الساكن وعندها ينتقل المتكلم من الضاد إلى القاف بواسطة كسرة التخلص الموجودة تحت الضاد، إذن التخلص من التقاء الساكنين يتم عن طريق كسر أولهما إذا كان صحيحاً وهذه الكسرة شأنها شأن الألف التي توضع للتوصل في الكلام فهي ليست جزءاً من بنية الكلمة وليست حركة إعرابية ولكنها علامة على موقع التقى فيه ساكنان[٢].

٨- الحذف:

يحدث الحذف نتيجة لتوالي الأمثال لأن اللغة تكره توالي الأمثال ومن ذلك أن التاء حرف من حروف المضارعة والتفاعل يبدأ بتاء زائدة وهي تاء التفاعل فإذا جاء التفاعل على صورة المضارع المبدوء بالتاء فقد توالت في الفعل إذن تاءان ملحقتان بأوله هما تاء المضارعة وتاء التفاعل فتحذف عندها تاء التفاعل نحو قوله تعالى " وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ "[٣] وقد يحدث أن تكون فاء الكلمة أيضاً في هذا المضارع تاء وعندها تتوالى ثلاث تاءات فيكره الذوق الاستعمالي هذا التوالي فتحذف عندها تاء التفاعل وذلك نحو ولا تتابعوا في الشر، والحذف هنا مقصور على الحروف الصحيحة فقط أما حروف اللين والمد فدراسة حذفها تكون في ظاهرة الإعلال بالحذف[٤].

٩- الإسكان:

يلجأ إليه لكراهية توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة نحو، ضربْتُ فضربَ تشتمل على ثلاث حركات فإذا اسندت إلى الضمير وكان متحركاً أصبحت أربع حركات، وهذا مما تكرهه اللغة فتلجأ عندها إلى إسكان لام الفعل ويصبح الفعل مبنياً على السكون، بدلاً من الفتحة[٥].

---

[١] أنظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص٢٧٩-٢٩٥.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

[٣] الحجرات، الآية (١١).

[٤] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

[٥] المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

١٠ - الكمية:

المقصود بالكمية اعتبار القيمتين الخلافيتين (الطول والقصر) فالطول في الحروف الصحيحة تشديد والقصر إفراد والطول في حروف العلة مد والقصر حركة وللكمية صلة بالتفريق بين الصيغة والصيغة، وبين الكلمة والكلمة فالفرق بين فعَل وفعَّل فرق في الإفراد والتشديد، والفرق بين فعل وفاعل فرق في الحركة والمد، وبذلك تكون الكمية عظيمة الأهمية في مجال القيم الخلافية في اللغة ومن ثم تكون ذات صلة عظيمة بالمعنى، ومما يتصل بالكمية ما يلاحظ في الكلمات المنتهية بألف أو واو أو ياء وتتلوها كلمات مبدوءه بساكن مثل (الفتى العربي) و (القاضي الفاضل) و (يدعو الله) فيلاحظ على هذه الأمثلة أن الألف والياء والواو تفقد كميتها وتصبح من ناحية المدة في طول الفتحة والكسرة والضمة على التوالي، وقد عد النحاة هذه الظاهرة جزءاً من ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، ويرى تمام أنه من الأسلم منهجياً النظر إليها في إطار دراسة ظاهرة الكمية باعتبارها شديدة الصلة بالموقع وبالنبر ثم بالمعنى في النهاية، ويفرق تمام بين كمية الحرف وبين المدة التي يستغرقها نطق الصوت فالكمية جزء من النظام والمدة هي الوقت الذي يستغرقه النطق والكمية مقابلات وقيم خلافية ولكن المدة تقاس بالثواني والوحدات الزمنية الكبرى.

ومن ثم فقد يكون الحرف مفرداً، قصير الكمية ولكن مدة نطقه أطول من المشدد الطويل الكمية كما في (شكّاك) حيث إن مدة المفردة أطول، (أي الكاف المفردة) [١].

١١- الإشباع والإضعاف:

يقصد بالإشباع تقوية النطق بالصوت ويقصد بالإضعاف عكسه وهما يرتبطان بالموقع في السياق وظاهرة الإشباع والإضعاف كما يراها تمام حسان، ربما تكون التفسير الوحيد المقبول لعدد من الظواهر المفردة المبعثرة في العربية الفصحى ومن ذلك:

١. يمكن أن نرجع تقسيم الضمائر بين الاتصال والانفصال إلى هذه الظاهرة فالضمير المنفصل مشبع والضمير المتصل مضعف.
٢. يمكن في حدود الضمائر المنفصلة فقط أن نلاحظ أن الضمير الواحد المنفصل ربما كان له نطقان، نطق مشبع ونطق مضعف بحسب موقعه من الكلام كما يبدو فيما يلي:

الإشباع	الإضعاف
الضمير منفصل	الضمير متصل
وهُو	وَهْوَ

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

هذا	ذا
...	...

٣. ربما كان للاختلاف في صور بعض الظروف والأدوات تفسير في ضوء هذه الظاهرة كما يلي:

منذ	مذ
لدى –لدن	لد
لكي	كي
من	م
على	ع
لعل	عل
لكنّ وإن و أن الثقيلتان	لكنْ وإن وأن المخففتان

وقد تلاحظ هذه الظواهر كما يرى تمام حسان في المقابلات التالية:

ربي	ربّ
سوف	س– سن – سَوْ
يشفيني	يشفين
همو	همْ
كتابكمو	كتا بكمُ
كتابيَ – كتابيه	كتابي
لم يكن	لم يك
فخِذ	فخْذ
يأمركم (بالتحريك)	يأمركم (بالاختلاس)

ويرى تمام حسان أن ضم مثل هذه الظواهر المبعثرة في العربية الفصحى تحت عنوان واحد يجعلها أسهل فهما[١].

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٣٠٢-٣٠٤.

وأهـــم ما يلاحظ على هذه الظواهر التي جمعها تمام حسان أنها جاءت طلباً للخفة وتيسيراً للنطق على المتكلم إذ تلجأ اللغة إلى العدول عن الأصل أو كسر قاعدة بأخرى من أجل تحقيق هذا المطلب وقد لاقت هذه الظواهر عناية المتقدمين والمتأخرين.

لقد وضع تمام حسان هذه الظواهر في فصل مستقل، من كتابه اللغة العربية معناها ومبناها واعتقد أن وضعها في فصل النظام الصوتي من باب أولى لما لها من صلة بالأصوات إذ هي عبارة عن تغيرات صوتية في اللغة العربية بمختلف مستوياتها.

الفصـــــــل الثالـــــــــــث

جهوده في الدّرس الصرفي

أقسام الكلام

حظي موضوع أقسام الكلام بعناية الكثير من الدارسين حيث كان من الموضوعات الأولى التي طرحت في دراسة نشأة النحو العربي، فتناولوه بالنقد والتحليل، ولا يكاد يوجد كتاب من كتب النحو والصرف دون أن يبدأ به علماء اللغة لما له من أهمية في فهم الأبواب والمسائل النحوية التي يتصدى لها.

فسيبويه يبدأ كتابه بباب علم ما الكلم في العربية، ويذكر أن الكلم في العربية ثلاثة أقسام هي: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[١] ويقول المبرد (ت-٢٨٥هـ):" فالكلم كله " اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجمياً من هذه الثلاث[٢].

والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمه وهي أما اسم أو فعل أو حرف لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف[٣].

والكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، ولا رابع لهما إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعل له رابعا وسماه الخالفة[٤].

قسم النحاة الكلام إلى ثلاثة أقسام ولكل قسم منها علامات يعرف بها ومعان يشير إليها فالاسم عندهم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث والحرف ما ليس كذلك وللاسم علامات كالجر والتنوين ودخول لام التفريق والفعل يقبل دخول الضمائر المتصلة وتاء التأنيث أما الحرف فلا يحتاج إلى علامة لبيانه.

---

[١] سيبوية، الكتاب، ج١، مصدر سابق، ص ١٢.

[٢] المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ص ٣

[٣] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، ج١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٣.

[٤] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع، ج١، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،١٩١٢م، ص ٦.

وعلـــى مـــا يبدو من اتفاق في تقسيم القدماء للكلام، إلاّ أن الأمر لا يخلو من وجود بعض الخلافـــات كاختلافهم في نعم وبئس وهل هما فعلان أم اسمان[١] وكأطلاق بعضهم (الخالفة) على اســـم الفعل، وعلى الرغم من هذا لا نجد أن هناك اختلافاً كبيراً بينهم، في أقسام الكلم، وبقي الأمـــر كذلك إلى أن وجه بعض المحدثين انتقادات إلى هذا التقسيم لانحصار الكلام كله في ثلاثة أقســـام بحيث ترك بعض أنواع الكلام غير ثابت في انتسابه إلى قسم دون أخر ولأن هذا التقسيم عام لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلاً.[٢]

ومـــن هؤلاء المحدثين إبراهيم مصطفى حيث إنه يرى أن النحاة القدماء حين درسوا النحو أهملـــوا المعنى وركزوا على اللفظ[٣]، فكانت دعوته إلى ضرورة اعتماد المعنى في تقسيم الكلم. وقد شايعه في ذلك مهدي المخزومي[٤]،إذ يرى أن القدماء قصّروا في دراسة أقسام الكلم لأنهم لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بنظرية العامل، واقترح تقسيماً رباعياً للكلم هو:

١- الاسم.

٢- الفعل ويقسم إلى ماض ومضارع ودائم.

٣- الأداة، وقد استبدل مصطلح الأداة بمصطلح الحرف.

٤- الكنايات، وقد أدرج ضمنها الضمائر والإشارة والموصول بجملة المستفهم به وكلمات الشرط.

أمـــا إبراهيم أنيس فيذهب إلى أن النحو العربي قد تأثر بمنطق أرسطو وذلك عندما درس تعريف القدماء لأقسام الكلم الثلاثة وبدا له أن هناك تضارباً بين الدراسة المنطقية والدراسة اللغوية لأن الـــتعاريف التي اعتمدها النحاة العرب للأقسام الثلاثة ليست جامعة ولا مانعة ولا تتطابق مع العربية، فاللغويون القدماء قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين ما جرى عليه

---

[١] ابـــن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـــ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢م، ص ١٧.

[٢] أنظر فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧ م.

[٣] أنظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٥١م.

[٤] مهـــدي المخزومـــي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، ص ص٢١-٢٣.

فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة ولما حاولوا تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم.[١]

ويخلص أنيس إلى أن هناك خللاً في تعاريف الاسم والفعل والحرف فيقترح أسساً جديدة لإقامة أقسام الكلم من شأنها أن تتلافى النقائص التي شابت أعمال القدامى وهذه الأسس هي: المعنى – الصيغة – وظيفة اللفظ في الكلام.[٢]

وعليه فإن أنيساً يدعو إلى اعتماد اللفظ والمعنى في تقسيم الكلم ويقترح تقسيماً جديداً يعدّه أدق من تقسيم القدماء وهو[٣]:

١ – الاسم: وأدرج ضمنه ثلاثة أقسام: الاسم العام والعلم والصفة.

٢ – الضمير: وأدرج ضمنه أربعة أقسام: الضمير، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد.

٣– الفعل.

٤– الأداة: وقد استبدلها بمصطلح الحرف.

وفي هذا السياق نظر تمام حسان في تقسيمات القدماء للكلم فتوصل إلى إنه تقسيم ضعيف إذ إنه يعتمد على المبنى تارة وعلى المعنى أخرى، وأنهم قد قسموا هذه الكلمات على أسس لم يذكروها لنا إنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف[٤]، ثم حاولوا راشدين أن يبنوا هذا التقسيم على اعتباري المعنى والمبنى، فأما محاولة البناء على المعنى فتبدو[٥] في قولهم " الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى في غيره وأما محاولة بناء هذا التقسيم على المبنى فتبدو في قول ابن مالك (ت–٧٦٩هـ)[٦]:

بِالْجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وأَلْ ... وَمُسْنَدٍ للاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ، وَيَا افْعَلِي ... وَنُونُ أَقْبِلَنَّ – فعلُ ينجلي

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

---

[١] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٧٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٨١.

[٣] المصدر نفسه، ص ص٢٨٣–٢٩٤.

[٤] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٣٠.

[٥] تمام حسان، " القرائن النحوية واطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي "، اللسان العربي، مجلد١، ع١–٢ ، ١٩٧٤م، ص ص٢٦–٢٧.

[٦] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، مصدر سابق، ص ص ٢١+٢٦+٢٧.

ومـــن ثـــم يـــرى تمام حسان[١] أننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى:

١. أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.
٢. أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً.[٢]
٣. أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق هذه الأقسام.

ومن ثم يتوصل تمام حسان إلى أن التقسيم الذي ورثناه عن النحاة بحاجة إلى إعادة نظر بل محاولة جديدة لتقسيم جديد ينبني على أساس من الاعتبارين مجتمعين المبنى والمعنى، وكان تمام حسان قد قسم الكلم بداية إلى أربعة أقسام هي: الاسم والفعل والضمير والأداة.
وقد اعتمد تمام الأسس الآتية في تقسيمه للكلم:

١. الشكل الإملائي المكتوب.
٢. التوزيع الصرفي.
٣. الأسس السياقية.
٤. المعنى الأعم أو معنى الوظيفة.
٥. الوظيفة الاجتماعية.[٣]

والناظر لهذا التقسيم يجده تقسيماً يشبه تقسيم إبراهيم أنيس. ومما يعزز هذا ما أشار إليه عز الديـــن مجدوب حين قال: " ولم يؤثر إبراهيم أنيس في مهدي المخزومي فحسب بل أنه أثر كذلك فـــي تمام حسان الذي اعتمد في كتابه مناهج البحث في اللغة التقسيم الرباعي الوارد في كتاب من أســـرار اللغـــة فقسم الكلمات العربية إلى اسم وفعل وضمير وأداة... إلا أن هناك فارقاً هاماً بين الرجليـــن إذ إن تمـــام حسان بنى تقسيمه على أسس نظرية لا نجدها عند سابقه أفادها من المنهج الذي نشده وشهر به.[٤]

---

[١] تمام حسان، " القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي "، مصدر سابق، ص٢٧.
[٢] تمام حسان، الأصول، مصدر سابق، ص ٥.
[٣] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص٢٣٠-٢٣٦.
[٤] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، سوسة، تونس، ١٩٩٨م، ص ص ٩٢+٩٣+١٩.

ولم يقنع تمام بهذا التقسيم فجاء بتقسيم جديد يقوم على ثنائية المبنى والمعنى معاً فقسم الكلم العربي إلى سبعة أقسام يمتاز بها عما جاء به النحاة[١]، وكان لتقسيمه هذا صدىً ملحوظا عند الباحثين.[٢]

والمعاني والمباني التي تم تقسيم الكلام بها هي[٣]:

المعاني وتشمل(المسمى. الحدث. الزمن) لتعليق معنى الجملة.

١- المباني وتشمل (البنية، الصورة الإعرابية، التضام، الرتبة، الإلصاق، الجدول، الرسم الإملائي).

أما أقسام الكلمة التي انتهى إليها تمام فهي:

(الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة).

١- الاسم: وهو كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ويشتمل على ما يلي:

أ- اسم الذات- وهو مادل على مسمى معين كالأعلام والأجسام والاعراض، مثل: محمد، وكتاب،...

ب- اسم المعنى- وهو الذي يدل على الحدث أو عدده أو نوعه كالمصدر واسم المصدر واسم المرة والهيئة والمصدر الميمي.

ج- اسم الجنس ويندرج تحته اسم الجنس الجمعي كعرب وترك واسم الجمع مثل نساء وإبل وقوم.

د- الميمات- وهي مجموعة من الأسماء مبدوءة بميم زائدة، كاسم الزمان والمكان واسم الألة.

ه- الاسم المبهم – وهو ما احتاج إلى تخصيص بوصف أو إضافة إلخ كأسماء الأوقات والمقادير والعدد الخ.

ويمتاز الاسم عن بقية أقسام الكلام بسمات معينة جعلت تماماً يفردها في قسم خاص من أقسام الكلم وهذه السمات هي:

أ- أن الاسم يقبل الجر لفظاً ويخرج من هذا الضمائر والظروف لأنها لا تجر ولو كان الجر محلاً هو الدليل على الاسمية لأصبحت الجملة التي في محل جر في عداد الاسماء.

ب- يدل على مسمى وهذا يخرج الفعل لأنه يدل على حدث وزمن ويخرج الصفة لأنها تدل على موصوف بالحدث ويخرج الضمير لأنه يدل على مطلق الحاضر والغائب.

---

[١] تمام حسان، الأصول،مصدر سابق، ص ٥ .

[٢] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي، مصدر سابق، ص ١٩٣.

[٣] نظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٨٦.

ج- يكـــون مضافاً ومضافاً إليه وموصوفاً ويخرج الضمائر لأنها تقع موقع المضاف إليه ولا تقع موقع المضاف ولا موقع الموصوف أبدا.

د- الاسم يكون مسندا إليه ولا يكون مسندا وهذا يخرج الصفة لأنها تكون مسنداً ومسنداً إليه.

وللســـمات السابقة فرّق تمام الاسم عن الصفات والضمائر وجعلها قسماً مستقلاً من أقسام الكلام على غير ما فعل النحاة القدماء حين جعلوها تحت قسم الاسماء.

٢- **الصـــفة:** وهـــي كـــل كلمـــة تدل عل موصوف بالحدث وتشمل الصفة صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل.

وأهم ما يميز الصفات عن غيرها ما يلي:

١. أنهـــا تقـــع مسنداً ومسنداً إليه أما الأفعال فلا تقع إلا مسنداً والأسماء لا تقع إلا موقع المسند إليه، ومن ثم فإن هذه الخاصية تبرر القول بأن هناك جملة وصفية في اللغة العربية تقف إلى جانـــب الجملتين الاسمية والفعلية والدليل على ذلك إعراب (أقائم زيد) إذ يرى النحاة أن كلمة (قائم) مبتدأ وكلمة (زيد) فاعل فإذا نظرنا إلى هذه الجملة نلاحظ ما يلي:

أ- أن المبتدأ والفاعل كليهما من قبيل المسند إليه وفي قول النحاة إنكار لبناء الجملة لأن الإسناد لا يتم بين مسند إليهما بل يتم بين مسند إليه ومسند.

ب- أن فـــي قولهـــم إن زيـــداً فاعل اعترافاً بأن الصفات ليست أسماء لأن الاسم عندهم لا يرفع فاعلا ولا ينصب مفعولاً.

ج- أن الجملـــة الوصفية تصلح جملة أصلية وفرعية، وذلك أن في اشتراطهم اعتماد الوصف مع الفـــاعل والمفعـــول علـــى نفـــي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف اعترافاً بأن الوصف ومرفوعه أو منصوبه يؤديان دور جملة النفي أو جملة الاستفهام وهما أصليتان أو جملة الخبر أو جملـــة الصـــفة وهما فرعيتان، ولتمام حسان رأي في اعراب الوصف بأن لا يكون مبتدأ وإنمـــا يكـــون صـــفة فاعل أو مفعول ألخ كما نصف الفعل في الإعراب بأنه فعل ماض أو مضارع.

٢. تمـــتاز الصفات بأنها محددة الصيغ وأن بعض الصيغ تستعمل للأسماء ولا تستعمل للصفات، فالصـــفة مبـــنى صرفي عام تندرج تحته صفات خمس يختص كل منها بصيغ معينة بخلاف الأسماء التي لا تختص بصيغ معينة.

٣. تمـــتاز الصـــفات عـــن بقـــية الأقسام السبعة (من حيث الجداول الصرفية الثلاثة (الإلصاقي، والتصريفي، والإسنادي) فالأسماء تدخل جداول الإلصاق فقط والصفات تدخل جداول الإلصاق والتصريف والأفعال تدخل جميع هذه الجداول.

٤. أن الصفات تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى كالأسماء ولا على مطلق الحدث كالمصـــادر من بين الأسماء ولا على حدث وزمن كالأفعال ولا على مطلق الغائب والحاضر كالضمائر ولا على ظرفية كالظروف ولا على علاقة كالأدوات.

ونتـيجة لهـذه الفوارق بين الصفات وغيرها من الأقسام يجد تمام أن من حقها أن تكون في قسم مستقل عن بقية الأقسام.

٣- **الفعل:** وهو ثلاثة أنواع:

أ- الماضي ويدل على المضي.

ب- المضارع ويدل على الحال والاستقبال.

ج- الأمر ويدل على الحال والاستقبال.

ويمـــتاز الفعل عما عداه من أنواع الكلم بسمات عديدة كقبوله للجزم وهذا في المضارع، وله صيغ خاصة، ويقبل الدخول في كل الجداول (الإلصاقية والتصريفية والإسنادية) ويقبل دخول بعض الضمائر كقد وسوف...الخ، ويدل على حدث وزمن وتقع موقع المسند فقط.

وهـذه الأقسام (ماض ومضارع وأمر) هي الأقسام التي نص عليها النحاة القدماء وهي لا تختلف عما جاء به المحدثون من حيث مميزاتها.

٤- **الضـــمير:** وهو ما دل على مطلق ذي حضور أو غيبة دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر.

ويقسم الضمير كما يرى تمام حسان إلى قسمين هما:

أ- ضـــمائر حضور: وتشمل ضمائر التكلم مثل أنا ونحن، وضمائر الخطاب مثل أنت وفروعها وضمائر الإشارة مثل هذا وفروعها.

ب- ضمائر غيبة وتشمل الضمائر الشخصية مثل هو وفروعه وضمائر الموصوليه ويشمل الذي وفروعه.

وتمتاز الضمائر عن بقية أقسام الكلم بالمميزات التالية:

أ- رتـــبة الضـــمائر محفوظـــة فالرتبة محفوظة بين الضمير الشخصي ومرجعه ومحفوظة بين الموصول وصلته وبين ضمير الإشاره وبيانه.

ب- تختلف الضمائر عن الأسماء بأنها لا تقع موقع المضاف ولا تكون موصوفة أبداً.

ج- أن الضـــمائر المتصلة في الكتابه تبدو وكأنها كلمات مثلها مثل الحروف المتصلة وهذا فرق بينها وبين الأسماء إذ إن الأسماء لا تتصل في الكتابه بحيث تبدو جزءاً من الكلمة.

د- تقوم الضمائر بالربط في السياق ولا سيما الضمائر ذات العائد.

والفـــرق الجوهـــري بين الضمير والاسم أن الضمير لا يدل على مسمى كالاسم لأنه يدل على مطلق الحاضر والغائب.

٥- **الخالفـــة:** وهـــي عـــبارات إفصاحية تستعمل للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري، وهذه الخوالف، أربعة أنواع هي:

أ- خالفة التعجب نحو ما أحسنه وأحس به.

ب- خالفة المدح أو الذم نحو نعم زيد رجلاً وبئس هند امرأة.

ج- خالفة الإخالة ويسميها النحاة(اسم الفعل) نحو هيهات ما تريد وأوه وصه.

د- خالفة الصوت نحو كخ للصبي.[١]

وانطلق تمام في هذا التقسيم من خلال بعض الخلافات التي وجدها لدى القدماء كاختلافهم فـــي فعلية أو اسمية نعم وبئس إذ ذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان، وذهب الكوفيون إلى أنهمـــا اســـمان[٢] وقول ابن جني: (إن معناهما المبالغة في المدح والذم) [٣] ومن ذلك أيضاً قول بعضـــهم إن بعض ما ينضوي تحت مصطلح الخالفة إنما يجري مجرى المثل[٤] وذلك في التزامه شـــكلاً ثابتاً لا تتغير صوره، إضافة إلى أن مصطلح الخالفة قد استخدمه القدماء في تقسيمهم للكلم كمـــا مر سابقاً (انظر صفحة ٧٥) وفي ضوء ذلك يرى تمام حسان أننا إذا نظرنا إلى صيغتي التعجب، وجدنا أن دعوى فعليتها تحتاج إلى كثير من النظر لأنهما لا تقبلان علامات الأفعال ولا تدخلان في الجداول المختلفة كالأفعال ولا ترفعان الفاعل ولا تدلان على حدث وزمن كالأفعال ولا توصفان بالتعدي واللزوم.

أمـــا خالفـــتا المدح والذم فهما أيضاً أبعد ما تكونان عن الفعلية لعدم ورودهما على صيغ الأفعال وأوزانها ولعدم دلالتهما على الزمن والحدث ولعدم قبولها الدخول في جدول إسنادي ولعدم قبولهما دخول قد والسين عليها ولعدم ورودهما في النصوص العربية وحروف الجر ولأن الاسم الدائـــم الـــرفع بعدهما لا يعرب فاعلاً وإنما قد ينصب على التمييز فلا يكون لهما فاعل ومن ثم فالقول فيه بعض التعسف.[٥]

أمـــا خوالف الإخالة (أسماء الأفعال) فيرى تمام ضرورة إخراجها من عداد الأسماء وذلك لعـــدة أسباب منها أن النحاة دائماً يفسرونها بالأفعال فيقولون: شتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعـــد... ومـــنها أن هذه الخوالف لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الصفات ولا الأفعال ولا

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١١٣-١١٨.

[٢] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبود، ط١، ص٩٠.

[٣] ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، ص٩٨.

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٠٥.

[٥] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١١٥-١٢٢.

غـيرها وأنهـا عـبارات جارية مجرى الأمثال لا تتغير في معناها ولا في مبناها وأما خوالف الأصـوات (أسـماء الأصـوات) فهي لا تشارك الأسماء في علاماتها كما لا تشارك الأفعال ولا الصفات.

أمـا القسط المشترك بين هذه الخوالف جميعها فهو أن لها طابع الافصاح الذاتي فكلها من الأسـاليب الإنشائية ويحسن في جميعها في الكتابة أن تعقبه علامة الترقيم الدالة على التأثر (!)، ويذهب تمام إلى أن النحاة كانوا أبعد ما يكون عن الصواب حين فسروا هذه الخوالف بعبارات من قبـيل الأسلوب الخبري لأن الفرق بين شتان زيدٌ وعمرو وافترق زيدٌ وعمرو لا يمكن أن تخفى على أصحاب الأدب، ومثل ذلك ما نلاحظه من فارق بين (اوه) وبين أتوجع.

أما أهم ما تمتاز به هذه الخوالف عن بقية أقسام الكلم فهي:

أ- أنهـا لا تـدل علـى مسـمى ولا حدث ولا زمن ولا موصوف يحدث وإنما تدل على مجرد الإفصاح عن موقف للمتكلم من أمر معين.

ب- أنها ذات رتب محفوظة بالنسبة لضمائمها.

ج- أنها عديمة الحاجة إلى اللواصق.

د- لها طابع الافتقار إلى الضمائم المعينة كافتقار التعجب إلى ما والمنصوب وافتقار المدح والذم إلى اسم الجنس وافتقار بعض خوالف الإخالة إلى المرفوع.

ه- لا يصدق وصفها بالتعدي أو اللزوم.

٦-**الظرف:** وهو كلمة تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية، والظرف من حيـث المبنى جامد لا يتصرف وليس له صيغ فالظروف قليلة وهناك كلمات وأدوات نقلت إليها وكـان حقهـا أن توضع في مواضعها من أقسام الكلام وهذه الظاهرة واضحة في أكثر الألفاظ المستعملة استعمالات الظروف، ومن ذلك:

- اسماء الجهات نحو رأيته يسير غرب الحائط وجنوب الحديقة وأمام المسجد.
- أسـماء الأوقـات، نحو رأيته ساعة الشروق ويوم الجمعة وصباح السبت وظهر الأحد – وحين البأس.
- أسماء الأعداد نحو خرجت خامس رمضان وجلست ثلاث خطوات من المعلم.
- أسماء المقادير نحو سرت فرسخاً.
- اسم الزمان نحو رأيته مطلع الشمس.
- اسم المكان نحو قصدت مقعد فلان.
- المصدر نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج.

- أسماء مبهمة أخرى نحو عند ولدي وقبل وبعد ولدن ونصف وبعض وكل.
- الصفات والمنسوبات نحو جلست طويلاً وجميع اليوم وشرقي المنزل.
- بعض الإشارات نحو اجلس هنا ولا تجلس هناك وهما من إشارات المكان، وإشارات الزمان مثل (الآن).
- بعض الحروف نحو ما رأيته مذ أمس ومنذ يوم الجمعة.

والظروف التي يرى تمام انها تستحق هذا القسم هي:

إذ – إذا – إذنا – متى – أيان – لما – للزمان.

حيث – أين – أنىّ – للمكان.

وتمتاز هذه الظروف بأنها لا تقبل علامات الأسماء فهي لا تجر لفظاً ولا تنون تمكيناً ولا تنادى ولا تتصل بها (أل) ولا تكون مسنداً إليه ولا مضافاً إليه ومن ثم لا يمكن عدها في عداد الأسماء.

ويجمع بين هذه الظروف أنها جميعاً مبنية لما بينها وبين الحرف من مشابهة وهذا يبعد بها عن الأسماء وأنها جميعاً ذوات رتبة محفوظة وأن قوة الشبه بينها وبين الحروف شجعت الاستعمال اللغوي على (نقلها) من الظروف إلى معنى الأداة فاستخدمت في الشرط والاستفهام واحتفظت برتبة لها في صدر الجملة، وأن معنى الظرفية المفهوم من هذه الظروف هو (الظرفية الاقترانية) لا (الظرفية الاشتمالية) أي أن يعبر الظرف عن اقتران حدثين مثال ذلك:

يخرج زيد إذا حضر عمرو– فالظرف هنا قرن الحدث الأول بالثاني.

وأما ما عدا هذه الظروف مما نقل إلى الظرفية وما دل على معنى الظرفية من حروف الجر فظرفيته ظرفية اشتمال نحو (جاء زيد يوم الجمعة) و(رأيته في المسجد) وربما يكون هذا هو السبب (أي الفارق في المعنى بين الظروف الأصلية والمنقولة) الذي دعا تماماً إلى إفراد الظروف بقسم خاص، في حين أن القدماء كانوا يعدونها من الأسماء فالظرف (أو المفعول فيه) هو كل اسم من أسماء المكان، أو الزمان، يراد به معنى (في) [1]، ويقول تمام: إن معنى (الظرفية الاقترانية) يبقى لهذه الظروف عند نقلها إلى الشرط وتحل محله (الظرفية الاشتمالية) عند نقلها إلى الاستفام، وأنه عند نقلها إلى أحد هذين المعنيين تصير أدوات لا ظروفً.

---

[1] أبو البركات الانباري، من أسرار العربية ، مصدر سابق، ص ١٤١.

٧- **الأداة**[١]: تنقسم الأداة إلى قسمين أصلية ومنقولة والمنقولة قد تكون منقولة من الاسمية أو الفعلية أوالظرفية، وليس للأداة معنى معجمي وإنما لها معنى وظيفي هو معنى (الربط السياقي).

وللأدوات مميزات من حيث المعنى والمبنى تميزها عن بقية أقسام الكلم كما يأتي:

١- الأداة ذات رتبة محددة فحرف الجر قبل المجرور ولأدوات الشرط والاستفهام الصدارة.

٢- الأداة ذات افتقار إلى ضميمة لأن معناها لا يستقل في الفهم إلا بما يضامها.

٣- من الأداة ما ينفصل في الكتابة وما يتصل كضمائر الأشخاص ولعل الفيصل في ذلك هو عدد حروفها في الكتابة والفرق بين الأداة المتصلة وبين لواصق الصرفية أن الكلمة إذا استبعدت منها اللاصقة الصرفية ذهب معناها أما إذا استبعد منها الحرف (الأداة) الذي اتصل بها فإن معناها يظل ويتضح ذلك حين نفصل الحرف الأول عن بقية الرسم الإملائي من كلمتي: نقوم و بمحمد.

٤- الأدوات في حقل النحو روابط إما بين كلمة وأخرى كالمعطوف عليه وإما بين كافة أجزاء الجملة كما في الشرط.

ويرى تمام حسان أن هناك فروقاً بين النواسخ المنقولة عن الفعلية وبين الأفعال التامة تكشف عن وجه الصواب في اعتباره أن هذه النواسخ أدوات وهي:

١- أن النواسخ المنقولة عن الفعلية حين تنقل إلى معنى النسخ تفقد الدلالة على الحدث ولا يبقى لها من معنى الفعل إلا الدلالة على الزمن بل إن (ليس) من بين هذه الأدوات تتمخض للنفي ولا يتضح فيها حتى معنى الزمن.

٢- لا يوجد معنى الإسناد بين هذه الأدوات ومرفوعاتها.

٣- لا توصف هذه الأدوات بتعد أو لزوم.

٤- بعض هذه الأدوات كليس وعسى واخلولق وأفعال الشروع إما غير متصرفة، تماماً وإما ناقصة التصرف مما يباعد بينها وبين الأفعال التامة فينفي عنها صفة الفعلية.

٥- تختص هذه النواسخ (كعسى وليس) بالدخول على الأفعال فتعد قرائن وتدل على خصوص زمن الفعل الذي دخلت عليه وبهذا تكون تعبيرات عن الجهة.

لقد اختلف القدماء في (ليس و عسى) كاختلافهم في (نعم وبئس) (فليس) فعل لا يتصرف عند أبن هشام[٢] زعم ابن السراج(ت- ٣١٦هـ)(ان ليس) حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص١٢٣-١٣٢.

[٢] ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ص ٢٩٠.

(ت-٣٧٧هـ)في الحلبيات[١] أما عسى فهي فعل ماضٍ بدليل لحوق الضمائر بها[٢] وفعل مطلقاً، لا حـرف مطلقـاً خلافاً لثعلب(ت- ٢٩١هـ) وابن السراج (ت- ٣١٦هـ)[٣] وليس فعلاً ناسخاً يرفع بعده الاسم وينصب الخبر[٤].

ويرى محمد عيد أنه قد اختلف الرأي حول كلمة (عسى) من حيث اعتبارها فعلاً أو حرفاً فهناك من يرى إنها حرفاً ، لأن دلالتها دلالة الحرف، وهي حرف ترج ينصب الاسم ويرفع الخبر وهناك من يرى إنها فعلاً لأنها تقبل علامات الأفعال وهي فعل ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر، والأخير هو الاتجاه الغالب بين النحاة[٥].

ويلاحظ أن تمام حسان قد وافق بعض القدماء في أن هذه الأفعال عبارة عن أدوات إلا أن القدمـاء سـموها بالحرف وربما كان هذا أحد الأسباب التي دفعت تمام حسان إلى جعلها في قسم الأدوات بدلاً من الأفعال وتمام حسان وإن كان يشترط ضرورة اعتماد جانبي المعنى والمبنى في التقسـيم إلا أنـه لا يشترط أن يكون هذا التمييز بين كل قسم من الكلم وقسيمه من هذه النواحي جمـيعاً إذ يكفـي أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المباني والمعاني، فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضاً.

وفي ضوء جهود تمام حسان في تقييمه للكلم يبدو أنه قد أفاد من تقسيمات اللغات الأخرى نتيجة لاطلاعه على هذه اللغات ولا سيما اللغة الإنجليزية؛ إذ إن أقسام الكلام في لغتها ثمانية هي: الاسم والضمير والصفة والفعل والظرف وحرف الجر وحرف العطف والتعجب، وكذلك الفرنسية إذ إن أقسام الكلام لديها تسعة أقسام هي: الاسم والضمير وأداة التعريف والصفة والفعل والظرف وحرف الجر وأداة ربط الجمل صيحة الهتاف (اسم الفعل).

---

[١] ابـن هشام، جمال الدين عبد الله (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ص ٢٩٠.

[٢] ابـن كمـال باشـا، " شمس الدين أحمد بن كمال باشا زادا المشهور بأبن كمال باشا، نشأ في بيت عز ودلال، صـرف حداثة سنه في إحراز كل معرفة تعليه، حفظ القرآن، عمل مدرساً عدة مرات وكان على جانب كبير من الخلق ونال شهرة علمية واسعة (ت٩٤٠هـ)، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دارالفكر، عمان، ص ٢٥١.

[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٥٨.

[٤] محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، ١٩٨٧م، ص ٢٤٦.

[٥] المصدر نفسه، ص ص ٢٨٠+٢٨١.

وفي ضوء هذه التقسيمات نلاحظ تشابهاً بين تقسيم تمام للكلام وبين هذه الأقسام إذ تشترك هـذه اللغـات الثلاث في الأقسام التالية: الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف مع عدم إغفال الاخـتلافات بيـن هـذه التقسيمات المشتركة التي جاء بها تمام حسان من جانب وبين تقسيمات الغربيين من جانب آخر.

لاقى تقسيم تمام حسان للكلم أصداءً وردود فعل مختلفة لدى الباحثين إذ أشاد محمد صلاح الدين شريف بالمنهج الذي اعتمده تمام حسان في تقسيم الكلام إذ اعتمد على سمات مبنويه وسمات معـنوية في التفريق بين كل قسم وآخر، ولكن يرى الشريف أن تماماً قد ترك التزامه وأهمله في تعريف أغلب الأقسام فكان إلى التفريق بالمعنى أميل، والتجاؤه إلى المبنى، أقل وأندر، وإذ كان القسـم يشتمل على أقسام فقد خرج من المعايير اللغوية المضبوطة إلى معايير عامة وأنه يستنجد أحـياناً بأمور تخرج عن البناء اللغوي كرجوعه إلى الواقع الحاصل واعتماده على الإدراك القائم على التجربة الحسية، ويعطي مثالاً على ذلك تعريفه للاسم المعين فهو عنده (أي تمام) الذي يسمي طائفـة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأقسام والأغراض المختلفة فقد عرف الدال الذي هو نوع من قسم بمدلوله الذي هو شيء واقع في التجربة ولم يبحث عن سمات بنيوية تمـيزه بعلاقاته بأجزاء أخرى من نظام الاسم ومن النظام الصرفي عامه[١]، واعتقد أن ما قام به محمد صلاح الدين هو فيما يخص الأقسام الفرعية المندرجة ضمن القسم الواحد.

أما اعتماد تمام للأسس المعنوية والبنيويه في التفريق فهو فيما يختص بالأقسام المختلفة إذ إن تمـام حسان يشترط اعتماد المعنى في التفريق بين القسم والقسم الآخر وليس في فروع القسم الواحد، ومما يؤيد ذلك قوله في قسم الصفات مثلاً " إنما أفردنا هذه الصفات بقسم خاص من أقسام الكلم لما تتميز به في مجموعها عن بقية الأقسام من سمات يتصل بعضها بالمعنى وبعضها الآخر بالمبنى "[٢].

ومن جانب آخر يعلق محمد صلاح الدين شريف على التقسيم الذي جاء به تمام حسان بأنه تقسـيم يـأخذ جذوره من النحو القديم، سعى فيه المؤلف إلى تفصيل سبقه القدماء فيه، غير أنهم

---

[١] محمـد صـلاح الديـن الشريف، " النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها "، حوليات الجامعة التونسية، عدد ١٧، ١٩٧٩م، ص ص٢١١+٢١٢.

[٢] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٠٠.

الـــتزموا بمـــنطق لم يلتزم به[١]، والحقيقة أن تمام حسان لا ينكر هذا أو لا يدعي أنه جاء بما هو جديـــد كلـــياً، وقد جاء هذا في مقال نشره تحت عنوان (بواكير عربية تنبت في أرض التراث) إذ قـــال: (أن في التراث العربي أفكاراً لا تتنافى مع النتائج الحديثة تنافياً تاماً ولكنها تختلف عن هذه النـــتائج ومن ذلك على سبيل المثال: أن أقسام الكلمة التي وردت في التراث لا تتنافى مع التقسيم الحديث للكلم الذي ورد في كتاب (اللغة العربية، معناها، ومبناها) مثلاً إذ ما يزال الاسم أحد أقسام الكلم وكذلك الفعل، وما زالت الحروف كلها واقعة تحت عنوان الأداة، ولكن الفارق المهم بين التقســـيمين أن النظرة الحديثة كشفت عن عموم في مفهوم الاسم لدى النحاة أشتمل أقساماً أخرى كالصـــفات والضمائر والظروف وأن مفهوم الفعل قد اتسع لديهم أيضاً حتى شمل بعض الخوالف والنواسخ وأن مفهوم الأداة في الفهم الحديث يشمل الحروف والنواسخ كما فهمها النحاة[٢].

أمـــا موقـــف المجـــدوب من تقسيمه للكلام فيرى أنه وإن كان ضنيناً بمصادره فإن بعض اختـــياراته ومقدماته زيادة على ما أسلفه في كتبه السابقة توحي اعتماده (النظرة السياقية للمعنى) التـــي عـــرف بها أستاذه فيرث الذي أخذ عنه بعض آرائه وطعمها ببعض أقوال دوسسير تطعيماً خفـــيفاً[٣] ثم أضاف قائلاً لا يجوز حسب رأينا أن نعده (أي تمام حسان) أظهر ممثل لهذا الموقف (الجمع بين المعنى والمبنى) ومما يزيدنا أنساً بأراء تمام حسان اعتماده النظرة السياقية للمعنى[٤].

أمـــا حلمـــي خلـــيل فيرى أن تحديد أقسام الكلام في حاجة إلى إعادة النظر إذ قال: (إن استقصاء مورفيمات اللغة العربية وحصرها هو عمل صرفي ونحوي في آن واحد ومن ثم تصبح قضية تحديد أقسام الكلام في حاجة إلى إعادة النظر، لأنها تقوم أساساً على مفهوم الكلمة من حيث هـــي عنصر لغوي مستقل وهو ما لم يسلم به الوصفيون وعلى رأسهم تمام حسان إذ إن مصطلح الوظيفة عند علماء اللغة لا ينصرف فقط إلى الوظيفة النحوية، أو إلى وظيفة المورفيم في التركيب وإنمـــا يـــتجاوزه إلـــى ما يسمى بالتحليل الوظيفي للكلام وهو يتناول كافة مستويات اللغة حيث يـــنظرون إلى العلاقة التركيبية من الفونيمات إلى الجمل ولكن تمام حسان أبقى على فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام، فأصبحت عنده تنقسم إلى: اسم وفعل وصفة وضمير وخالفة وظروف وأداة وهذا

---

[١] محمد صلاح الدين الشريف، " النظام اللغوي بين الشكل والمعنى "، مصدر سابق.

[٢] تمام حسان، " اللغة العربية والحداثة "، مجلة فصول، مجلد٤، ع٣، ص ١٣٣.

[٣] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي، مصدر سابق، ص١٩٣.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

التقسيم يقوم على أساس وظيفي " أي على مفهوم المورفيم ودوره سواء على المستوى الصرفي أو النحوي "[١].

وأعتقد كما يعتقد حلمي خليل أن عملية تقسيم الكلام مازالت بحاجة إلى إعادة نظر من قبل أهـل اللغة للخروج بنتائج أوفى، إذ إنه ومع محاولة تمام حسان إعادة هذا التقسيم ألا انه ما زال هناك بعض التداخل بين هذه الأقسام مما يصعب وضع حدود فاصلة كلياً بين كل قسم وآخر.

---

[١] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، ص٢٣٤.

الاشتقـــــاق

الاشتقاق لغة: مصدر اشتق الشئ: أخذ شقَّهُ.أما اصطلاحاً فله عدة تعريفات منها: أخذ كلمة أو أكثر من كلمة أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى نحو: ضرب، ضارب، جذب، جبذ، بذج ...، عبد شمس عبشمي[١].

ومنها أخذ كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى[٢].

وقد عرّف القدماء الاشتقاق الأصغر بانه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه[٣].

وقد عرف العلماء القدماء الاشتقاق وكان على نوعين: الصغير والكبير، إلا أن ابن جني أضاف إلـــيها نوعاً ثالثاً وهو الاشتقاق الأكبر، إذ قال في باب الاشتقاق الأكبر:" هذا موضع لم يسمه أحد مـــن أصـــحابنا، غير أن أبا علي – رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصـــغر لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة.ويستروح إليه، ويتعللّ به. وإنما هـــذا التقليـــب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب، مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين، كبـــير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تاخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانية، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب(س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم، ويسلم وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة،....وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصـــلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك (عنه) رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد[٤].

وقد قال الزجاج (ت-٣١٠هـــ)هذا النوع من الاشتقاق (الاشتقاق الأكبر) فكان يزعم " ان كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف احداهما عن حروف الأخرى، فإن احداهما

---

(١) الخليل (ت-١٧٠هـــ)، معجم مصطلحات النحو العربي، تصوير الدكتور محمد مهدي علام، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩١م، ص٧٨.

(٢) ابن دريد، محمد بن الحسن (ت٣٢١هـــ)، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل، بيروت، ص٢٦

(٣) أبـــو حـــيان، محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـــ)، الملخص من الممتع، تحقيق وتعليق مصطفى احمد النحاس، ط٢، مطبعة السعادة، ١٩٩٤م، ص ٣٥.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج٢، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، ص ص ١٣٥-١٣٦.

مشـــتقة من الأخرى، فتقول:" الرّحل مشتق من الرحيل،والثور إنما سمي ثوراً لأنه يثير الأرض، والثوب انما سمي ثوباً لأنه ثاب(أي رجع) لباساً بعد ان كان غزلاً"[١].

أمـــا الســـيوطي (ت-٩١١هـــ) فقد أنكر هذا النوع من الاشتقاق، فقال:" وهذا مما ابتدعه الإمـــام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧هـــ) يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب"[٢].

وقد رأى السيوطي أن الكلمة كلها أصل وذلك حين قال: (قالت طائفة من النظار الكلمة كلهـــا أصل) [٣] وقال أيضاً: (وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين كل الكلم مشتق ونسب ذلك إلى سيبوية والزجاج (ت-٣١٠هـــ)) [٤]

لقد كانت مسألة الاشتقاق مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين إذ ذهب الكوفيون إلى أن أصـــل المشتقات هو الفعل وذهب البصريون إلى أن أصل المشتقات هو المصدر[٥].وقد أورد كلا الطرفين مناقشات وحججاً عديدة لتدعيم نظريتهم.

وقد اتّهم إبراهيم أنيس ابن جني بالتكلف والتعسف، لأنه " إن استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصـــل إلـــى أربعين الفاً، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين الفاً، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير[٦].

أما صبحي الصالح فيرد ذلك إلى اللهجات فجذب حجازية وجبذ تميمية[٧].

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي تعرض له الاشتقاق الأكبر عند ابن جني إلاّ أنه يظـــل يشكل معالم تصوّر للعلاقة بين الألفاظ ذات الأصل الواحد ودلالاتها بمختلف تشكلات تلك الألفاظ.

---

[١] السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ص ٣٥٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

[٥] أنظر ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ج١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢م، ص ص ٢٣٥-٢٤٥.

[٦] أنيس، أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٦٨.

[٧] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، حاشية، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

وقد أضاف بعض المحدثين إلى هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها ابن جني نوعاً رابعاً وهو الاشـــتقاق الكُـــبّار أو النحت، وقد عده عبد الله أمين أكبر أقسام الاشتقاق وفرّق بينه وبين النحت؛ فالمنحوت ينحت من كلمتين أو أكثر ويكون فيه حروف من كل منهما؛ أما أن يؤخذ فعل من لفظ واحد فهذا مشتق لا منحوت[١].

وعلى الرغم من أن أصل الاشتقاق كان موضع خلاف بين علماء الصرف إلا أن أصحاب المعـــاجم الذين لم يناقشوا المسألة مناقشة نظرية هداهم التطبيق إلى أصل الاشتقاق من غير عناء فاستخدموا الأصول الثلاثة في التوليد على حسب الصيغ والموازين الصرفية[٢].

وفـــي ســـياق دراسة ظاهرة الاشتقاق قديماً وحديثاً تبرز آراء تمام حسان فيرى أنه على الرغم من إصرار النحاه البصريين ومنهم الخليل على أن أصل الاشتقاق هو المصدر إلا أنه يبني كـــتابه العيـــن على مداخل من الحروف الأصلية الثلاثة، ويورد تحت هذه الحروف كل مشتقات المادة، مما دعا تمام حسان بأن يزعم أن الخليل قد عد الأصول الثلاثة هي أصل الاشتقاق عملاً، وإن لم يصرح بذلك[٣].

ويأخذ محمد خير الحلواني على تمام هذا ويرى أنه قد التبس على تمام في هذا الموضوع إذ أن الخلـــيل وتلامذته البصريين لا يذهبون إلى أن المصدر أصل الاشتقاق على نحو مطلق، بل يذهبون إلى أصل الفعل[٤].

أما فيما يتعلق برأي البصريين والكوفيين فيذهب تمام إلى أن هناك صعوبات تحول دون الاقتناع برأي أي منهما على حد سواء، ومن ثم يحاول أن يرد عليهما ويحاجّهما في رأيهما قائلاً:" فأمـــا للـــرد علـــى البصريين فأنا أسألهم عن (كان) الناقصة (وهي عندهم فعل)ألها مصدر أم لا مصـــدر لها. إن مذهبهم يقول إن كان الناقصة لا مصدر لها ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشـــتقاقها؟ وأما للرد على الكوفيين فإن(يدع) و(يذر) في رأيهم لا ماضي لهما وهما مشتقان على رغم ذلك فما أصل اشتقاقهما إذا؟[٥]

---

[١] عبد الله أمين، الاشتقاق، ط١، ١٩٥٦م، ص ٣٨٩.

[٢] تمام حسان، " وظيفة اللغة العربية في مجتمعنا المعاصر "، مجلة المجلة، ع١١٤، ١٩٦٦م، ص ٣٨.

[٣] تمام حسان، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص ص ١٣٣+١٣٤+ الأصول، ص ٢٤٧.

[٤] محمد خير الحلواني، " نظرة في كتاب الأصول "، المناهل، عدد ٢٣، السنة التاسعة، ١٩٨٢م، ص ٣٤٢.

[٥] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، مصدر سابق، ص١٦٧

ووجه القول كما يراه تمام حسان في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، أن مسألة الاشتقاق تقـوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع[٢]. وهذا الرأي قد فطن إليه السيوطي من قبل كما مر سابقاً.

وأخـيراً يـرى تمام أنه من الأجدى دراسة (مشكلة الاشتقاق)وفقاً لطريقة المعجميين بأن يجعلـوا دراسـتها في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والـزوائد والملحقـات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حـدوداً مشـتركة بين المنهجين، ومن ثم فإذا صح لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعـل واحـدة مـنها أصـلاً للأخرى وإنما نربط بين الكلمات بأصول المادة وجعل هذا الربط بالأصـول الـثلاثة اساسـاً فـي منهج دراسة الاشتقاق ومن ثم فالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق والمصدر والفعل مشتق منها[٣].

وينبه تمام على أن اعتبار الأصول الثلاثة فاء الكلمة وعينها ولامها أصلاً لاشتقاق الكلمة وذوات رحمهـا يقتضـي أن تكـون كلمات اللغة العربية جميعها فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعـض الخوالـف مشتقة، وأن الكلمات التركيبية الوحيده في اللغة هي هذه الضمائر والظروف والأدوات والخوالف. ويصح الاشتقاق مع ذلك الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم. ويتبع هـذا الفهـم الجديـد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة. فأما الأولى فهي التي تتضح الصلات بين بعضها وبعضها الآخر بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب ويكون المصدر والفعل بهذا الفهم مشتقاً متصرفاً[٣].

نسـتطيع أن نقـول: إن ما جاء به العرب من دراسة للاشتقاق من أعظم ما أنتج العرب وذلـك لما له من أثر مهم في تنمية ألفاظ اللغة وزيادة مخزونها من المفردات، هذا فضلاً عن أن اعتماد الأصول الثلاثة فاء الكلمة وعينها ولامها كأساس لكل الكلمات يمكن من توليد ألفاظ عديدة مـن بعضها مع إبقاء عنصر صلة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى إذ يمكننا أن تشتق من الأصل الواحد إلفاظاً عديدة مما يسهم في زيادة ثروة اللغة ومن ثم مواكبة التطور والتقدم في مناحي الحياة كافة .

---

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص٢٢٧

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١٦٨+١٦٩

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٦٩.

الصيغـــــة

استقرأ علماء اللغة ألفاظ العربية فوجدوا أن أكثر كلماتها يتكون من ثلاثة أحرف أصلية فرجحوا أن تكون أصول الكلمات ثلاثة أحرف وقد تزيد في الأفعال إلى ستة أحرف وفي الأسماء إلى سبعة ولمـــا أرادوا وضـــع ميزان توزن به الكلمات جعلوا أحرف (ف ع ل)أصلاً له، ومن ثم أصبحت صـــيغة (فَعَلَ) صيغة معيارية لذلك الميزان، فقابلوا الحرف الأول من الكلمة بالفاء وقابلوا الثاني بالعين وقابلوا الثالث باللام وسموا الحرف الأول من الكلمة فاء الكلمة والحرف الثاني عين الكلمة والثالث لام الكلمة أما إذا كانت الكلمة تتكون من أصول أربعة فتزاد لام على صيغة (فَعَلَ) بحيث تصـــبح (فَعْلَـــلَ) وإذا كانـــت أصـــول الكلمة تتكون من خمسة أحرف فتزاد لامان على الصيغة المعيارية (فَعَلَ) بحيث تصبح (فَعْلَلَّ).

قال الميداني (ت-٥١٨هـــ): والتمثيل أن تقابل حروف الكلمة الواردة عليك بالفاء والعين والـــلام، فتقول:ضرب على مثال (فَعَلَ) أو وزن (فَعَلَ)،وتسمى الضاد بأنه فاء الفعل، والراء بأنه عينه، والباء بأنه لامه، فإذا أردت ان تزيد علية شيئاً زدته على مثاله نحو: أن تقول:يَضْرِب على مثال (يَفْعِلُ)، وكذلك ضارب ومضروب على وزن فاعل ومفعول[1].

ويقصد الميداني بالتمثيل الميزان الصرفي الذي يعرف به عدد حروف المادة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وما طرأ عليها من تغيير.

أمـــا كيفـــية الـــوزن فإن الثلاثي المجرد سواء أكان فعلاً أو اسماً تقابل حروفه بحروف المـــيزان كمـــا ذكر الميداني سابقاً مع مراعاة ضبط (فَعَلَ) بحركات وسكون الموزونُ فمثلاً كَتَب وجَعَلَ بوزن فَعَلَ بفتح الفاء والعين معاً.

أما الرباعي المجرد فالوزن (فَعَلَ) يزاد في آخره لام ثانية، فقد قال الرضي (ت- ٦٨٦ هـــ) [1]: لما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد فيقال في وزن دحرج: فَعْلَل.

---

[1] الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو الفضل النيسابوري، أديب فاضل، عالم نحوي، لغوي، له مؤلفات كثيرة مـــنها مجمـــع الأمثال، والسامي في الأسامي، الخ...، ت(٥١٨هـــ)، نزهة الطرف في علم الصرف، ج١، شرح ودراسة يسرية محمد إبراهيم حسن،ط١.

[2] الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـــ)، شرح الشافية، ج١، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ص ١٣.

وإذا كانت الكلمة على خمسة أحرف زيد في الآخر لامان فنقول في مثل فرزدق (فعلّل) بفتح الفاء والعين وإدغام اللام الأولى في الثانية لسكونها.

أما الفراء(ت-٢٠٧هـ) فقد قال: إن بقي حرف تركته بلفظه فوزن جعفر فعلر إن جعلت الثلاثة في مقابلة الفاء والعين واللام،وإن جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت: جعفل، أو في مقابلة الأولين والأخير قلت: فعفل. [١]

وقد تكون الزيادة على الأصل حرفاً أو حرفين أو ثلاثة ... ككلمة (ضارب) فالزيادة في الوسط ومكانها في الميزان بين الفاء والعين فيقال (فاعل) وأما الزيادة بحرفين كقولنا (مضروب) بوزن (مفعول) وقد تكون الزيادة بثلاثة أحرف نحو (استغفر) والوزن (إستَفْعل) وقد تكون أربعة كما في مصدر الفعل استغفر وهو استغفار ووزنة (استفعال).

وقد استثنى القدماء من هذا الزائد المبدل من تاء الافتعال مثل:(اصطبر) وما تصرف منها فإن تاء الافتعال ينطق بها في الميزان نظراً إلى الأصل فيكون الوزن (إفْتَعَلَ) [٢]. إلا أن الرضي (ت-٦٨٦هـ) قد أجاز وزنَهُ على (إِقطَعَلَ) [٣]وقد تكون الزيادة بتكرار حرف أصلي وجميع حروف الهجاء تقبل التكرار ما عدا الألف حيث يتم تكرار الحرف في الميزان فنقول في وزن (قدَّم) (فعّل)،ووزن جلبب وقردد ومهدد (فعْلل).

وقد تشتمل الكلمة على زيادتين إحداهما من حروف (سألتمونيها) والثانية زيادة بالتكرير فتراعى الزيادتان في الميزان كل في موضعه. وذلك مثل العشوشب واحدودب ووزنهما افعوعل فالهمزة في الأول والواو بين العين المكررة.

أما وزن ما وقع فيه إعلال فيكون بحسب أصله ولا يطرأ عليه تغيير فقال ونام أصلهما قول ونوم وبيع ووزنهما فَعَل وفَعِل .... أما إعلال الحذف فإذا حذف من الموزون شيء روعي حذف نظيره في الميزان مثل (يعد وعد) حيث حذفت الفاء في المضارع والأمر فجاء وزنهما (يعل وعِلْ) [٤].ويذهب إسماعيل عمايرة إلى أن الصيغ – قياسية وغير قياسية- كانت أكثر بكثير

---

[١] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ص ١٧.

[٢] الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ج١، مصدر سابق، ص ٧٣.

[٣] الرضي، شرح الرضي على الشافية، ج١، مصدر سابق، ص ١٨.

[٤] الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ج١، مصدر سابق، ص ٧٤.

ممـــا هـــي عليه في واقع الاستعمال اللغوي على النحو الذي وصل إلينا، ويبدو أن ما حدث على تطـــاول، العصـــور والدهور أن تقصت هذه الصيغ والأوزان نقصاً كبيراً حتى غدت على النحو الآتي:

- صيغ قياسيّة دارجة، نحو أكرم، وكرّم، وتكرّم.
- صيغ سماعية، نحو استحوذ: فالقياس أن يقال استحاذ كاستقام واستقال.
- صيغ قياسية مهجورة.

أما سبب تسمية النوع الثالث بصيغ قياسية فيرى إسماعيل عمايرة أن الآثار المتبقية منها تفسّـــرحالات مـــتعددة مما جاءت على ألفاظ اللغة، وهذا ما يرجح أنها كانت مطردة يقاس عليها، وأمـــا تســـميتها بالمهجورة فلأن اللغة لم تعد تستخدمها على نحو ما هي عليه الحال في الأقيسة الدارجة.

ومـــن ثـــم يـــرى إسماعيل عمايرة أن اللغة تقوم على مبدأ الاختيار والاصطفاء بما فيها الصـــيغ القياسية الدارجة ويتضح ذلك من خلال التفاوت في استخدام هذه الصيغ ومن ذلك صيغة انفعل وهي صيغة قياسية دارجة إلا أن استخدامها قلّ نسبياً بعد أن استحدثت اللغة صيغاً منافسة، هـــي صـــيغ المبني للمجهول. وأصبح يقال في انكسر الزجاج كُسِرَ الزجاج ويدلل على ذلك أن اللغـــات الســـامية تفتقر إلى هذه الصيغ الخاصة بالمبني للمجهول في العربية، وأنها قد استخدمت لذلك بعض صيغ المطاوعة نحو الفعل (ئفَعّل) ويقابله في العربية وزن: إئفَعَلَ[1].

أما الصيغة عند تمام حسان فتشكل بالنسبة للمورفيم علامة دالة عليه وبالنسبة إلى أمثلتها المخـــتلفة فهي ميزان صرفي وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته. ثم انها باعتبارها علامة لابد لها أن تدل على معنى خاص هـــو معنى المورفيم، غير أن هناك فرقاً بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة وبين معنى الكلمـــة التي هي المثال؛ فالمعنى الأول وظيفي والثاني معجمي. فمثلاً صيغة فاعل: يمكن النظر إليها من وجهتين:

الأولى: أنها دالة على مورفيم، أو معنى المشاركة.

---

[1] إســـماعيل أحمد عمايرة، معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية، ط٢، دار حنين، عمان، الأردن، ١٩٩٣م، ص ص ١٦-١٧.

الثانية: أنها ميزان صرفي يندرج تحتها أمثلة عديدة مثل ناقشَ، جادلَ، حاسَبَ...الخ[١].

والصـــيغ الصـــرفية عند تمام حسان هي مبانٍ فرعية أصولها المباني التقسيمية الثلاثية: الاســـم والصفه والفعل دون غيرها من أقسام الكلام فلا صيغة للضمير ولا للخوالف في عمومها ولا للظروف ولا الأدوات الأصلية[٢] .

أمـــا الصـــرفيون فقد آثروا أن ينسبوا المعاني مرة إلى الصيغ ومرة أخرى إلى ما سمّوه (حروف الزيادة)، وصار من الممكن لهم في الحالتين أن يعبروا عن حقائق المباني الصرفية دون قصور[٣]، ومن ذلك ما ذكره ثعلب (ت-٢٩١هـــ) في مجالسه إذ تحدث عن معاني بعض الصيغ فقـــال: " إن الفعل شمل يدل على أن الريح هبت شمالاً ... أما الفعل أشمل فإنه يدل على الدخول في الشمال وكذلك أجنب تدل على الدخول في الجنوب،وعليه فصيغة أفعل قد تدل على الدخول في المكان الذي أخذ الفعل أو الجهة أو الزمن منه أما الجهة فمثل أجنب، أما المكان فمثل أتهم وأنجد أي دخل تهامة ونجدا أما الزمان فمثل أصبح وأمسى أي دخل في الصباح والمساء"[٤].

أما حروف الزيادة فهي عشرة (ء، أ، ي، و، ن، م، ت، هـــ، ل، س) وتأتي لسبعة أشياء: للمعـــنى كـــياء (يَضْرِبُ) وللإلحاق كياء (صَيْرَفة) وللمد كياء (قضيب) وللعوض كسين(أسطاع) وللتكثير كألف (قَبَعْثرى) وللوقف كهاء (أبَهْ) وللتمكن كهاء (عِهْ) [٥].

وأمـــا تمام حسان فيفضل أن ينسب الطلب أو الصيرورة إلى الاستفعال كله لا إلى السين والتاء، والمطاوعة إلى الانفعال كله لا إلى النون الساكنة.

يفـــرق تمام حسان بين الصيغة وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان وهو (مبنى صوتي) ويـــرى أنه تفريق مهم جداً كالتفريق بين علمي الصرف والأصوات؛ فقد يتفق هيكل الصيغة في

---

[١] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٣٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٤٤.

[٤] أحمـــد عبد اللطيف محمود الليلي، الصرف في مجالس ثعلب، دار العدالة للطباعة، ١٩٩١م، ص ص ١٠٣-١٠٤.

[٥] ابـــن الدهـــان، " أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك ولد سنة ٤٩٤ في محلة بغداد له مصنفات كثيرة في الـــنحو واللغـــة ومن ذلك بسط النفوس في شرح الدروس وله ديوان شعر وديوان رسائل (ت٥٦٩هـــ) "، كتاب الفصول في العربية، تحقيق فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨، ص ١١٧.

صورته مع هيكل الميزان فالفعل(ضَرَبَ) صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) أيضاً ولكنهما قد يختلفان كما في فعل الأمر(ق) على أن الصرفيين علقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف.

أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال بحيث زعموا في (قالَ) وهو ينتمي إلى صيغة (فَعَلَ) أنه على وزن (فَعَلَ) أيضاً وليس على وزن (قالَ) [١].ومعنى هذا أن المعيار الذي يحدد الصيغة هو أصل الوضع والذي يمثل الميزان هو إما الاستصحاب (وهو البقاء على الأصل) أو العدول (وهو التحول بحسب القلب أو النقل أو الحذف.. الخ[٢].

ومن ثم يرى تمام حسان أن إصرار علماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان غير مجد. وأنه من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وأن ننيط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ويقترح تمام حسان أن يراعي التحليل الصرفي الإعلال والإبدال في الميزان كما راعى النقل والحذف على النحو الآتي[٣]:

المعنى	المبنى	العلامة	الميزان
الطلب	استفعل	استخرج	استفعل
الطلب	استفعل	استخار	استفال
التعدية	أفعل	أكرم	أفعل
التعدية	أفعل	أقام	أفال

يرى تمام حسان أنه لابد من وسيلة جديدة لإغناء اللغة غير طريقة خلق المفردات على مثال الصيغ المتاحة لأن هذه المفردات وصلت إلى درجة الإشباع تقريباً، لذلك فهو يقترح حلاً لذلك قائلاً:" أعتقد أنني سأحتاج إلى الكثير من شجاعة الرأي لتحديد معالم هذا الحل.والحل يكمن

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٤٥.

[٢] تمام، الخلاصة النحوية، ط٢٠٠٠، عالم الكتب، ص ٦٦.

[٣] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ، مصدر سابق، ص١٤٥.

فـــي عـــبارة قصيرة. هي خلق صيغ جديدة" ثم يبين بعد ذلك الوسيلة في ذلك وهي أن نزعم أن حـــروف الزيادة في اللغة الفصحى ليست قاصرة عند حروف (سألتمونيها)، إذ أن كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائداً لمعنى ومن ذلك

دحرج ذات صلة بالثلاثي درج والمزيد الحاء

زغرد ذات صلة بالثلاثي غرد والمزيد الزاي

ومـــن ثـــم يرى أننا إذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد استطعنا في النهاية أن نخلق صيغاً جديـــدة للثلاثي المزيد تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفياً لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات أي المفردات الاصطلاحية العلمية أسماء وصيغاً وأفعالاً على السواء.

أما الأماكن التي تزاد فيها الحروف فهي ما قبل الفاء كصيغة (دَفْعَلَ) تخصص لمعنى كلي من المعاني العلمية تندرج تحته معان فرعية كأن نقول (دسخن) وقد يكون الحرف الزائد بين الفاء والعيـــن فـــتكون الصـــيغة (فدْعل) أو بين العين واللام فتكون (فعدل) أو في آخر الصيغة فتكون (فعلد)[١].

هـــذا واعـــتقد أن فكـــرة تمام حسان هذه في اعتبار جميع حروف الهجاء قابلة للزيادة قد التمســـها من جذور سابقة وردت عند العلماء القدماء دون قصد مباشر إليها من قبلهم وذلك كقول الفـــراء (ت-٢٠٧هـــ):" إن بقي حرف تركه بلفظه فوزن جعفر فعلر إن جعلت الثلاثة في مقابلة الفـــاء والعيـــن والـــلام، إن جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلها قلت: جعفل، أو في مقابلة الأولين والأخير قلت: فعفل.

ويدعو تمام حسان[٢] إلى ضرورة اعتبار المبنى عند التحليل اللغوي بدلاً من الأمثلة لأن المباني محدودة العدد في حين أن الأمثلة لا حصر لها فمثلاً نستطيع أن نصل إلى حقائق التحليل الإسنادي من صيغة (فاعَل) دون أن نضطر إلى التماسها في أي فعل بذاته مثل (قاتل)، ونستطيع أن نتعلم من وضع الصيغة في توزيع الجدول عدة معان صرفية منها

١. الفعلية
٢. الزمن
٣. التجرد أو الزيادة
٤. كون الكلمة رباعية أو ثلاثية
٥. التكلم أو الخطاب أو الغيبة

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١٥٣- ١٥٤

[٢] المصدر نفسه، ص ص ١٥٤- ١٥٦

٦. التذكير أو التأنيث

٧. الإفراد أو التثنية أو الجمع

٨. الإعراب أو البناء

كمـــا يمكننا أن نتعلم طريقة الالصاق ونوع اللواصق المختلفة، حيث إن هناك العديد من المعاني الصرفية العامة التي تؤدى بواسطة اللواصق وهذه المعاني هي:

١. الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

٢. العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

٣. النوع (التذكير والتأنيث)

٤. التعيين (التعريف والتنكير)

٥. المضارعة

٦. التوكيد

٧. النسب

ويفـــرق تمام حسان هنا بين اللواصق والزيادة فيرى أن النحاه يتكلمون أحياناً عن معنى الـــتاء في (افتعل) هو الافتعال ويسمونها (تاء الافتعال)، وعن أن معنى السين والتاء في (استفعل) هو الطلب مما يشير إلىأنهم يعلقون معنى ما بحروف الزيادة فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائـــد، وفي الوقت نفسه يفرد النحاة باباً خاصاً يسمونة (معاني صيغ الزوائد) مع إضافة كلمة (صـــيغ) إلى الزوائد وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد. وهذا هو المنهج الأمثل في رأيه معللاً ذلك بما يلي:

١. أننا لو أسندنا هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرجنا بها عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصـــاق لأن العنصر الوحيد من عناصر ما دون الصيغة الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عـــام هـــو اللاصقة أما الزوائد فلا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة ، وغاية ما يمكن أن ننسبة إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

٢. أن اســـتخلاص الـــزائد وعزـــله عن الكلمة إن كان مقبولاً في السين والتاء وفي تاء الافـــتعال فليس مقبولاً في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين وهلم جرا[1].

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١٦٠+١٦١.

الحقـيقة أن لكل صيغة جديدة (محولة عن غيرها) معنى خاصاً بها فـ(فعّل) تفيد التكرار و(فـاعل) تفـيد المشـاركة و(فعَـلَ) من (فعُلَ) تفيد الغلبة لأن معنى كَرَمْتُ الرجلَ: غلبتة في الكرم[١].ومن ثم فالمعنى للصيغة كاملة وليس للحرف الزائد فقط.

أما تعليله الأول في ضرورة اعتبار المعنى للصيغة كاملة فهو رأي صحيح إذ إن الإلصاق يقوم على مبدأ إضافة كمية من العناصر الصوتية إلى الوحدة اللغوية على هيئة سوابق أو لواحق وتـبرز ظواهر الإلصاق الصوتي في البنية العربية عبر التعريف بـ(أل) والتأنيث، بإضافة ألف مقصورة، أوممدودة،أو تاء، والنسب بإضافة ياء إلى آخر اللفظة، والتصغير بإضافة ياء التصغير علـى تركيـب الوحدة المصغرة والتثنية بإضافة (ألف ونون)أو (ياء ونون) والجمع بإضافة (واو ونـون) أو(يـاء ونـون) أو (ألف وتاء)، وتقضي مكونات العناصر الصوتية المضافة إلى هيئة الصورة اللفظية إلى زيادة كمية الدلالة. فمن كتب نشتق كاتب، مكتوب، كتاب،.... فتزيد أصوات الألـف بعـد الكاف معنى مضافاً إلى عموم المعنى وهو الدلالة على الفاعلية ونزيد الميم والواو المديـة لبيان من وقع عليه الأثر، وما أصوات (الهمزة والنون والباء والتاء) في أول بناء صيغة الفعـل المضارع إلا دليل على قدرة هذه الأصوات للانتقال بالحدث من الزمن الماضي إلى زمن الحضور والاستقبال[٢].

---

[١] مصطفى النحاس، من قضايا اللغة، ط١، الكويت، ١٩٩٥م، ص ١٩٠.

[٢] عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ط١، أزمنة من النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨م، ص ص ٧٠-٧١.

تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد

مـن طبيعة المباني الصرفية التعبير عن غير معنى واحد إذا لم يكن محققاً بعلامة ما في سـياق مـا فـإذا تحقـق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء[١].

ومـن أمـثلة تعـدد المعـنى الوظيفي ما نراه في معاني حروف الجر وحروف العطف ونحوهمـا، ثم ما نراه من تعدد معاني الصيغ الصرفية كفاعل التي تصلح لوصف الفاعل والصفة المشـبهة، وفعـيل التي تصلح اسماً كسرير، ومصدراً كزئير ووصفاً كبخيل ، وأفعل التي تصلح للتفضـيل وللصفة المشبهة كأبرص وأشدق ، وكذلك (إنْ) التي تصلح للنفي والشرط أو لأن تكون مخففة من الثقيلة ، ولكنها تظل حرفاً في كل الحالات[٢].

وتكثر مثل هذه الظاهرة وهي تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد في الحروف والأدوات فقـد خصصـت كتـب لمـثل هـذا الأمر ككتاب معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت-٣٨٤هـ) النحوي وهو في كتابه هذا يذكر الحروف والأدوات وأوجه استعمالها ويؤيد ما يقوله بما يحكيه من أقوال أئمة النحاة وبما يورده من الآيات القرآنية وشواهد الشعر[٣].

ومما ذكره الرماني(ت-٣٨٤هـ) (ما) وهي تكون اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً كان لها خمسة مواضع :

أحدهـا: أن تكـون اسـتفهاماً عما لايعقل وعن صفات من يعقل وذلك قولك: ما عـندك؟ فـيقول المجيب:فرس أو حمار .. ويقول القائل من عندك؟ فيقول: زيد، فيقول: ما زيد؟ فيقول: عاقل،أو عالم أو جاهل....

الثاني: أن يكون شرطاً نحو قولك. ما تصنع أصنع.

الثالث: أن يكون تعجباً لقولك: ما أحسنَ زيداً وما أقبح عمراً.

---

(١) تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٦٣.

(٢) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، مصدر سابق، ص ١٣.

(٣) الرمانـي، " علـي بـن عيسى الرماني تلميذ ابن السراج، ألف عدة شروح على كتب ابن السراج، مثل شرح الجمـل، وشـرح الأصـول، ولد في بغداد، سنة ٢٩٦هـ وتوفي سنة ٣٨٤هـ "، كتاب معاني الحروف، تحقيق وتعليق عبد الفتاح إسماعيل شلبي،ط٢،مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ط٢، ١٩٨٦م،ص٣١.

الـــرابع: أن تكـــون خبرية بمعنى الذي فتحتاج حينئذ إلى صلة وعائد وذلك نحو قولك:يعجبني ما تصنع، أي يعجبني الذي تصنع .

الخـــامس: أن تكـــون نكـــرة موصوفة. كقولك: مررت بما معجب لك، أي شيء معجب لك.

وإذا كانت حرفاً كانت لها خمسة مواضع أيضاً.

أحدها: ان تكون نفياً للحال والاستقبال نحو قولك ما يقوم زيد، وما يخرج عمرو

الثانـــي: ألا تعمل شيئاً ومن ذلك أن تقول: ما زيد قائم، وما عبد الل خارج، فإن قدمت الخبر أو أوجبته استوت اللغتان وذلك قولك: ما قائم زيد أو ما زيد إلا قائم.

الثالث: أن تكون زائدة: كقولك إنما زيد قائم.

الـــرابع: أن تكـــون مسلطة وذلك نحو قولك، ربما قام زيد. وذلك أن رب تدخل، على الأسماء النكرة فلما دخلت عليها ما سلطتها على الدخول على الأفعال.

الخـــامس: أن تكـــون مغيرة: وذلك نحو قولك ،لوما أكرمت زيداً، وذلك أن، لو، كانـــت تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فلما دخلت عليها ما نقلت معناها إلى التخصيص[١].

وقـــد صنفت كتب أخرى في حرف واحد فقط ككتاب اللامات للزجاجي (ت-٣٣٧هـــ) حيـــث ذكـــر فيه أن اللام تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما ذكر واحداً وثلاثين معنى لها (ومـــن أحـــب الاستزادة فلينظر إلى كتاب اللامات، للزجاجي [٢]. وقد أورد ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب العديد من هذه الأمثلة.

وفي سياق هذه التعددية للمعاني الوظيفية للمبنى الواحد جاءت جهود تمام حسان ليكشف عـــنها ويبينها فذكر أن مباني أقسام الكلام قد تتعدد معانيها كالمصدر من الأسماء ينوب عن الفعل نحـــو ضـــرباً زيـــداً ويؤكد الفعل كضربته ضرباً ..... وكاسمي الزمان والمكان يتعدد معناهما الوظيفي بأن يكونا ظرفين أو داخلين في علاقة إسناد .....

وذكـــر أن الصـــيغ أيضـــا صـــالحة لهذا التعدد والاحتمال فصيغة (أفْعَلَ) تكون للتعدية ومصـــادفة الشـــيء علـــى صفة والسلب والإزالة وصيرورة الشيء ذا شيء والدخول في شيء والاستحقاق والتعريض.....

---

(١) الرماني، كتاب معاني الحروف، مصدر سابق، ص ص ٨٦-٩١

(٢) الزجاجـــي، عـــبد الرحمـــن بن اسحاق (ت٣٣٧هـــ)، كتاب اللاّمات، تحقيق مازن المبارك، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر،دمشق، ١٩٨٥م، ص ص ٣٠-٣٣

ومن مباني التصريف ذكر التاء مثلاً إذ إنها تكون مرة للتأنيث ومرة للوحدة ومرة للمبالغة وكذلك الألف والنون مرة للمثنى الحقيقي ومرة للمطابقة كما تكون الألف للاثنين والنون بعدها للرفع.....

وأما مباني القرائن فيذكر منها مثلاً الاسم المرفوع فهو مبنى صالح لأن يكون فاعلاً أو نائب فاعل أو اسماً لكان أو خبراً لإن أو مبتدأ أو خبراً .....

ويشير أيضاً تمام إلى نوع آخر من التعدد والاحتمال وهو ما نلحظه في مباني الجمل فمبنى الجملة المثبتة يكون للإثبات نحو قام محمد ويكون للدعاء نحو رحمه الله.

فالفكرة التي يريد أن يسجلها تمام حسان هنا أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المعاني الصرفية تتسم بطبيعتها بالتعدد والاحتمال إذ إن المعنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما. أما إذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدد القرائن بأنواعها[1].

---

[1] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١٦٣-١٦٥.

الفصـــــل الـــــــرابـــــــع

جهوده في الدّرس النّحوي

العامل

ما من باب من أبواب النحو إلا وللعامل فيه أثر مذكوراً كان أو ملحوظاً فعلى نظريته أسس النحو وسننه وعلى فكرته قامت التصنيفات النحوية وقد شغل العامل حيزاً كبيراً من اهتمام الدارسين والباحثين فمن مؤيد له إلى رافض إلى فكرته إلى آخر داع إلى استبدال عامل آخر به مما امتلأت به كتب النحو.

أما سيبويه فقد صنف كتابه وفي ذهنه فكرة العامل وأثره في أواخر الكلم إذ إننا نلحظ تداخل هذه الفكرة في جميع أبواب كتابه وفصوله النحوية، فنجده يقول في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف هذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف[١]، ثم عقب حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية بقوله وإنما ذكرت (لك) ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب[٢]، فالعامل إذن هو الذي يحدث الأعراب من رفع ونصب وجر وسكون.

لقد كان للعلماء الأوائل الدور الأكبر في وضع القواعد والقوانين التي تدور معظمها حول فكرة العامل النحوي إذ أصبح العامل من أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها، فالخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لابد مع كل رفع كلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما من الأسماء المبنية والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع والفعل وعمله في الفاعل لرفع وفي المفعولات النصب، وقد يكون العامل

---

[١] سيبوية، الكتاب، ج١، مصدر سابق، ص ١٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٣.

معـنوياً علـى نحـو ما نص عليه تلميذه سيبويه في باب المبتدأ إذ جعله معمولاً للابتداء ومن العوامل أدوات وحروف والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة[١].

أمـا ابن جني فيقول:" وقد تكون للعلة علة فإذا سأل سائل عن علة رفع الفاعل جاء النحوي بالعلة الفاعلة وهي ثانية الأربع اللاتي جاءت عن أرسطو فقيل له إنما ارتفع الفاعل بفعله وهكذا تكون نظرية العامل كلها ظلاً للعلة: فإذا قيل له ارتفع بفعله قبل لإسناد الفعل إليه فلما كان الفـاعل مسنداً إليه صار مرفوعاً فإذا قيل ولم يرفع المسند إليه أجيب، أن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضم أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى[٢].

وابـن جني لا يرفض فكرة العامل في اللغة وإنما يستبدل عاملاً آخر به هو المتكلم وهو الـذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة فيقول:" وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معـنوي لـيروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هـذا ظاهـر الأمـر وعلـيه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصـب والجـر والجـزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[٣]".

ولكـن مـن ينظر في خصائص ابن جني (ت-٣٩٢هـ) يجده يعلل الكثير من الظواهر اللغويـة إذ يقول: " ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل[٤]".

أما قطرب (ت-٢٠٦هـ) فكان من الذين رفضوا فكرة العامل إذ يرى أن لا فائدة للعامل فـي الأثر الإعرابي على أوآخر الكلم في التركيب الجملي ويحاول أن يرد كل مايتعلق بالحركات الإعرابية إلى التوسع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه واعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات ومن ثم يرى ان هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ومن ثم يمكن تعليل هذه الحركات تعليلاً صوتياً فيقول: " أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو

---

[١] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٨، دار المعارف، ص ص ٣٨+٣٩.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج١، مصدر سابق، ص ص ١٥٠+١٥١+١٧٨.

[٣] المصدر نفسه،ص ص ١١٠+١١١.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج١، مصدر سابق، ص ٣٧.

جعلـــوا وصله بالسكون لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصـــلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام" فالإعراب في رأيه ليس للدلالة على المعاني بل لا يعدو أن يكون مجرد حركات لوصل الكلام[١].

ومن الذين هاجموا نظرية العامل أبن مضاء القرطبي الذي يرى أنها عقدت النحو وأكثرت فـــيه مـــن التقديرات وأن النحاة يبالغون في إعطائه قوة التصرف في العبارة العربية ويرى أن العامل في الحقيقة إنما هو للمتكلم فهو الذي يرفع وينصب أو يخفض بحسب المعاني التي يريدها "، أمـــا العوامـــل الـــنحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تعمل بإرادة ولا بطبع"[٢].

ممـــا يلفت النظر إليه أن ابن مضاء يدعو إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ويأخذ بالعلل الأولـــى فيقول: " ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عـــن (زيـــد) مـــن قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفـــاعل؟ فالصـــواب أن يقال له: هكذا نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[٣]، وابـــن مضاء (ت-٥٩٢هـــ) هنا يجعل الإعراب جزءاً من بنية الكلمة فلا يسأل عنه ومن ثم فإن حركات الإعراب تدل على المعاني[٤].

أما موقف البصريين والكوفيين بشكل عام فإننا نستطيع أن نقول: إن البصريين قد التزموا بنظرية العامل، أما الكوفيون فقد تساهلوا في ذلك.

أما رأي المحدثين في نظرية العامل، فقد تناولوها بالدراسة والتحليل فمن مؤيد منهم إلى آخـــر رافـــض لها، ومن الرواد في دراسة العامل إبراهيم مصطفى، إذ تأثر برأي ابن جني في القـــول بأن العامل هو المتكلم ورفض العلل متأثراً برأي ابن مضاء ونقد نظرية العامل قائلاً: " أســـاس كل بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنمـــا تجـــيء تبعاً لعامل في الجملة أن لم يكن مذكوراً فهو مقدر ملحوظ، ودونوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة !لنحو وسر العربية، والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثير بالفلسفة

---

[١] الزجاجـــي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـــ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، مصدر سابق، ص٧١.

[٢] ابـــن مضـــاء القرطبي، العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٩٢هـــ)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط٤، دار المعارف، ص ٧٨.

[٣] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مصدر سابق، ص ١٣٠.

[٤] عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث،ط٣، الأزهر، ١٩٨٩م، ص ص٢٦٢-٢٦٤.

الكلامـــية التـــي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم"[١]، فهو يرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي، ظاهر أو مقدر، ويرى أن اهتمامهم بالعامل أضاع العناية بمعاني الكلام فيقول: " على أن أكبر ما يعنينا في نقـــد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاقته إشارة إلى معنى أو أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته"[٢]، ومن ثم أخذ يبحث عن معانـــي هذه العلامات فجعل الضمة علماً للإسناد أي دليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، أما الكسرة فهي علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، أما الفتحة فليست علامـــة إعراب ولا دلالة على شيء وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب، وقد رأى محمد عـــرفه أن إبراهيم مصطفى قد ظلم النحاة وأسرف في ظلمهم حين زعم أنهم قصروا النحو على الإعراب[٣].

أما مهدي المخزومي فيقول:" والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل ولا يـــزعم وجوده والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية"[٤]، ومن ثم فالحركات عنده أعلام للمعاني.

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أن الحركات الإعرابية لم تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كمـــا يزعم النحاة بل هي مجرد حركات يحتاج إليها لوصل الكلمات بعضها ببعض حيث يقول:" يكفـــي للبرهـــنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحـــدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال فنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره"[٥]، ويقول أنيس:" ليســـت حـــركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعانـــي كمـــا ذهب النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبنـــي أو المعرب إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة لم

---

[١] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مصدر سابق، ص ٤٠.

[٢] المصدر نفسه، ص٤١.

[٣] محمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة،مصر، ص٣٤.

[٤] مهـــدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه.ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٦٧.

[٥] أنيس، من أسرار اللغة، مصدر سابق، ص ٢٢٥ وما بعدها.

تفقد من معالمها شيئاً[١]، وأنيس بهذا يتفق مع ما ذهب إليه قطرب ويتبعه في اعتبار الحركات من باب وصل الكلام ويختلف مع ابن مضاء في اعتبار الحركات جزءاً من بنية الكلمة.

ويمكن الرد على قطرب وأنيس فيما قالاه حول الحركات الإعرابية واستخدامها لوصل الكلام بأنه لو جاز ذلك لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ثالثة لأن القصد هو الحركة تعاقب سكون[٢]. ويعتمد إبراهيم أنيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة وعلى السياق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها.

وفي سياق هذه الدراسات قدّم تمام حسان آراءه في هذا المجال فرأى أن أثر المنطق في العامل يبدو من جانبين إثنين،أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما الأقيسه والتعليلات في المسائل النحوية، ثم يشرح هذه المقولات وصلتها بالنحو والمقولات هي: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية (أو كما تسميها المتون العربية : أن يفعل وأن ينفعل) وبعد الانتهاء منها يقول:" والمقولتان الأخيرتان مسؤولتان إلى حد كبير عن أهمية أساس من أسس النحو العربي ألا وهو نظرية العامل فإذا كان الشيء إما فاعلاً وإما قابلاً فلماذا لا تكون الكلمات كذلك؟ ولماذا لا يكون بعض الكلمات عاملاً في بعضها الآخر؟ حتى المعاني جوّز النحاة لها أن تعمل[٣]"، ويقول حسان: " إن النحاة أنشأوا للإعراب فكرة العامل النحوي وقالوا: " إن العامل إما أن يكون لفظياً كأن يرفع الفعل فاعله وأن تجزم (لم) الفعل المضارع ويجر حرف الجر الاسم وإما أن يكون معنوياً كارتفاع المبتدأ بالابتداء غير أن فكرة العامل النحوي على جدواها في تغيير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تفسير في أوضاع كلمات أخرى هذا من ناحية العامل اللفظي، أما العامل المعنوي فله شأن آخر، ذلك أن هناك قرائن معنوية في النحو نلمحها في عناوين الأبواب، هذا القرائن تمكننا من أن نقول عن (زيد) في (قام زيد) أنه مرفوع بالفاعلية وليس بالفعل ذاته أي أنه مرفوع لأنه يؤدي دور الفاعل في الجملة والفاعل يستحق الرفع، وأن نقول عن زيد في : زيد قائم أنه مرفوع بالابتداء ولا يصح أن نقول:إن المبتدأ

---

[١] أنيس، من أسرار اللغة، مصدر سابق، ، ص ٢٢٥.

[٢] عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص٢٦٧.

[٣] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص٢٥-٣١.

والخـبر تـرافعا أي رفع كل منهما الآخر ونقول أن المبتدأ رفع الخبر[١]. وقد رفض تمام فكرة العـامل فـي كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية: إذ قال: " الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلهـا مـنظمة من الأجهزة وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى مـن المعانـي الوظيفية في اللغة فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلـية والـرفع دون مـا سبب منطقي واضح وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه[٣]".

ويذهب حسان إلى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل، وأكثر نفعاً في التحلـيل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[٢]، وإن فهم القرائن يغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة[٤].

من الملاحظ أن فكرة العامل قد استقرت في الفكر النحوي العربي منذ سيبويه إلى يومنا هذا وأن علماء اللغة قد توسعوا فيها فتحدثوا عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية، وأن فكرته لم تسـلم من النقد عند بعضهم، وأن بعضهم يرى أنه قد تسرب إلى اللغة من علوم أخرى كما أشار إلى هذا تمام حسان فقال: " أما النحو العربي فإن أثر المنطق يبدو فيه من جانبين[٣]، وعد التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهمه على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل النحوي والعوامل النحوية، وهو بذلك يرفض العلة والعامل والإعراب التقديري ويرى أن المنهج العلمي يعني الإجابة عن (كيف) تتم الظاهرة أو تلك أما إذا تعدى إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تـتم هـذه الظاهـرة أو تلك لم يعد هذا منهجاً علمياً، وبذلك فهو يرفض الوصول إلى المستوى التفسـيري ويكتفـي بالملاحظة ويدعو إلى التساؤل عن الكيف فقط ومما يعزز ذلك ما أشار إليه الفهري حيث قال: " إن تمام حسان، يرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد بدعوى أن هذه الأشياء في نظره ليست من العلم وأن العلم يجب ألا يكتفي بالملاحظة الخارجية والتساؤل عن

---

[١] تمام، الخلاصة النحوية، مصدر سابق، ص ١١٠.

[٢] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ٥٣.

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٨٩.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٣١.

[٥] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص٢٥-٣١.

الكيف ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة[١]، إلا إن الفهري يختلف عنه إذ يقول :" ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف[٢].

وأعتقد أن ما ذهب إليه حسان في الوقف عند حدود السؤال عن الكيف هو تبرير غير منطقي لأن تجاوز السؤال إلى (لماذا) يؤدي إلى تفسيرات وتبريرات علمية تسهم في التوضيح لاسيما في المجال التعليمي ، أما القول بأن العامل هو المتكلم فلا شك أن مثل هذا يؤدي بالضرورة إلى فوضى اللغة، إذ هو كما يقول تتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة وأن اللغة ظاهرة اجتماعية حية وأن لها شروطاً في الصياغة لا بد أن يراعيها الفرد[٣].

ويذهب تمام إلى أن القيم الخلافية بين أبواب النحو هي السبب في اختلاف حركات الإعراب فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني، وهذا في الواقع مساهمه في نقد نظرية العامل، لأن القيم الخلافية إذا أثرت في السياق هذا التأثير لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة[٤]، ومن ثم فإن فهم المعنى لا يتوقف على الحركة الإعرابية فحسب وإنما هناك قرائن أخرى تساهم في إبراز المعنى وقد عرض لها في معظم كتبه.

وبذا تمام حسان يعتمد المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها وهكذا[٥].

وبذلك نلاحظ أن تماماً يرفض فكرة القول إن العامل هو المتكلم ويرى أن القيم الخلافية بين أبواب النحو هي السبب في اختلاف الحركات الإعرابية وأن العلامة الإعرابية لا تمثل سوى إحدى القرائن التي تكشف عن المعنى، ومن ثم فإنه لا عامل وإن اللغة منظمة من الأجهزة وكل جهاز متكامل مع الأجهزة الأخرى أما ما جاء به أصحاب اللغة بشكل عام حول نظرية العامل فنلاحظ عليه التوسع ونرجو أن تتضافر الجهود في وضع منهج محدد لدراسة هذه النظرية وتخليصها مما لا حاجة له.

---

[١] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات في اللغة العربية، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر، المغرب، ص٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٨.

[٣] تمام حسان، اللغة بين المعياريه والوصفية، مصدر سابق، ص ٥٣.

[٤] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ٢٤٠-٢٤١.

[٥] خليل عمايره، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك،ص٨٠+٨١

القـــــرائـــــن

أشار النحاة إلى القرائن في مواقع كثيرة من مؤلفاتهم واعتمدوا عليها في كثير من الأحكام إلا أنهـــا لـــم تسلك عندهم في نظام محدد فجاء ورودها قائماً ظاهراً من حدود تعريفاتهم للأبواب الـــنحوية إذ إن العلامة الإعرابية ليست كل التعريف إنما هي جزء دونه فالمبتدأ مثلاً يعرف بأنه الاسم الصريح أو المؤوّل بالصريح المرفوع العاري عن العوامل اللفظية، فالعلامة إذن جزء من تحديد المبتدأ وليست المميز الوحيد له[١].

وقـــد تـــناول الجرجاني (ت-٤٧١هـــ) في نظرية النظم تعاون القرائن النحوية في تحديد المعـــنى الـــنحوي المعين الذي يقصد به الدلالة على أمر ما، فرأى أن الكلمات في النص " يأخذ بعضها بحجز بعض " فيقول: " وهذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفســـاد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه[٢].

ويشير الجرجاني هنا إلى أهمية التعليق المتمثلة في تفكيك بنية الإسناد وبيان علاقات الكلم فـــيه ووجـــوب الاعـــتماد علـــى قرائن مختلفة لبيان المعنى، وقد وظف مصطلح التعليق لتفسير العلاقات السياقية في التراكيب الجملية وذلك تحت عنوان النظم.

والنظم عند عبد القاهر الجرجاني هو تأليف الكلام وفقاً لأبواب النحو المختلفة.[٣]

وممـــن قـــال بالقرائـــن ابـــن يعـــيش إذ قال: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهمـــا فالمبـــتدأ معتمد الفائدة، فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن

---

[١] احمد محمد كشك، " الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون لمحمد عيد "، عالم الكتب، المجلد السابع، العدد الثالث، ١٩٨٦م، ص ص ٣٨٤+٣٨٥.

[٢] عـــبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـــ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان وفايز الداية، دار قتيبة بدمشق، ١٩٨٣م، ص ٦٥.

[٣] وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ط١، دار الفكر، ١٩٨٣م، ص٥٦.

الـــنطق بأحدهمـــا فـــيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز ألا تأتي به ويكون مراداً حكماً أو تقديراً "[١].

وقد أشار الرضي (ت-٦٨٦هـ) أيضاً إلى أن الإعراب الظاهر قرينة لفظية حيث قال: " إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لا لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب، لمانع، والقرائـــن اللفظية، والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي، والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تـــابع أحدهمـــا أو كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف، واتصاله علامة الفاعل بالفعل نحو ضـــربت موسى سلمى، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه، والمعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك[٢].

وقـــد تنبه ابن خلدون لفكرة القرائن في الكلام في فصل (أن لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايـــره للغـــة مضر وحمير) فهو يتحدث عن لغة العرب لعهده فيقول:" وذلك أنا نجدها في بيان المقاصـــد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضري ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد ومن ثـــم فـــإن فقـــد العلامة لا ينبئ عن خطورة وأن ذلك من خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب"، ويـــتحدث عـــن ســـلامة لغة هذا العهد وإبانتها مبيّناً أن التفريط في العلامة الإعرابية لا يقلل من شـــأنها. ومما يدل على إشارته إلى فكرة القرائن في إثبات صفة لغة عصره قوله:" وكل معنى لا بـــد وإن تكتـــنفه أحوال تخصه فيجب أن تعد تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر مما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما ما في اللسان العربي فإنمـــا يـــدل عليها بالحروف غير المستعملة"، ثم يشير إلى القرائن قائلاً: " ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللســـان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض به عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه تكون لها قوانين تخصُّها ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر"[٣].

---

[١] ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ج١، عنيت بطبعة ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير عبده آغا الدمشقي، ص ٢٣٩.

[٢] الرضي، شرح الكافية، ج١، دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة، ص ص٧٢-٧٣.

[٣] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مصدر سابق، ص ص ٥٥٠-٥٥٧.

لقـد فطـن ابن خلدون إلى أن هناك قرائن أخرى سوى العلامة الإعرابية تسهم في إبانة المعـنى وفـي بيان الباب النحوي إذا ما فقدت هذه العلامة الإعرابية ومن ثم يجب استقراء هذه الأحكـام لنتوصل إلى هذا المعنى أو إلى الباب النحوي وقد يساء فهم ما قصد إليه ابن خلدون إذ قد يفهم أنها دعوة منه إلى إلغاء العلامة الإعرابية أو التقليل من شأنها ولكن اعتقد أن الحقيقة غير ذلـك إذ هـو يلفت النظر إلى وجود ضمائم أخرى وإشارات وعلامات تدل على معنى الجملة إن حدث وفقدت العلامة الإعرابية وأنه يدعو إلى حصر هذه الدلائل وإبانتها لتقف إلى جانب العلامة الإعرابية في الكشف عن المعنى المقصود.

وفي ضوء هذه الإشارات عند هؤلاء العلماء القدامى حول تضافر القرائن أخذ تمام حسان فكرة التعليق من الجرجاني وبنى عليها نظرية تضافر القرائن وقد قال تمام حسان في ذلك: " لعل أذكـى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهـر الجرجاني صاحب مصطلح" التعليق"[١]، ومن ثم فالتعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربـي وأن فهـم التعلـيق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[٢]". ومن ثم فإن في الجملة عدداً من القرائن تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع.

أما القرائن كما ذكرها تمام حسان فهي[٣]:

١- **مقالـية** وتنقسم إلى معنوية ولفظية، وتشمل المعنوية (الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، والمخالفة أما اللفظية فتشمل: الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة والنغمة.

٢- **حالية:** تعرف من المقام.

أما مصادر هذه القرائن فهي:

١- النظام الصوتي.

٢- النظام الصرفي.

٣- النظام النحوي.

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٨٦.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ١٨٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٩٠.

٤- النظام السياقي.

٥- الدلالة الحالية[١].

لقد تحدث تمام عن القرائن وخلص إلى أن المعنى النحوي يفسر من خلال تضافر مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية والحالية، وسنعرض لهذه القرائن وفق ما جاء بها تمام حسان.

١- **القرائن المعنوية**[٢]: وتشمل الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة:

أ. الإسناد: هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، أو نائبه، وتصبح هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل.

ب. التخصيص: هو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها كالتعدية والغائية والمعية والظرفية والتحديد والتوكيد والملابسة والتفسير والإخراج والمخالفة، وهي قرائن يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، فإذا قلنا: ضرب زيد عمراً، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه خصص بوقوعه على عمرو، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على أطلاقه، وإذا قلنا أتيت رغبة في لقائك فقد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهو قيد الغائية.

ج. النسبة: وهي قيد عام على علاقة الإسناد وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ومعنى النسبية غير معنى التخصيص، لأن التخصيص تضييق والنسبة إلحاق أي ليس فيها تقييد، ويدخل في النسبة معاني حروف الجر ومعنى الإضافة، وقد اعتنى النحاة القدماء بالحروف الدالة على المعاني فشرحوا ما تفيده معاني حروف الجر من تعليق، على أن التعليق بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن فإذا قلنا جلس زيدٌ على الكرسي فالكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالمعنى.

د. التبعية: هي قرينة معنوية وتندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال وتتضافر معها قرائن أخرى لفظية كالمطابقة وأشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية، وهناك قرينة أخرى وهي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً.

---

[١] تمام حسان، الخلاصة النحوية، مصدر سابق، ص ص٢٢+٢٣.

[٢] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ١٩١-٢٠٤.

هـ. المخالفة: هي قرينة معنوية تشير إلى الاختصاص فقولنا:

نحنُ العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.ونحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر ولو اتحد المعنى لا تحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة (المخالفة) بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص.

القرائن اللفظية:

١- العلامة الإعرابية: لقد كانت العلامة الإعرابية أو فر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، إلا أن العلامة الإعرابية وحدها لا تكفي في تحديد المعنى إذ لا بد من تضافر القرائن لبيان المعنى.

٢- الرتبة: الرتبة نوعان: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة، ومن الرتب المحفوظة تقدم الموصول على الصله والموصوف على الصفة، والفعل على الفاعل، وأدوات الشرط والجزم والنفي والاستفهام وغيرها ومن الرتب غير المحفوظة تقدم المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول والفعل على المفعول..الخ، وقد تكون الرتبة غير المحفوظة هي القرينة الوحيدة التي تكشف علاقة الإسناد ولا سيما في المبنيات وما لا تظهر عليه الحركة، نحو (ضرب موسى عيسى) إذ أن موسى هنا فاعل وعيسى مفعول به.

٣- الصيغة: هي المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات، وهي قرينة لفظية تقوم ببيان المعنى النحوي فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل مثلاً يطلب فيها أن تكون أسماء لا أفعالاً ولذلك لا يتوقع أن يجيء الفاعل غير اسم.

٤- المطابقة: مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر، والمطابقة تقوي الصلة بين المتطابقين ومن ثم فهي توثق الصلة بين أجزاء التركيب ودونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال، وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية، والشخص والعدد، والنوع، والتعيين، وتبدو أهمية المطابقة كقرينة على المعنى المراد من خلال المثال التالي:

الرجلان الفاضلان يقومان.

١. إذا أزلنا المطابقة في الإعراب أصبحت الجملة: الرجلان الفاضلين يقومان.
٢. وإذا أزلنا المطابقة في الشخص أصبحت الجملة: الرجلان الفاضلان تقومان.
٣. وإذا أزلنا المطابقة في العدد أصبحت الجملة: الرجلان الفاضل يقومون.
٤. وإذا أزلنا المطابقة في النوع: أصبحت الجملة: الرجلان الفاضلتان يقومان.
٥. وإذا أزلنا المطابقة في التعيين: أصبحت الجملة: الرجلان فاضلان يقومان.
٦. وإذا أزلنا المطابقة في جميع ذلك: أصبحت الجملة: الرجلان فاضلات أقوم.

إن وجـــود المطابقة يساعد في إدراك المعنى وعدم المطابقة يذهب بعلائق الكلمات ويزيل المعنى المقصود.

٥- الـــربط: ويدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر وللربط أثر في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام ويتم الربط بين الموصول وصلته، والمبتدأ وخبره والحال وصاحبه والشرط وجوابه... الخ، ويكون الربط بالضمير وينبغي في الضمير العائد أن يطابق ما عاد عليه من حيث الشخص والعدد والـــنوع، ويكون الربط بالحرف كالفاء الواقعة في جواب الشرط ويكون الربط أيضاً بإعادة اللفظ نحو قولنا " الشرق شرق والغرب غرب لا يلتقيان " وإعادة المرجع بلفظه أقوى من إعادة ضميره عليه لأن لفظهُ أقوى من الكناية عنه. ويكون الربط بإعادة معنى اللفظ نحو " محمد شفيعي نبي الله " فكـــان الكلام الذي قبل البيان على نية التمام ثم البيان للإيضاح فكان من قبيل الربط ويتم الربط بـــالعهد الذكري نحو (زيد نعم الرجل) وقد يستخدم اسم الإشارة كأداة ربط مثل قوله تعالى:" يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ" (١).

٦- التضام: هو أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام عندها (التلازم) وقـــد يتنافى معها فلا يلتقي به فيسمى (التنافي)، والتلازم يكون كالموصول وصلته وحرف الجر ومجروره وحرف العطف والمعطوف، ولكن إذا عرض عارض جاز حذف هذين العنصرين ولا بـــد مـــن قريـــنة دالة على المحذوف كحذف المبتدأ أو الخبر وحذف الصفة وحذف المضاف أو المضـــاف إليه وقد يتم الفصل بين المتلازمين ولكن يبقى التضام قرينة لفظية ذات أثر في انسجام العناصر النحوية.

٧- الأداة: وهـــي مبـــنى صرفي يؤدي وظائف معينة في التركيب النحوي وهي نوعان: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل، والثاني الأدوات الداخلة على المفردات وتستخدم الأدوات في التعليق إذ إن معناها وظيفي وليس معجمياً.

٨- الـــنغمة: هي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، ولكل جملة صيغة تنغيميه خاصة فجملة الاستفهام تختلف عن جملة النداء وجملة النداء تختلف عن جملة النفي.

أثر القرائن في إيضاح المعنى:

يرى تمام حسان أن القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظـــيّهما ولا تعطـــي للعلامـــة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام،

فالقرائـــن كلهـــا مســـؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالـــة على معنى وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه، لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات بل كما يأتي المركب الكيماوي من عناصر مختلفة، أي أنـــه إذا صح أن تسمى مفردات القرائن عند إرادة التحليل فإن الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئاً، ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسميها (وضوح المعنى) ويسميها اللغويون (أمن اللبس) وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيماوي من العناصر إذ لا يشبه منها واحداً بمفرده[١]، ولو حدث أن دلت ظاهرة واحدة بمفردها على معنى بعينه لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية[٢].

ويعلـــق حلمي خليل على قول تمام حسان بتضافر القرائن في إيضاح المعنى بأن التحليل الـــنحوي عـــند تمـــام حسان شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية، تبدأ من الفونيمات ثم المورفـــيمات وتنتهي إلى التركيب في وحدة أكبر، وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعي تنشأ منه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغوية المكونة للتركيب وهي جزء من هذه العلاقات السياقية، ولكن تحليل هذه العلاقات ورصدها وتصنيفها لا يؤدي إلى المعنى المقالي فقط ويبقى بعد ذلك جزء هام من المعنى لا يكتمل إلا بالسياق الاجتماعي[٣].

ويشير حلمي خليل هنا إلى أن التحليل النحوي عند تمام حسان شبيه بما هو عند فيرث من حيث تكونه من شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية وسياق اجتماعي، إذ دعا فيرث إلى تحليل المعنى اللغوي إلى عناصره الرئيسة من جهة ووجوب الاعتماد على المقام لكشف ظروف الكلام وملابساته من جهة أخرى[٤].

وفـــي رأيـــي أن تمام حسان وإن كان قد تأثر بنظرية السياق عند فيرث فإنه علينا أن لا ننسى أن علماء العربية هم أصلاً أصحاب هذه النظرية ولا سيما في ذلك المقام وأثره في إيضاح المعنى، كما يجب ألا ننسى أن علماء العربية أيضاً قد أشاروا إلى هذه القرائن وأثرها في إبراز المعنى ومن ثم إذا كان هناك تأثر فلم لا يكون تمام حسان قد أخذ هذه البذور المتناثرة وجمعها من

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٣.

(٣) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(٤) أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

مصـــادرها العربـــية ومـــن ثم عمقها في ضوء الدراسات الحديثة فأنتجت تلك النظرية المعروفة بنظرية القرائن.

القرائن تغني عن العوامل:

يرى تمام حسان أن فهم القرائن المقالية تغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة إذ إن النحاة حين قالوا بالعامل النحوي اتجهوا إلى إيضاح قرينة واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، ومن ثم كان اتكالهم على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى النحوي. ومما يدل على شدة اهتمامهم بهذه العلامة أطلاقهم على تحليل النص تحليلاً نحوياً اسم (الإعراب) [١].

وقد ذهب تمام حسان أيضاً إلى أن إدراك حقيقة تضافر القرائن على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي وأن القرينة تسقط عندما يغني غيرها عنها تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه أو عده شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو خطأ، ففي قوله تعالي: " إن هَذَان لَسَاحِرَانِ "[٢] يرى تمام حسان أنه من خلال إدراكنا لظاهرة تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض، أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ (هذان) لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم إن ومن ثم لم يعد للعلامة الإعرابية أهمية للاحتفاظ بها[٣]، وكذلك قول العرب: "خَرَقَ الثَّوبُ المسمارَ" فقد اعتمد العرب على القرينة المعنوية وهي (الإسناد) وأهملوا الحركة في إيضاح المعنى إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار فعُلم أيهما فاعل وأيهما مفعول[٤].

وقد ذكر تمام حسان أنه يمكننا الاستغناء عن دلالة العلامات الإعرابية إذا ما استمعنا إلى نشرة الأنباء مثلاً أو خطيب أو متكلم، إذ إننا نستطيع أن نفهم الكلام الذي يقال على الرغم مما نسمعه من أخطاء في الإعراب ولكننا ندرك علاقات الكلمات بعضها مع بعض لا فرق في ذلك بين أمي منا ومثقف، فنعلم من قول المذيع مثلاً :" أجمعت وكالات الأنباء على أن الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيراً نووياً "، المعنى العام وذلك من خلال قرائن أخرى أغنت عن الحركات الإعرابية[٥].

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٣١+٢٣٢.

[٢] طه، الآية ٦٣.

[٣] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٢٤٠.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

[٥] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

وفيما أشار إليه أخيراً تمام حسان وبالرغم مما يبدو عليه من صحة إلا أنني أعتقد أن هذا الفهم للمعنى قد يكون في حدود ضيقة، وقد يكون فهماً عاماً للمعنى ومن ثم فماذا يقول الاستاذ تمام في قوله تعالى:" إنَّما يَخشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العلماءُ "[١]، وقوله: " أنّ الله بريءٌ من المُشركينَ ورسُولُهُ "[٢]، وكيف ستفهم معاني هذه الآيات لولا العلامات الإعرابية، وربما يكون قد فات الأستاذ تمام أن حديثه الأخير قد يتيح فرصة ويفتح باباً لدعاة العامية لاتخاذه حجة في دعوتهم للعامية.

الترخص في القرائن:

يرى تمام حسان[٣] أن بعض القرائن قد تغني عن بعض عند أمن اللبس لأن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام وللفهم، وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام والفهم وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات فنية ونفسية، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه، ثم يذكر أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة من التراث العربي، ومن ذلك:

١- العلامة الإعرابية: يقول: قالت العرب: خرقَ الثوبُ المسمارَ فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد) وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول.

٢- الرتبة: يتضح الترخص في الرتبة أولاً في عدم حفظها والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو وكذلك عندما تغني عنها القرائن الأخرى في قول الشاعر: عليك ورحمة الله السلام.

فالذي أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا:

أ- ما بين المتعاطفين من شدة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل وذلك هو التضام.

ب- حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

ج- توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر مما جعله لا يزال في حيز الجملة.

٣- مبنى الصيغة: ويبدو الترخص في الصيغة فيما نجده كثيراً في الرجز من نحو قوله:

الحمد لله العلي الأجلل (والمقصود الأجل).

---

[١] فاطر، الآية ٢٨.

[٢] التوبة، الآية ٣.

[٣] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٧.

٤- المطابقة: والمطابقة تكون في الشخص والنوع والعدد والتعيين والعلامة الإعرابية ومن أهمال المطابقـــة في النوع مثلاً: أن الصفات التي لا يوصف بها إلا المؤنث يترك تأنيثها لعدم توهم أنها لمذكر ومن ذلك حائض وطالق وناشز ومرضع الخ.

٥- الـــربط: يعد عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة ولكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى فيصـــبح المعـــنى واضحاً دون الحاجة إلى الضمير الرابط ومن ذلك قوله تعالى " وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً "[١]، أي فيه.

٦- التضام: من أمثلة الترخص في التضام باعتباره قرينة: كل ما دلت عليه قرينة أمكن حذفه مثل حـــذف المضاف والموصوف والمبتدأ أو الخبر والفعل ... الخ والحذف أسقاط قرينة أغنت عنها قرائن أخرى.

٧- الأداة: قـــد تسقط الأداة ويبقى ما بعده مفهوماً بواسطة قرائن أخرى مثل قرينة النغمة كما هو في بيت عمر بن أبي ربيعة الذي يقول فيه:

ثُـــمَّ قالـــُوا تُحِبُّهـــا؟ قُلـــْتُ بَهـــْراً عَـــدَدَ النَّجـــْمِ وَالحَصـــَا وَالتـــُّرابِ[٢]

قد أسقطت أداة الاستفهام هنا ولكن النغمة أغنت عنها.

٨- النغمة: قد تسقط قرينة النغمة لوضوح الكلام بدونها كحالك حين تقرأ قوله تعالى: " أأنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللهِ"[٣] فإنك لو وقفت عند لفظ الجلالة: فإنك لا تقـــف في التلاوة بنغمة الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادي ولا يحس السامع غرابة في ذلـــك كمـــا يحسها لو سمع منك جملة " هل رأيت محمداً ؟ " بنغمة التقرير التي في (قد رأيـــت محمداً)، ويذكر تمام حسان[٤] أنه قد ترتب على عدم اعتراف النحاة بمبدأ جواز الترخص أمور منها:

١. الطعن على العرب الفصحاء.

٢. كثرة القول بالشذوذ والندرة والقلة.

٣. اللجوء إلى التخريج على أصول لا تنسجم مع الشواهد لبعد متناولها منها.

ويجعـــل تمام حسان الترخص في القرائن حصراً في أصحاب السليقة قديماً حيث يقول:" لـــيس لأحد من المتأخرين أن يترخص في هذه القرائن، ولو قد عمد إلى الترخص فيها لكان ذلك

---

[١] البقرة، الآية ١٢٣.

[٢] عمـــر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، تقديم فايز محمد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٧٣.

[٣] المائدة، الآية ١١٦.

[٤] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية، مصدر سابق، ص ٤٨.

منه من قبيل الخطأ، لأن الرخصة النحوية مرهونة بمحلها، فلا تعد أصلاً يقاس عليه، ومعنى هذا أن على المتأخرين من مستعملي اللغة أن يلتزموا الاستعمال الأصولي لا يتعدونه وذلك بالمحافظة على استعمال القرائن النحوية بحسب قواعد استعمالها، أي أن غرض الاستعمال الأصولي هو ضمان الصحة، ولا يعنيه أن يضمن أموراً غيرها كالجمال مثلاً[١].

أشاد بعض اللغويون بنظرية القرائن التي جاء بها تمام حسان، ومن هؤلاء مصطفى حميدة إذ رأى أنها من أهم ما كتب في الدرس اللغوي الحديث، لأنها أول نظرية شاملة متكاملة تقدم وصفاً لأنظمة اللغة وعلاقة كل نظام منها بالأنظمة الأخرى، كما تقدم منهجاً قائماً على المعنى لدراسة تلك الأنظمة[٢]، كما أشاد بها أيضاً محمد حماسة [٣].

ومن جانب آخر ذهب محمد صلاح الدين إلى أن تمام حسان اتجه في دراسته للنظام النحوي إلى المعنى وأن خلاصة النحو عنده قرينة وتعليق ومن ثم فإن تمام حسان وإن لم يصرح فإنه يتجه في الدراسة النحوية اتجاهاً بلاغياً يتركز على المخاطب أولاً ثم على المتكلم، يهمه أن يعرف طرق المتكلم في وضع رموز البلاغ، ويرى محمد صلاح الدين أننا لو أمعنا النظر في قرائن التعليق المعنوية التي كانت أساس التبويب عند تمام حسان لوجدناها أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع قد تنكرت بزي جديد فقرينة الإسناد فيها المسند والمسند إليه وقرينة التخصيص فيها المفاعيل والتمييز والحال، وقرينة النسبة فيها الإضافة إلى الاسم وإلى الحرف وقرينة التبعية فيها التوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل [٤].

نظرية القرائن عند تمام حسان ودروها في إيضاح المعنى جاءت امتداداً لجذور قديمة نبتت في بقاع متفرقة من مؤلفات النحاة واللغويين وقد تكون هذه النظرية فاعلة وجيدة إذ تعمل على ربط أنظمة اللغة بعضها ببعض وتقوي عراها فتأتي منظومة بديعة مفهومة المعاني لا لبس فيها، ومن ثم ليس من الخطأ عند دراسة التركيب النحوي من أخذ هذه القرائن بعين الاعتبار ليأتي تحليل المعنى أقوى وأوضح، ولا سيما أننا كما تقول حورية الخياط: (لو تأملنا جيداً قواعد نحونا العربي لرأيناها تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية معاً.[٥]

---

[١] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية، مصدر سابق، ص ١١٥.

[٢] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر يونجمان، ص٥.

[٣] محمد حماسه، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م، ص٢٨٤.

[٤] محمد صلاح الدين الشريف، " النظام اللغوي بين الشكل والمعنى "، مصدر سابق، ص ص٢١٤-٢١٨.

[٥] حورية الخياط، " إعادة بناء مفاهيم النحو "، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد ٧٣، ج٤، دمشق، ص ٩٧٣.

الزمن والجهة:

تناول النحاة القدماء الفعل بالدراسة فقسموا الفعل من حيث الزمن إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، فربطوا الزمن بصيغة الفعل ودرسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي فجاء الفعل ماضياً ومضارعاً وأمراً، فابن السراج (ت-٣١٦هـ) يقول[١]: "أن الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان، إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل... فالماضي كقولك (صلى زيد) يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان أو الحاضر نحو قولك (يصلي) يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر أو المستقبل نحو سيصلي، يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل ".

والأفعال التي يسميها النحويون (المضارعة) هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه مت الزمان ولما يستقبل ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد.

وقال المبرد (ت-٢٨٥هـ) :" أن الزمان خاص وعام يتصل به الفعل، وذلك أن الفعل إنما بُني لما مضى من الزمان ولما لم يمض، فإذا قلت: ذهب – عُلم أن هذا فيما مضى من الزمان وإذا قلت سيذهب، عُلِمَ أنه لما لم يأت من الزمان، وإذا قلت: هو يأكل، جاز أن تعني ما هو فيه وجاز أن تريد هو يأكل غدا "[٢].

أما السيوطي [٣] فيقول في تقسيم الفعل :" فالفعل ماضٍ ... وأمر.... ومضارع "، الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع... أحدها: الماضي... الثاني: الأمر... الثالث: المضارع...

زمان المضارع: في زمان المضارع خمسة أقوال:

أحدها أنه لا يكون إلا للحال، لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

---

[١] ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ج١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ص ص ٣٨+٣٩.

[٢] المبرد، المقتضب، ج٢، مصدر سابق، ص٢٧٥.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، ج١، مصدر سابق، ص ص١٥-٢٤.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل:

الثالث: أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما.

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال.

الخامس: عكسه لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال.

حالات المضارع:

للمضارع أربع حالات:

أحدها: أن يترجح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرداً.

الثاني: أن يتعين فيه الحال وذلك إذا اقترن بـــ (الآن) وما في معناه كـــ (الحين) والساعة و(آنفاً) أو نفي بـــ (ليس) أو (ما) أو (إن) لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء).

الثالـــث: أن يتعين فيه الاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً له، أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني، فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا)، وإضافة (إذا) إلى الثاني.

الرابع: أن ينصرف معناه إلى المضي، وذلك إذا اقترن بـــ (لم) أو (لمّا).

حالات الماضي:

للماضي أربع حالات:

أحدها: أن يتعين معناه للمضي، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت أو اشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود.

الثالـــث: أن ينصرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلا فعلت، أو لما فعلت، أو وعداً نحو " إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ "[1] أو عطف على ما علم استقباله نحو " وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ "[2] أو نفي بـــ (لا) أو (أن) بعد قسم نحو (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده)، أي: ما يمسكهما.

الـــرابع: أن يحتمل الاستقبال والمضي، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: سواء علي أقمت أم قعدت.

ولأن الزمن الصرفي لا يغني شيئاً عن إرادة فهم الزمن نشط النحاة المعاصرون في بيان ثراء النحو العربي بالأزمنة المختلفة، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس إذ درس الفكرة الزمنية في اللغة

---

(١) الكوثر، الآية ١.

(٢) النمل، الآية ٨٧.

فتوصـــل إلى أن مسلك معظم اللغات في الربط بين الأساليب والفكرة الزمنية مسلك بعيد عـــن الناحـــية المنطقية، وقال:" أننا إذا فكرنا في الفكرة الزمنية تفكيراً منطقياً أدركنا أن الماضي يلتقي بالمستقبل عند الزمن الذي نسميه الحاضر وأن الزمن الحاضر نقطة اتصال ليس من السهل تحديد مداها أن كلمة مثل (الآن) كلمة غامضة عسيرة التحديد، وأن الأحداث الماضية تختلف أيضاً فـــي زمنها حين يقارن بعضها ببعض فمنها ما يسبق هذا الماضي ومنها ما يليه وكذلك المستقبل وأحداثة حين يقارن بعضها ببعض، فهناك أحداث مستقبلية يمكن أن يكون قبلها أحداث ويمكن أن يكـــون بعدها أحداث وكلها في الزمن المستقبل، ومن هنا نشأ ذلك التقسيم الزمني المسمى بالتقسيم الســـباعي عـــند كثـــير من المحدثين، قبل الماضي- الماضي – بعد الماضي – الحاضر – قبل المســـتقبل – المســـتقبل – بعـــد المســـتقبل ". ويرى أنيس أننا لو نظرنا فيما يقوله النحاة العرب لوجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين الصيغة والزمن، فيقسمون الأزمان إلى ثلاثة: الماضي والحال والمســـتقبل، ولمـــا رأى نحاة العرب ثلاث صيغ للفعل اختصوا كلاً منها بزمن من تلك الأزمنة الثلاثة، وجعلوا الفعل المسمى بالماضي لكل حدث مضى وانتهى أمره إلا أن دخول (قد) على هذا الفعل يقربه من زمن الحال، كما جعلوا الأمر للزمن الحالي، وخصصوا المضارع بالمستقبل ولا ســـيما حين يتصل بالسين أو سوف وفي قليل من الأحيان جعلوه للحال أيضاً، حين تقوم قرينة في الكـــلام كاستعمال (ما) النافية مع الفعل، مثل: (وَمَا تَدري نَفسُ بأي أرضٍ تَموُتْ "، ومن ثم فإن النحاة حين رأوا الخلل يتسرب إلى تقسيمهم من نواح عدة، بدأوا كعادتهم يحملون الكلام العربي ما لـــيس مـــنه، ويتأولون من النصوص الصحيحة ما ليس بحاجة إلى تأويل أو تخريج فإذا استعمل الماضـــي مكـــان المضـــارع قالوا لحكمة أرادها المتكلم أو الكاتب وإذا استعمل المضارع مكان الماضي التمسوا في هذا نكته بلاغية[١].

ويدعـــو أنـــيس هنا إلى ضرورة الفصل بين الفكرة الزمنية وبين تخصيصها بصيغة من صـــيغ الفعـــل، وقـــد يريد أنيس هنا دراسة صيغ الأفعال منفردة دون ربطها بزمن معين ويجب التميـــيز بيـــن نوعين من الزمن، الزمن الصرفي الذي تقدمه جداول التصريف الفعلي عن طريق اللواصـــق والزمـــن الـــنحوي الذي تقدمه التراكيب الإسنادية التي تضم الأفعال وهي في السياق النحوي، ومن ثم فليس شرطاً أن تدل فَعَلَ دائماً على الماضي ويَفْعَلُ على المضارع ولا يجوز أن يبقى النحاة على إعراب الأفعال كما هي وإن تغيرت الأزمنة الدالة عليها.

---

[١] انظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٦٦-١٧٥.

ومن ثم يذهب أنيس إلى أن قول النحاة في مثل الفعل (أتى) بأنه يعبر عن الزمن الماضي، أمر لا تحتمله النصوص العربية وتأباه أساليب اللغة، ومن ثم فلا بدّ من الفصل بين الفكرة الزمنية وبين تخصيصها بصيغة من صيغ الفعل[١].

وقد ذكر مهدي المخزومي[٢] في كتابه في النحو العربي قواعد وتطبيق أقسام الفعل من حيث دلالته على الزمن فجاءت على النحو التالي:

١- ما كان على مثال (فَعَلَ) وهو ما يسمى بالفعل الماضي ويدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمن الماضي وله دلالات زمنية مختلفة.

أ. أنه يدل أحياناً على وقوع الحدث في الماضي مطلقاً، أي الماضي القريب، والبعيد، والمتوسط،

ب. يدل على وقوع الحدث في زمان مضى وانقطع بناؤه: كان فَعَلَ، كانَ قدْ فَعَلَ، قد كانَ فَعَلَ.

ج. يدل على وقوع الحدث في زمان متصل بالحاضر غير منقطع عنه، وبناؤه (قد فَعَلَ).

٢- ما كان على (يَفْعَلُ) وهو ما يسمى بالفعل المضارع ويدل في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلم وقد يستعمل للدلالة على وقوع الحدث في المستقبل، وذلك:

أ. إذا صحبه ما هو نص على المستقبل، كالسين، وسوف، نحو سيكتب الطالب محاضرته، وسوف يهطل المطر.

ب. إذا كان منصوباً نحو، لن يهطل المطر، يعجبني أن يهطل المطر.

وقد يستعمل (يَفْعَلُ) للدلالة على وقوع الحدث في الماضي وذلك إذا اقترن بالحرف (لم) و (لمّا) نحو لَمْ يَهْطل المطر، لمّا يَهْطل المطر.

ويرى المخزومي أن هناك فرقاً بين الفعلين بالرغم من إشارتهما إلى الزمان الماضي وذلك أن الأول يدل على عدم هطول المطر في الماضي المطلق، وأن الثاني يدل على عدم هطول المطر في الماضي المتصل بالحاضر.

٣- ما كان على مثال فاعل وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل ويسميه الكوفيون الفعل الدائم، وهو فعل حقيقة في معناه وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه، وقد يخلص (فاعل) للماضي، وذلك إذا أضيف إلى ما بعده، نحو أنا كاتب

---

[١] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مصدر سابق، ص ١٧٤.

[٢] مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مصدر سابق، ص ص٢١-٢٣.

الرسالة، ومعنى هذا أنا كتبت الرسالة وقد يخلص للمستقبل، وذلك إذا نون نحو، أنا كاتبٌ رسالة، ومعنى هذا: أني ساكتبها[١].

وقد أشار إلى هذا من قبل كل من أبن قتيبة (ت-٢٧٦هـ) والزمخشري (ت-٥٣٨هـ) وغيرهما.

ويلاحظ على كلام المخزومي إشارته إلى أنه لا دلالة لصيغة فاعل على زمن معين إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول، وبهذا فهو يقر أن (فاعل) بنفسه غير موصول بما بعدة من لوازم لا يدل على زمان معين. إذاً فما وجه القول عند المخزومي بأنه دائم ولفظ دائم يعني فيما يعني المستمر الذي يتطلب فسحة زمنية طويلة في حين أن (فاعل) تتصرف إلى الحال والاستقبال في حال نصبه للمفعول وإلى المضي في حال إضافته ومن هنا فلا نعلم وجهاً لإلتزام المخزومي بـ (دائم) [٢].

ويشير المخزومي إلى أن الإضافة والتنوين في (فاعِلٍ) في المثالين السابقين، ليسا كالإضافة والتنوين في الأسماء وذلك:

١. لأن إضافة (فاعل) إلى ما بعده (كاتبُ الرسالة)، ليست إضافة حقيقية، ولا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً.

٢. لأن التنوين فيه ليس هو تنوين التمكين الخاص بالأسماء، ولكنه تنوين يعبر به عن معنى، أو عن زمان بعينه، وهو المستقبل: كاتبٌ (رسالة).

ويقول المخزومي[٣] إن هناك أبنية أخرى من أبنية الفعل وهي ما دل على طلب إحداث الفعل، وهو ما كان سمي بفعل الأمر وله بناءان:

١- بناء (افعَلْ) وما على مثاله.

٢- بناء (فَعالِ) بفتح الفاء وكسر اللام.

وهذا الفعل ببناءيه لا يدل على وقوع حدثٍ في زمن من الأزمان، ولكنه طلب محض، يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً.

وفي سياق هذا الحديث عن فكرة الزمن في اللغة تظهر جهود تمام حسان[٤] في هذا المجال فيفرق بداية بين اصطلاحات ثلاثة هي: الزمان، والزمن، والجهة، فقصد بالزمان الوقت

---

[١] مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مصدر سابق، ص ص ٢٣-٢٥.

[٢] أنظر إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ص ٣٩-٤٥.

[٣] مهدي المخزومي، في النحوالعربي قواعد وتطبيق، مصدر سابق، ص ص٢٣-٢٥.

[٤] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٩.

الفلسفي الذي ينبني على الماضي، والحاضر والمستقبل، ويعتبر قياساً لكمية تجربه في الرياضة أو الطبـــيعة، أو الفلســـفة ويعبر عنه بالتقويم، والإخبار عن الساعة، وتتوجه إليه النظرية المعروفة بنظرية حد السكين التي تقول: (إن الزمان إما ماضٍ، أو مستقبل، ولا وجود للحاضر، ويقابله في الإنجلـــيزية (time)، أما الزمن فهو الوقت النحوي الذي يعبر عنه بالفعل الماضي، والمضارع، تعبـــيراً لا يســـتند إلى دلالات زمانية فلسفية، وإنما ينبني على استخدام القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة، في الدلالة على الحقائق اللغوية المختلفة، ويقابل الزمن في الإنجليزية كلمة (tense)، أما الجهـــة فيقصد بها ما يشرح موقفاً معيّناً في الحدث الفعلي، ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل ويقابلها في الإنجليزية (aspect).

ومن ثم فالزمان والزمن ليسا مترادفين، لأن الزمان يدخل في دائرة المقاييس والزمن يدخل دائرة التعبيرات اللغوية.

وقد فرق تمام حسان أيضاً بين الزمن النحوي والزمان على النحو التالي:

أ- الزمـــن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف، والزمن بهذا المعنى يختلف عما يفهم منه في الصرف إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفاً بالحدث ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن.

ب- زمـــان الاقتران الذي يكون بين حدثين وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمانية وهي:(إذ، وإذا، ولمـــا، وأيـــان، ومـــتى)، وهذا المعنى وظيفي كالزمن النحوي ولكن الفرق بينهما هو إفادة الاقتران وعدمها.

ج- زمـــان الأوقـــات وهو المستفاد من الأسماء التي تنقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها فيكون ذلك لها من باب تعدد المعنى للمبنى الواحد، ومن هذه الأسماء:

- المصادر المسبوقة لبيان الأوقات نحو آتيك قدوم الحاج.
- صيغة اسم الزمان نحو أتيك مقدم الحاج.
- بعـــض الأسماء المبهمة الدالة على أوقات أو ما أضيف إليها كأسماء المقادير مثل (كم ساعة بقيـــت هـــناك؟ وأسماء الأعداد نحو خمسة أيام وثلاث ليال وأسماء الأوقات كحين ووقت وساعة ويوم الخ، وكذلك قبل وبعد ودون ولدن وعند وبين ووسط.
- بعض أسماء الأزمنة كالآن وأمس وسحر ومساء وصحوة وعشية وغدوة.

ومـــن ثـــم فالذي يرتبط بالحدث ارتباطاً وثيقاً من هذه المفاهيم الثلاثة هو الزمن النحوي الذي هو زمـــن وقـــوع الحدث و الزمان الاقتراني الظرفي الذي هو زمان اقتران حدثين والمعنى في كلتا

الحالتيــن معــنى وظيفــي، أمــا في الطائفة الثالثة فالزمان مستفاد من اسم الوقت والمعنى هنا معجمي[١].

وأوضــح مــا يفرق بين الزمن والزمان هو أن الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس باطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، إذ يعتبر الزمن النحوي جزءاً من معنى الفعل[٢].

ويذهــب تمام إلى أن النحاة العرب حين نظروا في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في الســياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى حين يكون معناه في السياق الاستقبال، ولكنهم عــند التطبيق أخذوا يواجهون المشكلات، فلما نسب النحاة المضي دائماً إلى صيغة (فَعَلَ) وقبيلها ونسبوا الحال أو الاستقبال دائما إلى صيغتي (يَفْعَل) و (أفْعَل) وقبيلهما نظروا في الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة فلم يجدوا هذه الدلالات الزمنية تتأثر تأثراً كبيراً بعلاقاتها في السياق، ولكنهم عند نظــرهم إلــى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفي قد يدل على المضي، كما وجدوا أن صيغة (فَعَلَ) في الجمل الإنشائية تفيد الاستقبال في التحضيض والدعاء والشرط، ولما لهذه القواعد من مكانة عندهم لم يحاولوا إعادة النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق وإنما أخذوا ينسبون هذا الاختلاف إلى الأدوات، فقالوا: إن (لم حرف قلب وإن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان[٣].

وقــد أشــار أيضــا إلى عدم عناية القدماء بالفعل وأزمنته كعناية المحدثين الآن إبراهيم السامرائي، عازياً ذلك إلى إن القدماء كانوا يرون أن الفعل صاحب العمل وهو قوي بل هو أقوى العوامــل. أما أصحاب النظر اللغوي الصحيح من المحدثين فينكرون هذه المعرفة القديمة ويرون أن الفعــل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة وهو لا يعدو أن يكون حدثاً يجري على أزمنة مختلفة تختلف في المضي كما تختلف في الحال والاستقبال[٤].

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق ص ص ٢٤١+٢٤٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٤٢.

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص٢٤٢-٢٤٣.

[٤] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مصدر سابق، ص ١٥.

ويخلـــص حســـان إلى أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي وأنه كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، وهذا يعني انه لا بد للنظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة لأن معنى الزمن الصرفي يخـــتلف عـــن معنى الزمن النحوي، حيث إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة وأن الزمن النحوي وظـــيفة الســـياق فقد يقرر النظام شيئاً ولكن السياق يخرج عن هذا النظام بما يرافقه من ضمائم وقرائـــن، وقـــد أنشـــأ تمـــام حسان مفهوم الجهة وجعلها عوناً على تعدد الزمن النحوي والجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث[١].

وقد توصل حسان من خلال دراسته للزمن في معترك السياق إلى النتائج التالية:

١. أنه لا بد لدراسة الزمن النحوي من دراسة مفهوم آخر مهم هو مفهوم الجهة التي تبين اتصال الحدث وانقطاعه وتجدده واستمراره وقربه وبعده وبساطته ونحو ذلك.

٢. أن التعبير عن الجهة يتمثل في عناصر لغوية تصاحب الفعل في الاستعمال منها:

أ. النواسخ/ كان وأخواتها.

ب. الجوازم.

ج. قد والسين وسوف.

٣. أن المـــزاوجة بين الفعل والعنصر المعبر عن الجهة ستوضح لنا الفروق الزمنية بين مركبات فعلية (أي أفعال مركبه) مثل: كان فعل، كان قد فعل، كان يفعل، قد فعل، ما زال يفعل، ظل يفعل، كاد يفعل، طفق يفعل، سيفعل، سوف يفعل، سيظل يفعل، وكل ذلك في الجملة المثبتة فقط.

٤. يبدو من ذلك أن الزمن في اللغة العربية أوسع مما تصوره النحاة، وأن النواسخ الفعلية هي في الحقيقة أدوات للتعبير عن الجهة، لأنها لا تشتمل على معنى الحدث[٢].

والحقـــيقة أن الـــنحاة القدماء وإن لم يفردوا للزمن بشقيه الصرفي والنحوي أبواباً خاصة وبالـــرغم من إعرابهم للأفعال كما هي وإن تغيرت الأزمنة الدالة عليها إلا أنهم وقفوا مطولاً عند معاني الأفعال ودلالاتها الزمنية، ويذكر في هذا المجال كتب التفسير التي حفلت بالإشارات المهمة إلـــى تغيـــير الزمـــن تبعاً للعلاقات السياقية فقد بينوا أن الفعل الماضي يعبر عن الزمن الحاضر والمســـتقبل كقولـــه تعالى: " الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ [٣]، والمستقبل كقوله تعالى :" اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٢٤٣.

[٢] تمام حسان، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص ١٣٦.

[٣] يوسف، الآية ٥١.

وَانْشَقَ الْقَمَرُ " [١]، كما بين النحاة والمفسرون أن الفعل المضارع يمكن أن يدل على زمن مضى لأغـراض بلاغية أو لغوية كقوله تعالى: " ثُمَ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ "[٢]، أي كن فكان، ففعل (يكون) مضارع صرفياً وماضٍ نحويا[٣].

وبعد دراسة طويلة ومتعمقة في الزمن النحوي يخلص تمام حسان إلى النتائج الآتية:

١- الأزمـنة في اللغة العربية الفصحى ثلاثة ولكنها تتفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمنا نحويـاً وهـي تسع جهات مختلفة للماضي وتشمل: البعيد المنقطع، والقريب المنقطع، والمتجدد، والمنتهي بالحاضر والمتصل بالحاضر، والمستمر والبسيط، والمقارب، والشروعي، وثلاث للحال وهـي: العـادي والـتجددي أو الاسـتمراري، وأربـع للاستقبال وهي البسيط والقريب والبعيد والاسـتمراري: (ويقصد بالبساطة الخلو من معاني الجهة أي عدم الجهة فيكون معنى الجهة هنا معنى عدمياً)، وقد أشار إلى هذه التفريقات كثير من البلاغيين والأصوليين والمتكلمين.

٢- تظهر الفروق الزمنية الدقيقة في الجمل الخبرية الثلاث (الإثبات والنفي والتأكيد) وتظهر كذلك في جملة الاستفهام من الجمل الإنشائية، فهذه الجمل تشتمل على الزمن الماضي معبراً عنه بصيغة فَعَلَ أو صيغة يفْعَلُ كما تشتمل على الحال والاستقبال، أما بقية الجمل العربية فلا تحتمل إلا الحال والاستقبال فقط.

٣- يـبدو أن استعمال صيغة (يفعلُ) للدلالة على الماضي مقصور على أسلوب النفي سواء أكان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام.

٤- يـبدو أن استعمال صيغة (فَعَلَ) بمعنى الحال أو الاستقبال إنما يكون في التخصيص والتمني والترجي والدعاء والشرط.

٥- وتأتـي تعبـيرات الجهة (التي تتفرع الأزمنة على أساسها ستة عشر فرعاً) بواسطة إضافة الأدوات الحرفـية والنواسـخ إلى الأفعال وذلك مثل قد والسين وسوف واللام ونون التوكيد، .... كلها عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن.

٦- أمـا الظـروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء ونحوها فهي تخصص الزمن النحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد أو معنى الاقتران للحدثين وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال والاستقبال فيدل (الآن) مثلاً على الحال ويدل (غداً) على الاستقبال.

---

(١) القمر، الآية ١.

(٢) غافر، الآية ٦٨.

(٣) أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ص ٢٠٤+٢٠٥.

٧- كمـــا تلعب القرينة المقالية دورها في تحديد الزمن (بواسطة استخدام الظروف الزمانية) مثلاً، تلعـــب القرينة الحالية دوراً مشابها في تحديد الزمن أيضاً بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ والجغرافيا أو نحوهما[١].

إن معظـــم المستشرقين الذين درسوا ظاهرة الزمن في العربية ذهبوا إلى أن العربية تعبر عـــن الزمن تعبيراً محدوداً جداً، وربما يعود ذلك لأنهم درسوا الزمن بوصفه نتاج الفعل فقط[٢]، وقـــد حـــاول الـــنحاة المعاصرون أن يستكملوا صورة البحث في الجملة في هدي هذه الدراسات لـــيدفعوا مظنة ألصقها الباحثون الغربيون بالعربية مؤداها أن العربية تعاني نقصاً في قدرتها على التعبير عن الزمن[٣]، فجاءت جهود كل من إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي وتمام حسان وغيرهم لتكشف عن غنى اللغة العربية ومقدرتها في التعبير عن الزمن بمستوياته المختلفة الدقيقة وقد أشار إلـــى هذا عطا الموسى فقال:" وقد كانت العربية أقدر من اللغات السامية الأخرى في مجال الدلالة علـــى الزمـــن، ومع أن الفعل في العربية لا يفصح عن الزمن بصيغة، فإن ذلك يتحصل من بناء الجملة وما يلحق بها من زيادات تؤازر الفعل في تحقيق المقاصد الزمنية في حدود واضحة[٤].

ومـــع أن النحاة القدامى لم يخصصوا أبواباً خاصة للزمن في دراساتهم إلا أنهم قد أشاروا إلـــى تغـــير الزمـــن تبعاً للعلاقات السياقية ولا سيما علماء التفسير، ومما يعزز هذا ما أشار إليه المستشـــرق الألماني برجشتراسر إذ رأى أن العربية تمتاز عن اللغات السامية بتخصيص معاني أبنـــية الأفعـــال وتـــنويعها وذلك بطريقتين هما: اقترانها بالأدوات نحو (قد فعل) و (قد يفعل) و (سيفعل) و(لن يفعل) وكذلك استعمال فعل (كان) على اختلاف صيغه نحو (كان قد فعل) و (كان يفعل) و (سيكون قد فعل) ويرى برجشتراسر أن هذا التنوع يفوق اللغات السامية ويقرب من غنى الفعل اليوناني والغربي[٥].

ومـــع هـــذا فقد نلمح أن ما جاء به النحاة المعاصرون هو نسيج على منوال غيرهم من الأجانـــب ولاســـيما أنهـــم قد تلقوا علومهم في دول أجنبية، ففي الإنجليزية مثلاً نجد أن الأزمنة التصريفية الرئيسية: الحاضر والماضي والمستقبل تقسم تقسيماً متوازياً ففي الحاضر نجد الحاضر

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٢٤٥-٢٥٦.

[٢] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص٢٠٢.

[٣] عطا الموسي، "مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعةالأردنية، ص١٨٤.

[٤] المصدر نفسه، ص١٨٦.

[٥] برجشتراسر، التطور النحوي، مطبعة السماح، القاهرة، ١٩٢٩م، ص ص ٨٩+٩٠.

البســـيط، والحاضر المتجدد، والحاضر التام، والحاضر التام المستمر، وفي الماضي نجد الماضي البسيط، والماضي التام، وكذلك المستقبل، حيث المستقبل البسيط والمستمر، والتام[١].

ومع ذلك فإنني أعتقد أن تمام حسان قد انماز عن غيره في تناوله لفكرة الزمن في اللغة إذ اســـتطاع أن يبني نظاماً زمنياً مفصلاً للصيغ العربية كشف فيه عن غنى النحو العربي بالأزمنة المخـــتلفة عازياً سبب ذلك إلى انشغال نحاة العرب بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي، كما أنه اســـتطاع أن يفرق بين الزمن الصرفي البسيط، والزمن النحوي المعتمد على السياق موجداً بذلك ستة عشر زمناً للنحو العربي.

---

[١] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ص٢٠٩-٢١٠.

الأسلوب العدولي:

لقد حدد النحاة أصولاً ثابتة للنحو سموها أصول النحو، جاءت نتيجة استقرائهم للغة، وقد امتدت فكرة الأصول الثابتة على فروع الدراسات المتصلة بالتقعيد جميعاً، سواء الدراسات الصوتية، أو الدراسات الصرفية أو الدراسات النحوية، إلا أنهم وباستقرائهم للغة وجدوا نصوصاً مروية قد خرجت عن هذه الأصول التي حددوها، فلجأوا إلى التعليل والتأويل والتخريج، حتى يصبح نظام اللغة إطاراً عاماً وتكون اللغة مطردة القواعد سهلة التصور.

ومن أصول النحاة أن كل مبنى له معني يؤديه بحسب الأصل ويسمى ذلك معناه الأصلي..... ومن أصولهم أيضاً أن لكل باب نحوي حركة إعرابية يعرف بها، وأن العنصرين اللغويين إذا ارتبط أحدهما بالآخر ارتباط تبعية في اللفظ أو متابعة في المعنى وقعت بينهما مطابقة في بعض المجالات، ومن مطابقة الرابط الرتبة وهي الأصل حتى إن كانت غير محفوظة، وأن بعض الكلمات تختص بالدخول على كلمات أخرى، وأن الأصل في الاستعمال الذكر والوصل وعدم الزيادة.....الخ[١].

لقد عرف النحاة هذه الظواهر جميعاً إلا أنهم لم يجمعوها في نسق واحد، وإنما تناولوها في مظانها المختلفة، فبقيت أشتاتاً مفرقة ونستطيع أن نقول إن تمام حسان استطاع جمعها في إطار واحد وأقام بينها شركة في تفسير واحد وذلك في نظريته التي سماها (الأسلوب العدولي) وقد أشار إلى ذلك بقوله: "أنه قد ألقى حجر الأساس لنظرية جديدة في الأساليب العربية هي نظرية الأسلوب العدولي التي جمعت من الاستعمال أشتاتاً تناولها الأقدمون في مظانها المختلفة من النحو (كالنقل والترخيم، وإعراب الجوار، واختلاف الاعتبار، وحذف الرابط، وضمير الفصل وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، أو الحذف والزيادة والتضمين، ومن البلاغة كتفسير اللفظ لتوليد المعنى أو الالتفات والتغليب أو المجاز لقد كان الاقدمون على علم بكل هذه الظواهر ولكنهم لم يجمعوا أشتاتها في إطار واحد ولم يقيموا فيها شركة في تفسير واحد[٢].

وقبل الحديث عن هذه الظواهر الأسلوبية المعدول بها عن أصولها النحوية لا بد لنا من التفريق بين الاستعمال الأصولي والاستعمال العدولي كما جاء عند تمام حسان حيث يقول: " يجب أن نشير إلى نوعين من الاستعمال اللغوي يمكن أن نسمي أحدهما (الاستعمال الأصولي) وأن نسمي الثاني (الاستعمال العدولي) " وقد أخذت تسمية الأول من أصول النحاة، وأخذت الثاني من العدول عن هذه الأصول إلى طرق أخرى فرعية درجت النصوص الأدبية على اللجوء إليها طلباً

---

[١] تمام حسان، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص١٣٨.

[٢] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية،مصدر سابق، ص١٥٣.

للتأثير الأدبي، وحين يذكر النحوي (الأصل) يقصد به أحد مفهومين لطرق منهجية بحته، وقــد علموا أن العرب لم تعرفها ولا تعترف بها، مثال ذلك أصل المادة (ق و ل) إذ نراها حروفاً مفــرقة غير متصلة فلا تعد من مفردات اللغة، ولا يزعم أحد أن العرب نطقت بها في عصر من العصــور، وإنما دعا النحاة إلى اختراعها واعتقاد جدواها في التحليل أو حذفها في المنهج، أنهم وجدوا الواو ماثلة في بعض مفردات هذه المادة مثل (قول، قوّال، مقاويل، الخ) ومن ثم أصبح من المعقــول والمقبول أن يدَّعوا وجود الواو متنكرة في غير صورتها في البعض الأخر من مفردات المــادة مثل (قال، قيل، مقال، الخ) وهذه المفردات الأخيرة من وجهة نظر الأصل التجريدي يمثل عدولا عن هذا الأصل المجرد، فإذا كانت (قولَ) بتحريك الأصول الثلاثة فإن (قالَ) لا بد أن تمثل عدولا عن (قولَ) التي هي الأصل المجرد[١].

هــذا هو المعنى التجريدي لمفهوم (الأصل) ولكن لهذا المفهوم معنى ثانياً ينسب إليه في معرفة القياس الاستعمالي للغة، فالأصل في معرفة القياس الاستعمالي هو كل استعمال جرى على القاعدة وإذا أراد المتكلم أن يقيس ما يستعمله من الفعل الأجوف فإن الأصل الذي يقيس عليه حينئذ هــو (قــال) ولــيس (قــاول) أي أن الأصل في معرض القياس الاستعمالي هو ما يسميه النحاة: (المقــيس علــيه) وهكــذا نرى أن: ق و ل أصل بالمعنى التجريدي وفرعها قال ولكن قال أصل بالمعنى القياسي وفرعها أي مقيس يقاس عليها[٢].

أما فيما يتعلق بمعنى النسبة في عبارة الاستعمال الأصولي وما إذا كان الاستعمال منسوباً إلى الأصل بمعناه الأول أم إلى الأصل بمعناه الثاني فإنه يرى أنه ما دام الأمر أمر استعمال فلا بد أن تكون النسبة إلى الأصل بمعناه الثاني، لأن الأصل بالمعنى الأول مجرد غير مستعمل[٣].

(والعدولــي) نســبة إلــى العدول، وقد سبق أن أشرنا إلى العدول عن أصل الوضع، أو الأصــل المجــرد أو قلــنا أن الفعل الأجوف (قال) يمثل عدولاً عن الأصل المجرد (ق و ل) إذا تحركــت أصوله فصار (قول) إذ تتحرك الواو بفتح ما قبلها فتنقلب إلى الألف وقد يستصحب هذا الأصل المجرد كما في الفعل الصحيح (قتل) إذ تبقى الأصول على حالها دون أن تخضع للتغيرات الصــرفية كالإعلال والإبدال، والنقل والقلب والحذف هذا بالنسبة للأصل المجرد أو أصل (أصل

---

[١] تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ص ١١٣+١١٤.

[٢] المصدر نفسه، ص١١٤.

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص١١٤.

الوضـــع) أما بالنسبة إلى أصل القياس أو (المقيس عليه) فالعدول أو (الاستعمال العدولي) يرتبط بقرائن النحو لا بصيغ الصرف، ويسعى إلى غاية أسلوبية لا إلى طلب الخفة في النطق[١].

ويرى تمام حسان أن الاستعمال الأصولي التزام والاستعمال العدولي حرية، حيث يقول: "إن الـــذي يقـــاس علـــى أصل القياس مطابقاً له منسوجاً على منواله هو ما نود أن نطلق عليه : الاســـتعمال الأصـــلي، لأنه ملتزم بأصل القياس، ولكن هناك استعمالاً معدولاً به عن هذا القياس نحـــب أن نســـميه (الاستعمال العدولي) وهذا هو الاستعمال الفني المقصود من حيث هو تصرف أدبـــي مخـــالف للقـــياس النحوي، ومعنى ذلك أن الاستعمال الأصولي التزام والاستعمال العدولي حرية[٢]".

إن القرائـــن هـــي البنية والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة في الكـــلام المـــنطوق، ويمكن العدول عن الأصل عدولاً أدبياً مقبولاً مستحباً في كل واحدة من هذه القرائن[٣] على النحو التالي:

١- قرينة البنية: يتم العدول عن الاستعمال الأصلي لبنية الكلمة بالوسائل التالية:

أ- الـــنقل: وقد اعترف به النحاة في اسم العلم وفي التمييز المنقول، فالمصدر قد ينقل إلى اســـتعمالات فعـــل الأمـــر، وبعـــض الموصولات مثل(من وما وأي) وتنقل إلى معاني الشرط والاستفهام، والاسم الجامد قد ينقل إلى استعمال الأوصاف، فيصير خبراً نحو (هذا رجل) كما ينقل المصـــدر إلـــى استعمال الأوصاف فيأتي حالاً نحو " ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا "[٤] أي ساعيات، إن الأصل في الحال أن يكون وصفاً ومن غير الأصل أن يكون مصدراً فإذا جاء مصدراً فقد ثم نقل هذا المصدر إلى الوصفية حتى يصلح أن يكون حالاً كقوله السابق إذ أن سعياً هو مصدر نقل إلى الوصفية ليصلح أن يكون حالاً والتقدير كن ساعيات.

ب- قـــد ينتقل اللفظ من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي فالمجاز نقل للفظ بحكم تعريفه إذ تنسى العلاقة الصرفية التي بين اللفظ ومعناه الأصلي وتحل محلها علاقة فنية هي أساس فكرة المجـــاز وهـــذه العلاقـــة الفنية قد تكون مشابهة أو زماناً (ما كان وما سيكون) أو مكاناً (الحالية والمحلية) أو كما (الكلية أو التعويضية) أو علة (السببية والمسببية).

ج- ومن انتقال اللفظ أيضاً فكرة التضمين، وهي معروفة لدى النحاة فقد يضمن اللازم معنى المتعدي أو المتعدي معنى اللازم أو يضمن اللفظ معنى لفظ أخر غيره، نحو "استحبوا الكفر على

---

[١] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق،ص ١١٦ .

[٢] تمام حسان، " اللغة والنقد الأدبي "، فصول، المجلد٤، ع١، ١٩٨٣م، ص ص ١٢٣-١٢٤.

[٣] تمام حسان، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص ص١٣٨-١٣٩.

[٤] البقرة، الآية ٢٦٠.

الإيمان" أي فضلوه[١]، وقد قال ابن جني عن التضمين: (واعلم أن الفعل إذ كان بمعنى فعل أخر وكان أحدهما متعدياً بحرف آخر والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر[٢]، وقد جاء في مغني اللبيب إنهم قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ومن ذلك قوله تعالى:" لا يَسْتَمِعُونَ إِلَى الْمَلأ الأعلى " أي لا يصغون وقولهم: " سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه "[٣] أي استجاب فعدي يسمع في الأول بالى وفي الثاني باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه.

د- ومن استعمال البنية استعمالاً عدولياً تسخير اللفظ لتوليد المعنى بواسطة جرسه أو موقعه من الكلام فالمعروف أن كلمة (مثل) كلمة مبهمة لا يكتمل معناها إلا بالإضافة، ولكن أبا فراس أعطاها شحنة عاطفية هائلة في قوله:

بَلَى أَنَا مُشْتَاقٌ وَعِنْدِيَ لَوْعَةٌ ... وَلَكِنّ مِثْلِي لا يُذَاعُ لَهُ سِرُّ![٤]

وقد يكون ذلك بتكرار اللفظ كما في الحديث الذي سخر لفظ (الأم) لإفهام الأهمية القصوى والإصرار إذ قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: " مَنْ أَحَقُ النَّاسَ بحُسن صَحَابَتِي قَالَ: أُمُكْ، قَالَ: ثُمَ مَّنْ؟ قَالَ: أُمُكْ، قَالَ: ثُمَ مَّنْ؟ قَالَ: أُمُكْ، قَالَ ثُمَ مَّنْ؟ قَالَ: أَبُوكْ " ثم أنظر إلى التنكير في آيات مثل " مِن قَبلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهاً فَنرُدَّهَا عَلَىَ أَدْبَارِهَا "[٥] وقد يكون التسخير للاسم الموصول أو المرخم في النداء وغير ذلك من وسائل خلق التأثير الأدبي[٦].

٢- قرينة الإعراب: أشهر طرق العدول عن الإعراب إرادة المناسبة الصوتية، كما في إعراب الجوار وكما في مراعاة القافية على حساب الضبط الإعرابي[٧]، ومثال ذلك قول بعضهم:" هذا جِحِرُ ضَبِ خَرِبِ "، بالجر والأصل الرفع، وقد أنكر السيرافي (ت-٣٦٨هـ) وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم:" ضرب " بالجر على إنه صفة لضب[٨]، وأما مراعاتهم للقافية على حساب الضبط الإعرابي فكما جاء في قول أمرئ القيس:

---

(١) تمام، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٠٨.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٦٤٨.

(٤) أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس، شرح خليل الدويهي، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م، ص ١٦٢.

(٥) النساء، الآية ٤٧.

(٦) تمام، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب ، مصدر سابق، ص ص ٦٤٦- ٦٤٧

كـــأنّ أتانـــا في أفانيـــن وَدْقِـــهِ كَبيـــرُ أنـــاسٍ في بجـــادٍ مُزَمّـــلِ[١]

إذ جـــرت مزمل فكان حقها الرفع لأنها صفة لكبير حيث كبير خبر كأن مرفوع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض.

٣- المطابقة[٢]: هناك ثلاثة طرق للعدول الأدبي عن المطابقة:

أ- الالـــتفات: يكون الالتفات بالعدول عن إجراء الكلام على ضمير سابق إلى إجرائه على ضـــمير مختلف كما في قوله: " فإن لَّمْ تَفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجَارَةُ أُعِـــدَّتْ لِلْكَافِرِيـــنَ، وَبَشِّـــرِ الَّذِيـــنَ آمَـــنُوا وَعَمِلُـــوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ"[٣].والالتفات هنا من الضمير في (تفعلوا) إلى الضمير في (بشر) [٤]، ويرى تمام حسان أن يســـمي الالـــتفات في الشاهد السابق التفاتاً نحوياً واجتماعياً في الوقت نفسه، أما نحوياً فلاختلاف الضمائر، وأما اجتماعياً فلاختلاف المراجع[٥]، وقد يكون الالتفات نحوياً فقط نحو قوله تعالى: "هُوَ الَّـــذي يُسَيِّرُكُمْ في البَرِّ وَالبَحْرِ حَتَّىَ إِذَا كُنتُم في الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بهم بريح طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَآءَتْهَا ريـــحٌ عَاصِـــفٌ وَجَـــآءَهُمُ المَـــوجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوَا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا الله "[٦]فالضمير في (يسيركم) والضمير (بهم) تقصد بها مرجع واحد[٧].

ب- اخـــتلاف الاعتبار: والمقصود باختلاف الاعتبار أن تصبح المطابقة باعتبارين وكل منها مقـــبول فيجوز مثلاً أن نقول:" العرب تقول كذا "، على اعتبار العرب من حيث اللفظ اسم جنس جمعي يعامل معاملة المفرد المؤنث، ومن حيث المعنى أمة و (الأمة) مؤنث كما يجوز أن نقول:" العـــرب يقولـــون "، إذ نعـــد العرب قوماً أو أفراد قوم، فالمطابقة في مثل هذه الحال تتوقف على الاعتبار، وذلك من الأسلوب الأدبي لا من النحو[٨].

ج- التغليـــب: لقد جاء في مغنى اللبيب[٩] أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اخـــتلاط فلهـــذا قـــالوا: (الأبويـــن) في الأب والأم ومنه: " وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ "...

---

(١) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل، ط٤، دار المعارف، مصر، ص ٢٥.

(٢) تمام حسان، " اللغة العربية والحداثة "، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٣) البقرة، الآيات ٢٤+٢٥.

(٤) تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٢٥-١٢٩.

(٦) يونس، الآية ٢٢.

(٧) تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٩) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٦٥.

والمؤمنين والمغربيين[١]. ولهذه الظاهرة مسوغات ودواع في العربية منها : مكانتا المرآة والرجل ، والكـــثرة والقلـــة ، والحضور أو الوجود أو الإتصاف بأمر ما وعدمها والقرب والبعد مكانياً، والخفـــة والثقل ، والشهرة والأهمية وعدمها ، القوة والضعف ، الأصل والفرع والعارض والعقل وعدمه والتعادل[٢].

٣- الربط: الأصل فيه أن يكون بإعادة اللفظ، لكنه قد يكون بالضمير أو باسم الإشارة أو الوصل أو إعـــادة المعنى بلفظ آخر، أو بأل، أو غير ذلك، فأما إعادة اللفظ فلها صورتان أحدهما أن يعاد اللفظ الواحد نحو " ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم فكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين " والربط بالضمير نحو:" قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم "، للاستزادة أنظر تمام حسان- (التمهيد في اكتساب اللغة، ١٢٦-١٢٨) [٣].

٤- الرتـــبة: والرتـــبة نوعان: محفوظة وغير محفوظة أما المحفوظة فلا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر وكل ما ورد من ذلك في عصر الفصاحة فهو ترخص، من ذلك تقديمه جملة الحـــال فـــي قولـــه تعـــالى: "وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ "[٤]، وتقديم المعطوف عليه في قول الشاعر:

ألا يا نخلـــة فـــي ذات عـــرف عليـــك ورحمـــة الله الســـلام

ولا دخل للدراسات البلاغية في الرتبة المحفوظة لأن الرتبة المحفوظة قرينة من قرائن النحو.

٥- التضام: الجملة العربية نمط تترابط فيه الكلمات بعضها ببعض بسمات خاصة منها:

أ- الذكر: فالأصل في كل كلمة في الجملة أن تكون مذكورة.

ب- الوصل: فالأصل في الكلمتين المتلازمتين في داخل الجملة أن تتجاور بلا فاصل.

ج- الوظيفة: فالأصل في كل كلمة أن تؤدي ما وضعت له بحسب نظام اللغة.

د- الكفاية: فالأصل في كل كلمة أن تكون كافية لأداء معناها فلا تحتاج إلى شيء.

هـ- الاختصاص: وهو سمة صرفية أو معجمية للكلمات العربية.

---

[١] البقرة، الآية ١١.

[٢] انظر عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة التغليب في العربية ظاهرة لغوية اجتماعية، ط١ ، منشورات جامعة مؤتة ١٩٩٣م . [9] انظر عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة التغليب في العربية ظاهرة لغوية اجتماعية، ط١ ، منشورات جامعة مؤتة ١٩٩٣م .

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

[٤] هود، الآية ٣٨.

والاســتعمال الذي يلتزم بهذا هو (الاستعمال الأصولي) ولكن قد يقوم دليل يغني عن ذكر عنصــر من عناصر الجملة فيكون (الحذف) وقد يعرض ما يحسن معنى أهم من مجرد الوصل فــيكون (الفصــل) وقد يعرض من نية إضافة القوة إلى المعنى ما يبيح زيادة عنصر على الجملة فتكون (الزيادة) وقد يعرض من الدواعي ما يبيح إدخال الكلمة المختصة على غير مدخولها فيكون (تجاهل الاختصاص) [١].

إذن نســتطيع إن نقــول إن الحــذف والفصــل والاعتراض والتضمين والزيادة وتجاهل الاختصاص كلها من وسائل الاستعمال العدولي في مجال قرينة التضام.

أ - الحــذف: لقــد ذكرنا أن الحذف لا يكون إلا مع وجود دليل على المحذوف وذلك اتقاء اللبس واتقــاء إصدار الغاية من الكلام، وقد يقسمونه إلى نحوي تقتضي تقديره الصناعة كحذف أركان الجمــل وعناصر الربط وإلى بلاغي أو بياني يستقيم بتقديره المعنى ويفهم دون تقديره السياق، وكــلا النوعيــن وارد عند التفكير في (الاستعمال العدولي) وقد يكون المحذوف كلمة، أو شطر جملــة أو كلامــاً طويلاً[٢]، فأما الحذف النحوي الصناعي فقد مثل له ابن مالك (ت-٧٦٩هـــ) بقوله:

وَفِي جَوَابِ " كَيْفَ زَيْــدٌ " قُــلْ " (دَنَفْ) فَزَيْــدٌ اسْتُغْنِــيَ عَنْــهُ إِذْ عُــرِفْ[٣]

وإنمــا كان ذلك على مستوى الصناعة لأن الخبر يتطلب المبتدأ وقد قام الدليل على حذف المبتدأ الذي قدر للخبر من جملة الجواب، بسبب ذكر (زيد) في السؤال، وأما الحذف البياني فالدليل عليه من المعنى لا من اللفظ لأننا إذا قرأنا قوله تعالى:

" وَاسْــأَلِ الْقَــرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا "[٤] علمنا من كون القرية مساكنه لا تخبر جوابــاً أن السؤال لا بد أن يتجه إلى أهل القرية وسكانها، وبهذا نعلم أن الدليل من المعنى لا من اللفظ[٥].

أمــا حــذف شطر الجملة فربما كان منه قوله تعالى:" حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ "[٦]أي اختلفتم[١]،

---

[١] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٢٩-١٣٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٣٠.

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

[٤] يوسف، الآية ٨٢.

[٥] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٠.

[٦] آل عمران، الآية ١٥٢.

وقــد يكون الحذف منصباً على كلام طويل يقتضيه المقام، فيكون فهمه من الموضوع بحيث يعد ذكره أطناباً لا مبرره ومن ذلك قوله تعالى:" فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يُبلى* فَأَكَلاَ مِنْهَا "[١]، أي فقال نعم دلني عليها فدله عليها فأكلا منها[٢].

ويلاحــظ أن الحــذف قد أخذ من المعنى لا اللفظ ولذلك لا يمكن عده من الحذف النحوي وإنمــا ترصــد حــدوده من خلال النظر البلاغي والأسلوبي، فهو إذن حذف من قبيل الاستعمال العدولي يسخر لتوليد آثار جمالية ومعانن جانبية في النص.

ب – الــزيادة: البحــث الــنحوي بحــث تحليلي يسعى إلى الكشف عن الوظائف والبحث البلاغي (وبخاصــة فــي علــم المعاني) بحث تركيبي يسعى إلى إيضاح الدلالات، وفي الاختلاف بين التحليل والتركيب يقع الفرق بين نظرة النحويين إلى الزيادة ونظرة البلاغيين إليها، فالزائد عند النحويين زائد لأنه ليس من العناصر التي تحددها قواعد التضام للجملة فليس في قواعد التضام أن الفاعل أو الخبر يجر بالحرف فإذا وقع شيء من هذا عد النحاة الحرف زائداً، أما البلاغيون فاتجهوا في الأساس إلى دلالة الجملة في مجموعها ومن ثم كان الفرق عندهم بين (ما زيدٌ قائم) و (مــا زيد بقائم) أن الجملة الثانية أوكد من الأولى[٣]، فالنحاة إذن ينظرون إلى الحرف الزائد نظرة أصولية أو قاعدية في حين ينظر إليه البلاغيون نظرة عدولية أي فنية ومن ثم الزيادة في المعنى عندهم، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:

١– " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ "[٤]والحرف الزائد هو (ما).

٢– " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ "[٥] والحرف الزائد هو (الكاف)

ج– الفصل: الأصل في الكلام الاتصال وبخاصة عند اتصال المتلازمين أما الفصل فمنه ما سمح به الاستعمال العدولي لأسباب فنية أدبية ومنه ما تحاماه الأدباء لتعارضه مع وضوح المعنى أو لأسباب أخرى تتصل بالمبنى ونستعمل الفصل للمعنيين:

الأول: معــنى نحــوي ينصــب على الجملة الواحدة وبه يكون أراد فاصل بين كلمتين في الجملة الواحــدة بينهما علاقة التضام كالموصوف وصفته في قوله تعالى: " يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لاَ يَــنْفَعُ نَفْســاً إِيمَانُهَــا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا "[٦]، إذ فصل بالفاعل بين

---

[١] طه ، الآيات ١٢٠+١٢١.

[٢] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٤.

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٦.

[٤] آل عمران، الآية ١٥٩.

[٥] الشورى، الآية ١١.

[٦] الأنعام، الآية ١٥٨.

المفعول وصفته لئلا ينأى الضمير عن مرجعه لو تأخر وقد اتصل به لفظ مفرد هو الإيمان، ولئلا يعود الضمير لو تقدم على متأخر لفظاً ورتبه[١].

المعنى الثاني بلاغي ينصب على العلاقة بين الجملتين فإن عطفت أحداهما[٢] على الأخرى فبينهما الاتصال، أو لم تعطف فبينهما الانفصال، وذلك كقوله تعالى: " قَالَ مَعَاذَ اللهِ، إِنَّهُ رَبِّيَ، أَحْسَنَ مَثْوَايَ، إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ "[٣].

د- الاعتراض: الفرق بين الفصل بمعناه الأول (أي بين المتلازمين) وبين الاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة والاعتراض يكون بالجملة والجملة الاعتراضية في العادة غريبة على السياق الأصلي جيء بها لغرض من أغراض المعنى والاعتراض كالفصل ينتمي إلى (الاستعمال العدولي) وذلك مثل قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِ إِلاَ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلاَ مُسْتَأْنِسِيْنَ لِحَدِيثٍ "[٤]، فقد جاء الاعتراض بين المتعاطفين بجملة (لكن وما بعدها) لتخفيف وطأة النهي وبيان مداه[٥].

ومن الاعتراض أيضاً قول الشاعر:

تَـذَكَّرْتُ (والذِّكْرَى تَهيّجُ ذا الهَوَى) (وَمِنْ عَـادَة المَحْزُون أنْ يَتَذَكـرا)

نُداماىَ عِنْدَ المُنْذِرِ بنْ مُحْرِّق فأَصْبَحتُ مِنْهُم ظَاهِرَ الأَرْض مُقْفِرا

فالجملة الأساسية هي (تذكرت نداماي ولكنه بالاعتراض أضاف إلى المعنى أنه كان عاشقاً ومحزوناً والتعبير عن هذا المعنى بالجملة المعترضة أقوى من التعبير عنه بالحال مثلاً فيما لو قال تذكرت نداماي عاشقاً محزوناً[٦].

إذن الاعتراض من (الاستعمال العدولي) الأدبي يؤتى به لما يضيفه إلى المعنى من جمال وقوة تأثير بالغين في نفس المتلقي.

---

[١] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٨.

[٢] يوسف، الآية ٢٣.

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٣٨.

[٤] الأحزاب، الآية ٥٣.

[٥] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ١٤٢.

[٦] المصدر نفسه، ص ١٤٢.

هـ. التضمين: استعمال فني فيه خروج عن أصل المعنى وأصل التضام ومن ثم جعلناه(أي تمام حسان) من قبيل (الاستعمال العدولي) وحين يضمن عنصر في السياق معنى عنصر آخر فإنه يحل محله ويدخل على مدخوله، وقد يضمن الفعل معنى الفعل[١]، ومن ذلك ما استشهد به بعضهم بقوله تعالى: " وَقَدْ أَحْسَنَ بي "[٢] أي وقد لطف بي فحين ضمن (أحسن) معنى لطف لم يدخل الفعل على حرف الجر (إلى) على نحو ما جرى الاستعمال الأصولي وإنما عدل به إلى الدخول على الباء التي يدخل عليها (لطف) [٣]، وحين سمع النحاة نحو (عسى زيد أن يقوم) جعلوا من إعرابه إلا يعدوا عسى من أخوات كان وإنما فضلوا أن يضمنوا معنى (قارب) ليصلوا بذلك إلى إعراب (أن يقوم) مفعولاً به لـ (عسى) [٤].

وقد يضمن الحرف معنى الفعل إذا صادفوا استعمالاً عدولياً أدبياً حل فيه الحرف محل الفعل وذلك كقوله تعالى:" وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ الْحَقّ "[٥] إذ جعلوا الجار والمجرور بمنزلة (منعنا) وبذلك أصبح المعنى: " وما منعنا لا نؤمن بالله "[٦].

وقد يضمن الحرف معنى الظرف، كقوله تعالى:" لتدخُلُن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين"[٧]، فجعلوا المعنى (إذا شاء الله) .

ومن عبارات النحاة المشهورة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وهذا في قوة قولهم " يضمن بعضها معنى بعض " مثال ذلك ما فعلوا بالكاف فيما سمع من العرب من قولهم: (كخير والحمد لله) إذ ضمنوا الكاف معنى (على). [٨]

و- تجاهل الاختصاص: من الأسلوب العدولي أيضاً تجاهل الاختصاص الصرفي أو المعجمي للكلمة فأما من الناحية الصرفية فإن اللغة تحدد لبعض الأدوات مدخولات خاصة بها، وذلك أمر من أمور قرينة التضام، فلا يدخل حرف الشرط إلا بحيث يربط بين شرط وجواب وهلم جراً، ولكن ذلك قد يختلف لغرض أدبي، فيعدل عن الأصل فيه، فيكون العدول أو الاستعمال العدولي

---

[١] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٤٢.

[٢] يوسف، الآية ١٠٠.

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٤٢.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٤٢.

[٥] المائدة، الآية ٨٤.

[٦] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ١٤٢.

[٧] الفتح، الآية ٢٧.

[٨] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ص ١٤٣-١٤٤.

وسيلة للوصول إلى هذا الأثر الذوقي الأدبي، انظر مثلاً إلى دخول حرف الجزم (لمّا) على الجملة المؤكدة باللام في قوله تعالى: " وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ".[١]

أمـــا الاختصـــاص المعجمي فيقول تمام: (أن كلمات المعجم قبائل (إن صح هذا التعبير)) ولكـــل قبيلة أفرادها الذين إن خرجوا عن مضاربها صاروا لصقاء أو غرباء، فيقبلون بالولاء لا بالنســـب في قبيلة أخرى، أو يرفضون فيها رفضاً تاماً، ولبيان ذلك نقول: إن الفعل (سَعِدَ) مثلاً لا يمكن أسناده على الحقيقة إلا إلى من يصح وصفه بالسعادة فهذا الفعل ومشتقات مادته وما يدل من الكلمـــات على من يصح وصفه بالسعادة وهم الأحياء العقلاء ذوو الأفهام والعواطف، كل ذلك من المشتقات والكلمات الأخرى قبيلة واحدة.

فـــإذا خرج الفعل من حدود قبيلته إلى قبيلة الكلمات الدالة على الجماد، فقلنا (سعد الحجر) مثلاً، فإن الفعل في هذه الحال يرفض، وتنسب الجملة إلى الإحالة، وأما إذا لجأ الفعل إلى قبيلة أقل تعارضـــاً مـــع طبيعـــته من قبيلة الجماد فربما لحق بهذه القبيلة لصيقاً أو مولى أو بعبارة أخرى بطـــريق المجـــاز، وهكـــذا نخـــرج من نطاق الإحالة إلى نطاق المجاز، فنقول مثلاً (سعد نهارنا بوجـــودك)، وفي كلتا الحالتين: الإحالة والمجاز تجاهل للاختصاص المعجمي ولكن الحالة الأولى مرفوضـــة وللحالة الثانية مبرراتها الأدبية التي تكون للاستعمال العدولي، لأن المجاز عدول عن المعنى الأصلي إلى المعنى الفني[٢].

قد يبدو أن هناك تشابهاً بين الترخص وبين الاستعمال العدولي إلا أن تمام حسان قد فرق بينهما على النحو التالي:

١- الرخصـــة لا تكـــون إلا مـــن الفصحاء أما الاستعمال العدولي فقد كان منهم وهو يكون من غيرهم.

٢- لو ترخص معاصر لنسب إلى الخطأ، ولو استعمل أسلوباً عدولياً لنسب إلى الطموح الأدبي.

٣- الرخصة مرهونة بموضعها، والأسلوب العدولي غير مرهون بشيء.[٣]

٤- الرخصة نحوية و الأسلوب العدولي أدبي.

ومثال ذلك الترخيم الذي هو حذف آخر المنادى للتلميح ونقارنه بقول الراجز (أو ألفا مكة مـــن ورق الحمى) إذ لا يقبل من أحد أن يقيس على قول الراجز ولكن من المقبول أن نقيس على الترخيم[٤].

---

[١] هود، الآية ١١١

[٢] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٤٥.

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٤٦.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٤٦.

الفصـــــــل الخـــــــامـــــــس

جهـوده في الـدّرس الـدلالـي

يعـرف علم الدلالة بأنه دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى[١]. إن أي دراسة للغة لابد من أن تسـعى إلى الوقوف على المعنى الذي هو في الحال والنتيجة القصد من إنتاج المتكلم للسلسلة الكلامية بدءاً من الأصوات وانتهاء بالمعجم، مروراً بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، وما يضاف إلى ذلك كله من معطيات (المقام) الاجتماعية والثقافية[٢].

ولقد بحث في موضوع الدلالة العديد من علماء اللغة والفلاسفة وعلماء النفس وغيرهم لأن علـم الدلالة علم مهم وحيوي في حياة اللغة وهو غاية ما يسعى إليه المتكلم أو الكاتب ليتمكن من إيصال رسالته بوضوح ودون لبس.

وتدرس الدلالة من زوايا مختلفة وهي على مستويات متعددة منها:

مستوى الدلالة المعجمية

لقد فطن العرب إلى المجال الذي تعبر عنه كل مجموعة من الألفاظ فأنشأوا بناء على ذلك رسـائل دلالـية متنوعة ثم صنفوا معاجم متخصصة في هذا المجال[٣]، فكان البحث في دلالات الكلمـات مـن أهم ما لفت اللغويين العرب وأثار اهتمامهم ومن ذلك تسجيلهم لمعاني الغريب في القـرآن الكـريم والحديـث عن مجاز القرآن. وأنتجوا أيضاً المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ وتنوعـت اهـتماماتهم فغطـت جوانب كثيرة من الدراسة الدلالية، ومن ذلك محاولة الخليل في معجمـه العيـن[٤] والأزهري (ت٣٧٠هـ)في تهذيب اللغة[٥] محاولة ابن فارس (ت- ٣٩٥هـ) معجمـه المقاييس[٦] حيـث ربـط المعانـي الجزئـية للمـادة بمعـنى عام يجمعها. ومحاولة الزمخشـري(ت-٥٣٨هـ) في معجمه أساس البلاغة[٧]في التفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية وغيرها.

---

(١) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١١.

(٢) أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ٢٨٠

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٣.

(٤)انظر الخليل، العين، مصدر سابق.

(٥)انظر الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٤م.

(٦) انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة.

(٧) انظر الزمخشري محمود بن عمر(ت ٥٣٨)، أساس البلاغة ، طبعة دار الكتب المصرية القاهره،١٩٢٢م

ومـــن هنا بدأت معالم الدلالة المعجمية تتحدد وهي تلك الدلالة التي يوردها المعجم للألفاظ المفردة المرتبة ترتيباً معيناً[١].

ومن أولى اهتمامات القدماء والمحدثين في دراساتهم المعجمية أنهم عرفوا الكلمة وحاولوا تحديدها لأنها هي المادة التي يتكون منها المعجم.

فالكلمة قول مفرد مستقل[٢]، والكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة أما حد الكلمة فقد اختلف النحويون في حد الكلمة وأحسن حدودها كما ورد في همع الهوامع:(قول مفرد مستقل).

أما المحدثون فيرى أنيس أن هناك صعوبة في تعريف الكلمة وفي وضع حدود معينة لها إذ قال: " وليس المحدثون من علماء اللغة بأوفر حظاً من القدماء في تعريف الكلمة أو تحديدها فقد سلكوا في هذا مسالك شتى، وذهبوا فيه مذاهب متعددة، جعلتهم في آخر الأمر ينتهون إلى صعوبة تحديـــد الكلمة بحيث ينطبق هذا التحديد على كل اللغات، وقنعوا بمحاولة تحديدها في لغة ما، غير أنهـــم يجمعون على أن الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، وأنه لا بد من أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليمكن تحديدها[٣].

وفـــي ضـــوء موقف أنيس من صعوبة تعريف الكلمة ووضع حدود معينة لها حاول تمام حسان أن يعرف الكلمة منتقداً تعريفات القدماء لها على النحو التالي:

١. أنها لا تفرق بين الصوت والحرف أي بين عملية النطق والنظام الذي تجري عليه.
٢. أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية، والمعاني المنطقية والوضعية.
٣. أنها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها في تعريفها، وهذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير[٤].

أمـــا تعـــريفه للكلمـــة فهو كما يذكر تعريف يتصل بوظيفة الكلمة أكثر مما يتصل بتقسيمها وهو تعـــريف لا ينبني على الشكل الإملائي العربي، لأن الإملاء العربي نظام لغوي قائم بذاته كالنحو والصرف والمعجم. والكلمة عنده "صيغة ذات وظيفة لغوية في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد، أو تحذف، أو تحشى، أو يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها،

---

[١] أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ١٠٣.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، ج١، مصدر سابق، ص ص ٣+٤.

[٣] انيس ، دلالة الألفاظ ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

[٤] تمام ، مناهج البحث في اللغة ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ .

فـــي الســـياق، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد"[١] ومن ثم يرى أنه يمكن إيجاد الحدود الفاصلة بين الكلمات في السياق عن طريق الأسس والمناهج التالية:

١. الإفراد في السياق. ٢. الحذف من السياق. ٣. الحشو في السياق. ٤ . الإبدال في السـياق. ٥. اســتخدام العلامــات الموقعية في الكلام. فإذا ما قبلت الكلمة جميع هذه الأسس وانطبقت عليها فهي كلمة يمكن معرفة بدايتها ونهايتها[٢]. وقد أشار أنيس إلى مثل هذه الأسس في اعتمادها لتحديد الكلمة[٣].

وكانــت من بين ما اهتم به المحدثون الدلالة المعجمية وهي الدلالة التي وضعها الأسلاف للألفــاظ المخــتلفة وتكفلــت ببــيانها قواميس اللغة حسب ما ارتضته الجماعة واصطلحت عليه، وتســتعمل فــي الحياة اليومية بعد تعلمها بالتلقين والسماع، والقراءة والاطلاع على أثار السابقين الأدبية شعراً ونثراً ويتطلب هذا التعليم زمناً ليس بالقصير قبل أن يسيطر المرء على لغة أبويه[٤].

ولا يفــرق أنيس بين المعنى المعجمي والدلالة الاجتماعية ومن ذلك قوله في الحديث عن الدلالــة:" فكــل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية، تستقل عما يمكن أن توحيه أصــوات هــذه الكلمــة أو صبغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية، التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية"[٥].

أمــا الســعران فيرى أن المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك المعنى، إذ إن هناك عناصــر غــير لغويــة تدخل في تحديد المعنى وتشكل جزءاً من معنى الكلام ومن ذلك شخصية

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

[٣] أنيس، دلالة الألفاظ، مصدر سابق، ص ٤٣.

[٤] المصدر نفسه، ص ٤٩.

[٥] المصدر نفسه، ص ٤٨.

المـــتكلم وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به، ومن ثم فتحديد معنى الكلام عنده لا يتأتى من مجرد النظر في القاموس[١].

وفي خضم هذه الدراسات نجد أن تمام حسان لا يعد المعجم نظاماً من أنظمة اللغة لأنه لا يحـــتوي علـــى شبكة من العلاقات ولا القيم الخلافية، إلا أنه يعدّه جزءاً من اللغة والكلمات داخله صامتة ومتعددة الدلالة[٢]. ومن هنا فهو يفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي؛ إذ إن المعنى المعجمـــي يخـــتص بمفـــردات اللغة في حالة إفرادها أما المعنى الدلالي فيعني بألفاظ الكلام في سياقاتها المختلفة.

والمعـــنى المعجمي هو معنى الكلمة، والمعنى المعجمي يحتمل في معظم حالاته أكثر مـــن وجهـــة، ومن ثم فالمعنى المعجمي بحاجة إلى نوع من التخصيص الذي تتطلبه الكلمة حين تدخـــل في الاستعمال، وبذلك يتفق السعران مع ما ذهب إليه تمام من أن المعنى المعجمي يحتمل عدة أوجه، ولا يحدد أحد هذه المعاني إلا الاستعمال والسياق، في حين يذهب أنيس إلى أنه لا فرق بين المعنى المعجمي والدلالي الاجتماعي[٣].

ويذهـــب تمـــام حســـان إلى أن أبواب المعجم ليست موصدة أمام تصدي الأفراد لارتجال الكلمـــات للمعاني ولتحويل الدلالة من معنى إلى آخر. ويرى أن الأفراد يفعلون ذلك في كل مكان وزمـــان ولكنه يبين أن النشاط الفردي شيء والقبول الاجتماعي لما أوجده الفرد شيء آخر، وأن الشـــرط الأساســـي لجعـــل هذا الصوغ الجديد أو الاستعمال الجديد الذي جاء به الفرد جزءاً من مفـــردات اللغة، هو أن يتقبله المجتمع ويشيع استعماله فيكتسب العرفية الضرورية لكلمات اللغة، وهذه العرفية في الاستعمال وكل ما يتصل بها من مشاكل تعدّ قيدا على مداخل المعجم، بمعنى أن

---

[١] محمود السعران، علم اللغة، مقدمة، مصدر سابق، ص ص ٢٨٨+٢٩٠.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٣١٢-٣١٥.

[٣] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ص ١٢٢-١٣٢.

المعجم لا ينبغي مطلقاً أن يشتمل على كلمات يخترعها الأفراد قبل أن تروج هذه الكلمات وتصل إلى مستوى الاستعمال العرفي[١].

وهــذا يشير إلى أن تمام حسان لا يحجر اللغة وإنما ينظر إليها ككائن حي ينمو ويتطور ويتغــير وذلك نتيجة لما تتطلبه معطيات الحياة وما يطرأ عليها من جديد ثم أن هذا يتيح الفرصة لاتساع أفق اللغة وزيادة ثروتها اللفظية لتصبح قادرة على التعبير بطرق مختلفة ومن ثم يمكن للغة مواكبة العصر ومتطلباته.

ولقــد أشــار العديد من المعاصرين إلى ضرورة أن لا يقتصر المعجم على إيراد المعاني للألفــاظ فقــط، وإنمــا يجــب أن يراعي أموراً أخرى كمسائل النحو والصرف وممن قال بذلك أنيس[٢].

وقد أشار تمام حسان[٣] إلى المبادئ العامة التي ينبغي أن تتوافر في المعجم وقد وافقه في هذه المبادئ بشر. أما المبادئ فهي:

١. الهجاء للمفردات التي يحتويها المعجم.
٢. نطق الكلمات إذ يجب أن تدون بالكتابة الأصواتية بدلاً من عملية الضبط بالحركات.
٣. التحديد الجراماطيقي أو الوظيفة النحوية للكلمة وذلك بذكر إن كانت اسماً أو فعلاً أو غير ذلك.
٤. الشرح: و يشتمل ذلك على أمرين:

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ص ٣٢١+٣٢٢.

[٢] أنيس، دلالة الألفاظ، مصدر سابق، ص ٥٠.

[٣] تمــام، مــناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ص ٢٦٨- ٢٧١+ بشر، قضايا لغوية، ط١، دار الطباعة القومية، الفجالة، ١٩٦٢م، ص ص ١٢+١٣.

أ. الأشـــكال المخـــتلفة للكلمـــة:- أي تناول الكلمة من الناحية الوصفية أو التاريخية فيتعرض المعجمي لتاريخ الكلمة وما طرأ عليها من تغيرات ومراحل تطورها.

ب. تقســـيم المـــادة بحسب تعدد المداخل الفرعية فيها والاستشهاد على كل مدخل مع الإتيان بتحديد صرفي لكل قسم فرعي.

واخيراً فإن تماماً قد فرق بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي، إذ عد المعنى معجمياً في الكلمة المفردة فقط أما حين دخولها في سياق فإنها تفقد معناها المعجمي لأن السياق مليء بالقرائن الحالية والمقالية التي قد تعطي للكلمة العديد من المعاني.

وما أظنه أن المفردة حين تدخل في سياق معين فأنها لا تفقد معناها المعجمي نهائياً بل لا بـــد لهـــا من أن تأخذ أحد هذه المعاني وتفقد بقية المعاني الأخرى وفقاً لمتطلبات هذا السياق وما يرافقه من قرائن حالية ومقاليه.

دلالة البنية اللفظية

قد يوحي جرس أصوات اللفظة بمعناها الذي رصد لها في المعجم فيلتقي الجرس والعرف عندئذ على مصادفة ومحض اتفاق. فترمي القيمة الصوتية إلى حكاية معنى عرفي رصده المعجم للفـــظ أو معـــنى طبيعـــي مما تستوحيه النفس ولا تستطيع وصفه ويكون التأثير باللحن الموسيقي نطرب له ولا ندري لماذا، وهكذا يمكن أن ننسب إلى التفخيم مثلاً إيحاء بالمبالغة في إيقاع الحدث أو في الوصف.

وفـــي النصوص القرآنية الكثير من الشواهد التي استعملت فيها حكاية الصوت للوصول إلـــى أغراض إيحائه بالمعاني الطبيعية التي تضيف إلى المعاني العرفية للألفاظ أبعاداً إضافية ما كان لها أن تتحقق لولا ما تحمله حكاية الصوت من طاقة إيحائية تتضح في إبداع القرآن ألفاظاً لم تكـــن مـــن قـــبل، أو تحويل ألفاظ عن معانيها التي كانت لها إلى معانٍ أخرى تتناسب مع إيحاء أصوات الألفاظ ومثال ذلك ما نجده في الآية التالية:

"وَلاَ طَعَـــامُ إِلا مِـــنْ غِســـلِينٍ* لاَّ يَأْكُلُهُ إِلاَّ الخَاطِئُونَ"[١] إذ يوحي لفظ (غسلين) بأن هذا الطعام (غســـالة) لشيء آخر وأنه غير مستساغ بسبب ما في مخرج الغين من التأخر في مكان الغرغرة التـــي تكون عند إرادة تنظيف الحلقوم، كما أن الغين صوت يستعمل ساكناً عند إرادة التعبير عن التقزز[٢]، إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على أبنية الألفاظ أو هيئتها وما تؤديه هذه التغيرات من اختلاف في المعنى، وهذه التغيرات تكون عبارة عن وحدات صوتية سابقة أو لاحقة أو داخلة في

---

[١] الحاقة، الآيات ٣٦+٣٧.

[٢] تمام، البيان في روائع القرآن، ص ص ٢٠٢+٢٠٨+٢٠٩.

الكلمـــة مـــثل يكتب، كاتب، كتبت على التوالي وتؤدي طرائق البنية واشتقاق الصيغ اللغوية دوراً كبيراً في الدلالة على المعنى[١].

فصـــيغ – الأفعـــال بأنواعها الماضي والمضارع والأمر– تدل على الحدث وزمنه، وما يتصـــل بهـــذه الأفعال من حروف الزيادة والتوكيد واللواحق الأخرى، وما يدخلها من التضعيف وغيره وكل ذلك له أثر في توجيه المعنى[٢].

فمـــثلاً تـــزاد الهمزة في أولها للتعدية كأكرمت محمداً وللدلالة على حلول وقت الشيء – كأَحْصَدَ الزّرْعُ... وتضعيف العين يفيد قوة الحدث وكثرته كقولنا قطّع وكسّر[٣].

وصـــيغ الأسماء تحمل العديد من المعاني التي تتنوع بتنوعها كأسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ المبالغة وأسماء الزمان والمكان... [٤].

لذلك لا يكفي لبيان معنى استغفر مثلاً بيان معناها المعجمي مرتبطاً بمادتها اللغوية (غ ف ر) بـــل لا بـــد أن يضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (استفعل). أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب[٥].

لقد تنبه القدماء إلى أهمية العنصر الصرفي في المجال الدلالي ويتضح ذلك من تفريق ابن جنـــي بين صيغة مَفْعل ومِفْعل إذ جعل الميم المفتوحة تدل على الحدث (المصدر) كما تدل على الثـــبات فـــي مقابل الميم المكسورة التي تدل على اسم الالة غير الثابت فيقول (قولهم للسلَّم مِرقاة

---

[١] عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ط٣، الأزهر، ١٩٨٩م، ص ١٩٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

[٣] عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

[٥] أحمد عمر، علم الدلالة، مصدر سابق، ص ١٣.

وللدرجة مَرقاة فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم مما ينقل ويعتمد عليه به كِالمِطْرَقَة والمِنْزر والمِنْجل وفتحة ميم مَرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنَارة والمثابَة[١].

وقد ربط علماء العربية بين الصيغة والدلالة فذكروا من ذلك مثلاً أن صيغة فعّل تدل على التكثـــير وأفعـــل تدل على الدخول في الشيء وفاعل على المشاركة... كما ربط الأصوليون بين الصـــيغة والحكـــم الشرعي فقالوا – مثلاً- إن فعل الأمر يدل على الوجوب مع عدم وجود قرينه تمـــنع ذلك كما قالوا إن أل الجنسية أو الإستغراقية إذا دخلت على الجمع أو المفرد تفيد العموم في مثل قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) [٢].

وقد تعرض الغربيون للدلالة الصرفية عند كلامهم عن (المورفيم) (الوحدة الصرفية) ففرق فـــندريس بيـــن نوعين من المورفيمات سمى أحدهما دال الماهية والآخر دال النسبة، فجذر الكلمة المكون من حروفها الأصلية يشكل دال الماهية أو الحروف الزائدة الأخرى التي تدخل على الجذر وتحـــدد نوع الكلمة أو عددها تشكل دوال النسبة وعلى سبيل المثال (أعلَم، عالِمْ، عَالِمة، عالِمَان، عَالِمُون) نجد أن دال الماهية في (علم) لأن كل الصيغ تحمل دلالة هذا الجذر، ولكن صوت الهمزة فـــي بدايـــة الكلمـــة دال نسبة، وكذلك صيغة اسم الفاعل وتاء التأنيث وألف الأثنين والنون وواو الجماعـــة كلها دوال نسبة، وقد عرّف فندريس دال النسبة بأنه "في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحياناً) يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض[٣].

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج٣، مصدر سابق، ص ١٠٠.

[٢] الكراعين، علم الدلالة بين المظهر والتطبيق، مصدر سابق، ص ٩٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٩٨.

وقــد أشـــار أنـــيس إلى أن هناك نوعاً من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها فكلمة (كذَّاب) تختلف عن كلمة (كَاذِبْ)، لأن الأولى جاءت على صيغة يجمع اللغويون القدماء على أنها تفـــيد المبالغة أي أنها تزيد في دلالتها على كلمة (كاذب) وقد استمدت هذه الزيادة من تلك الصيغة المعيـــنة، فاستعمال كلمة (كذّاب) يمد السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو أن المتكلم استعمل (كاذب) [١].

وفـــي هذا السياق نجد تماماً يحدد البنية أو المبني بأنها كل ما أفاد معنى لغوياً فهو مبنى ولـــو كان حرفاً زائداً لمعنى أو حرفاً من حروف المعاني أو ضمير شخص أو إشارة أو موصولاً أو أداة أو صيغة صرفية أو نمطاً من أنماط الجمل[٢].

كـــل صيغة لا بد أن تختلف في الشكل عن كل صيغة أخرى والسبب في هذه اللابدية أن وظائف الصيغ مختلفة. فلو أن صيغتين متحدتي الشكل اتحاداً تاماً أريد بهما أن تدل كل منهما على معنى يختلف عن معنى الأخرى لتعذر هذا الاختلاف في الدلالة، وأصبحت الحاجة

ماســـة إلى اللجوء إلى وسائل غير صرفية في تحديد هذه الدلالة. كمعونة السياق الذي يحدث في صيغة، فَعْلْ، كَعَدْلْ، إذ تدل أحياناً على معنى المصدر وأحياناً أخرى على معـــنى الصفة المشبهة. إذاً الأصل أن تدل الصيغة على معناها، أولاً بنفسها، وثانياً بسبب الاختلاف بينها وبين الصيغ الأخرى[٣].

---

[١] أنيس، دلالة الألفاظ، مصدر سابق، ص ٤٧.

[٢] تمام، البيان في روائع القرآن، مصدر سابق، ص ٨.

[٣] تمام،اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ص ١٨١+١٨٢.

ومـــن ثـــم فـــتمام حسان يرى أن الصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة ومن ثم لا بد لهذه الصيغة من أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم والمعنى هنا معنى وظيفي[١].

ويـــرى تمـــام حسان أننا إذا نظرنا في المباني الصرفية وجدنا أن صيغة الاسم تعبر عن الاسمية، وصيغة الفعل تعبر عن الفعلية، وصورة الضمير تعبر عن معنى الإضمار وهذه الطائفة من المباني تعبر عن معان تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى[٢].

وأخـــيراً يقـــرر حسان أن أي نموذج في اللغة، سواءٌ أكان نموذجاً صوتياً أم صرفياً، أم نحوياً، أم غير ذلك لا بد أن يكون نتيجة تعارف[٣].

ويذهب البعض إلى أن بعض الصيغ تدل على غير معناها الأصلي من مثل فعيل بمعنى مفعول حيث تأتي مثلاً جريح بمعنى مجروح وما إلى ذلك إلا أن هناك فرقاً كبيراً بين المعنيين إذ أن صـــيغة (فعـــيل) أبلـــغ من صيغة(مفعول) ومن ثم فصيغة (فعيل) بمعنى(مفعول) تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت بخلاف صيغة(مفعول) الدالة على الحدوث. ثم أن صيغة (مفعـــول) تحتمل الحال والاستقبال وتحتمل غيرها، واما صيغة(فعيل) فلا تطلق الا اذا اتصف صـــاحبه بـــه، فلا تقول: (هو قتيل) لمن لم يقتل ولا تقول (هو أسير) لمن لم يؤسر ويصح ان تقولهما بصيغة(مفعول) [٤].

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٨٣.

[٣] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ١٨٤.

[٤] انظر فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ط١، ١٩٨١م، ص ص ٦٠+٦١.

وقــد جاء في (شرح شذور الذهب) في قولة تعالى:"فَجَعَلْنَاهَا حَصِيْدَاً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بَالأَمِسْ "[١]. وأقــيم فعــيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته جريح ويقال له مجروح[٢].

---

[١] يونس، الآية ٢٤.

[٢] ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق حنا فاخوري، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٠٢.

دلالة السياق اللفظي وغير اللفظي

يقصد بالسياق هنا ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى. وقد يكون التوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال، وقد يكون ما يصاحب اللفظ من غير الكلام مفسراً للكلام[١].

وقد عرف سبنس السياق(Context of situation) أنه وضع الكلمة داخل الجملة أو الحدث الذي تعبر عنه الكلمة داخل الجملة، مرتبطة بما قبلها وما بعدها، كما أنه في حالة الكلام يتمثل في العلاقة القائمة بين المتكلم والحالة، أو المقام الذي يتكلم فيه وتكوينه الثقافي[٢].

نستخلص من هذين التعريفين أن تحديد المعنى يتوقف على مستوى هذين السياقين اللفظي أو (اللغوي) وغير اللفظي (أو غير اللغوي) وهو ما يعرف بسياق الحال والمقام.

إن الكلمة تؤثر في معنى الجملة... وهذا ما يعرف بالمعنى السياقي. فكثير من الكلمات يختلف معناها حسب السياق اللغوي الذي تقع فيه ويحدث أن نفهم كلمة ما ونحن نقرأ على نحو ما ثم نعدل معناها في ضوء السياق اللغوي التالي. فالسياق اللغوي هو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاورة وكلمات أخرى مما يكسبها معنى خاصاً محدداً[٣].

والمعنى الذي يقدمه المعجم عادة هو معنى متعدد وعام ويتصف بالاحتمال، في حين أن المعنى الذي يقدمه السياق – ولا سيما السياق اللغوي- هو معنى معين له حدود واضحة وسمات محددة غير قابلة للتعدد أو الاشتراك أو التعميم فعندما ترد كلمة (عين) في العربية- وهي من

---

(١) عبد الكريم جمل، في علم الدلالة، دراسة تطبيقية في شرح الانباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م، ص ٦٣

(٢) الكراعين، علم الدلالة، بين النظر والتطبيق، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٣) محمد علي الخولي، علم الدلالة(علم المعنى)، ط١، ٢٠٠١، دار الفلاح للنشر والتوزيع،عمان، ص ٦٩.

المشترك اللفظي- في سياقات لغوية متعددة يتبين للدارس ما تحمله من معان مختلفة باختلاف كل سياق ترد فيه. فقولنا

- عين الطفل تؤلمه: العين هنا الباصرة
- في الجبل عين جارية: العين هي عين الماء
- هذا عين للعدّو: العين هنا الجاسوس[١].

وقد اعتمد الشراح على معطيات السياق اللغوي في تحديد المقصود من دلالات الفاظ كثيرة كانت غامضة المعنى ويصعب تحديد معناها في حالة إفرادها عن السياق.

ومن ذلك ما ورد في قول الشاعر(في شأن ناقته) وتوضيح معنى لفظ(السَّدَف)

فألقيتُ الزِّمامَ لها فنامتْ لعادتها من السَّدَفِ المُبينِ

وجـــاء في الشرح:"والسَّدَف: الليل. والسَّدَف: النهار وهو من الأضداد وهو في هذا البيت الضَّوْء والمبين: البيّنّ "

فقـــد نـــص الشـــارح على أنّ لفظ(السَّدَفِ) من الأضداد، وذلك لدلالته على كلٍّ من الليل والنهار(أو الظلمة والضوء)ثم عقَّب على ذلك بقولة:(وهو في هذا البيت الضوء).

وتحديـــد الشارح، ذلك السابق، لا شك قائم على مراعاته للسياق اللغِويِّ لهذا البيت؛ إذ إنّ الشـــاعر قد وصف السَّدَفِ با(المبين) والإبانة هي الوضوح والظهور، وبِّين أن الوصف بالظهور والوضوح إنما يلائم النهار لا الليل.

وعلـــى ذلـــك، فقـــد جاء نص الشارح على الدلالة المرادة من دلالتي لفظ السَّدَفِ، نتيجة لاعتـــباره لمعطـــيات الســـياق اللغوي المتمثلة في القرينة المقالية:(المبين) ولعل الشارح قد ترك

---

[١] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ص ٢٩٥+٢٩٦.

التصـــريح بذلـــك لوضوحه[١]. أما السياق غير اللفظي أو سياق الموقف والحال فيعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة[٢].

والإنســـان أو الفرد داخل المجتمع يحدد دلالات ألفاظه أثناء استعماله لمفردات اللغة تبعاً للمقام الذي يتواجد فيه[٣].

لقـــد فهم علماء العربية من لغويين وبلاغين وأصوليين هذه الدلالة واهتموا بها منذ نزول القـــرآن الكـــريم وذلك في ربطهم معاني الآيات بأسباب النزول، وما كلامهم عن الحقيقة والمجاز والخصوص والعموم إلا دليل على إدراكهم الواعي لدلالة السياق[٤].

أما اللغويون فهم يرون وعلى رأسهم ابن جني ، صاحب القول المشهور أن اللغة ودلالات ألفاظهـــا (أكـــثرها جـــار علـــى المجاز)، والمجاز النقل لغة، والذي يحدد المجاز سياق الحال أو استعمال المجتمع لها في موقف ما مرتبط بمكان وزمان[٥].

أما البلاغيون فإن القرائن في اصطلاحهم هي الأسس التي تقوم عليها أبحاثهم في المجاز والاســـتعارة ومـــا القرينة إلا السياق. وقد شارك الفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع اللغويين في دراسة هذا الجانب لأنه يؤثر في العلاقات الإنسانية العامة وتفكيرها[٦].

ولقـــد كـــان لعلمـــاء الغـــرب جهود في دراسة دلالة السياق وكان من رواد هذه الدراسة مالينوفسكي وفيرث الذي يعد رائداً للمدرسة الاجتماعية اللغوية.

---

(١) عبد الكريم جبل، في علم الدلالة، مصدر سابق، ص ص ٦٣-٦٥.

(٢) أحمد عمر، علم الدلالة، مصدر سابق، ص ٧١.

(٣) الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٤) الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٦) المصدر نفسه، ص ص ١٠١+١٠٢.

ويرى فيرث أن اللغة لا تكون لغة إلا باعتبارها حدثاً كلاميا لا نصوصاً مسجلة في بطون الكتب ومعاني الألفاظ لا وجود لها إلا من خلال الاستعمال أو سياق الحال. لذلك أقام فيرث دراسته للمعنى على سياق الحال وجعل الدلالة الصوتية والنحوية والمعجمية كلها خادمة لدلالة السياق وبين أن السياق يحمل في ثناياه جزءاً من ثقافة المتكلمين وصورة من بيئاتهم الاجتماعية[١].

يرى فيرث أن الوصول الى معنى أي نص لغوي يستلزم:

١. أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة(الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية).

٢. أن يعتمد كل تحليل لغوي على المقام (سياق الحال).

٣. وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس.

٤. أن يتبين نوع الوظيفة الكلامية[٢].

ويرى جون ليونز أن السياق يحدد معنى الوحدة الكلامية على مستويات ثلاثة متميزة في تحليل النص، فهو يحدد أولاً أية جملة تم نطقها- إن تم نطقها فعلاً- ثانياً أنه يخبرنا عادة أية قضية تم التعبير عنها- إن تم التعبير عن قضية، ثالثاً يساعدنا على القول: إن القضية تحت الدرس قد تم التعبير عنها بموجب نوع معين من القوة اللا كلامية دون غيره ويكون السياق في الحالات الثلاث هذه ذا علاقة مباشرة بتحديد ما يقال حسب المعاني المتعددة .. ولكن معنى الوحدة الكلامية يتجاوز ما يقال فعلاً إذ إنه يتضمن أيضاً ما هو مقصود ضمناً (أو ما يفترض مسبقاً) وللسياق صلة وثيقة بهذا الجزء من معنى الوحدات الكلامية[٣].

---

[١] الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، مصدر سابق، ص ١٠٣.

[٢] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

[٣] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٤٥.

أما علماؤنا المحدثون كإبراهيم أنيس فإنه لم يفرق بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية إذ يقــول:"لا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وهذا هو ما ارتضيناه(أي إبراهيم أنيس) هنا أو قنعنا به فكلما ذكرنا الدلالة المعجمية لا نعني بها سوى الدلالــة الاجتماعــية، ويعطــي أمــثلة على ذلك منها كلمة (الكذاب) تدل على شخص يتصف بــالكذب،وتلك هي دلالتها الاجتماعية غير أنها اكتسبت عن طريق صيغتها قدراً آخر من الدلالة يسمى بالدلالة الصرفية[١].

وبذلك فأنيس يرى أن الدلالات المستمدة من الظروف والملابسات معقده ومتشعبة، فيقول:" تلــك هي الدلالات المتعددة التي يمكن أن تستفاد من النص المنطوق به، أما تلك الدلالات الأخرى التي تستمد من الظروف والملابسات أو ما يسمى أحياناً بسياق الكلام، فمتشعبة ومعقدة[٢].

أمــا الســعران فيرى أن تحديد معنى الكلام يظل بحاجة الى مقاييس وأدوات أخرى غير مجــرد الــنظر في القاموس، وأن معنى الكلام لا يتأتى فصله، بأية حال من الأحوال عن السياق الــذي يعــرض فيه. ومن ثم فهناك عناصر غير لغوية ذات أثر في تحديد المعنى وهي جزء من أجــزاء المعــنى للكلام وتشمل هذه العناصر شخصية المتكلم وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به كالجو مثلاً او الحالة السياسية . [٣]

وفي ظل هذه الجهود في دراسة السياق وأثره في إيضاح المعنى تلتمس جهود تمام حسان في هذا المجال، حيث يفرّق تمام بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي ويرى أن المعنى المعجمي قاصرٌ في حقيقته عن المعنى الاجتماعي أو الدلالي الذي يعنى بتتبع الجملة أو قل الحدث الكلامي

---

[١] تمام، التمهيد في اكتساب اللغة، مصدر سابق، ص ١٤٥.

[٢] أنيس، دلالة الألفاظ، مصدر سابق، ص ص ٤٨ + ٥١.

[٣] محمود السعران، علم اللغة (مقدمة)، مصدر سابق، ص ص ٢٨٨+٢٩٠.

ومـــا يحـــيط بـــه من ماجريات[١] ومن ثم فتمام حسان يخص المعنى المعجمي بالكلمة أما المعنى الدلالي عنده فهو معنى المنطوق الذي هو نشاط نطقي أولاً وقبل كل شيء[٢].

ويرى تمام أن المعنى المعجمي عام يحتمل أكثر من وجهه لذلك فهو بحاجة الى نوع من التخصيص الذي تتطلبة الكلمة حين تدخل في الاستعمال[٣] .

وفي اللغة ما يسمى (بالتوارد) و(التلازم) لذلك يرى تمام حسان أنه ينبغي على المعجم أن يشـــير الى تغير المعنى مع كل ضميمة تتوارد مع الكلمة أو تتلازم معها فيقول في الحالة الأولى مثلاً: صاحب الدار: مالكها: وصاحب رسول الله: رفيقه، وصاحب الجلالة: الملك ....أما في حالة التلازم: رغب فيه: طلبه، وعنه: كرهه، وإليه: استعانه وهكذا[٤].

ويذهـــب تمـــام إلـــى أن الوصول إلى المعنى بصورة شاملة يتطلب منا استخدام الطرق التحليلـــية علـــى المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي ويبقى بعد ذلك معنى النص أو المعنى الدلالي والمعنى الدلالي يحتاج الى معنى المقام أو المعنى الاجتماعي. لذلك يرى تمام أننا حيـــن نفـــرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لانستطيع أن ندعي أننا وصلنا الى فهم المعنى الدلالي، وإنما الوصول الى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام[٥].

---

[١] تمام، مناهج البحث في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

[٢] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ١٢٣.

[٣] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

[٤] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٣٣١.

[٥] المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

وقد أشار اللغويون العرب القدامى، إلى هذا السياق وعبر عنه البلاغيون بمصطلح المقام حتى أصبحت مقولتهم (لكل مقام مقال) مثلاً مشهوراً. مما جعل تمام حسان يقول: إن البلاغيين حين قالوا:(لكل مقام مقال) ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لافي العربية الفصحى وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء. ولم يكن مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of situation) يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، وأن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب تحت اصطلاح(المقام) ولكن كتبهم هذه لم تجد من الرعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح (مالينوفسكي) من تلك الرعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات وبراعة الدعاية الغربية الدائبة[١].

ويضرب تمام مثالاً يبين فيه الصلة بين الكلام والمقام وذلك من خلال قصة التحكيم المشهورة بين الخوارج وعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه؛ فقد هتف الخوارج حين التحكيم بقولهم (لاحكم إلا لله) فرد علي كرم الله وجهه بقوله:(كلمة حق أريد بها باطل). وكان يعني أن الناس ربما قنعوا بالمعنى الحرفي لهذا الهتاف أي بمعنى (ظاهر النص)فصدقوا أن الخوارج أصحاب قضية تستحق أن يدافع الناس عنها وربما غفل الناس عن المقام الحقيقي الذي ينبغي لهذه الجملة أن تفهم في ضوئه وهو مقام (محاولة إلزام الجهه سياسياً بهتاف ديني) فالمقام في هذا الهتاف من السياسة والمقال من الدين وكان ينبغي للناس أن يفهموا المقال في ضوء المقام[٢].

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٣٧٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٣٨.

وقــد يستعار (المقال) المشهور(للمقام) الطارئ (وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس) أثــناء الحديــث، وكلمــا قوي التناسب بين المقام الشهير وبين المقال الطارئ كان ذلك من حسن الاستشهاد[١].

أمــا المقصــود بفكرة (المقام) عند تمام فهو يضم المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقــات الاجتماعــية والاحداث الواردة في الماضي والحاضر ثم التراث والفلكلور والعادات والتقالــيد والمعــتقدات والخزعــبلات[٢]والظــروف الحســية والنفسية المحيطة بالنص والمحيط الاجتماعــي والتاريخ... ومن الظروف الحسية والنفسية المحيطة بالنص والتي تساهم في إيضاح المعنى قولة تعالى:" وَلاَّ تُطِعِ الْكَافِرِينَ والْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ "[٣]إذ يصح التركيب لجعل الأذى منهم له أو منه لهم. ولكن الظروف الحسية التي يعرفها النبي صلى الله علية وسلم أن الأذى واقع منهم عليه وليس منه عليهم فأصبح المعنى(ولا تجزع لإيذائهم إياك).

وأمــا الظروف النفسية كالحب والكراهية والغضب والرضا والطمع والقناعة فظاهرة في قولة:" وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَآءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَآءِ اللاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ ما كُتِبَ لَهُنّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ "[٤]فالتركيب يدل على حالتي الرغبة فيهن والرغبة عنهــن، لأن اليتــيمة ذات المــال إما أن تكون جميلة فيرغب وليها في أن ينكحها استئثاراً بمالها وجمالها وإما أن تكون قبيحة فيعضلها رغبة عنها وطمعاً في مالها

---

[١] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٣٣٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

[٣] الأحزاب، الآية ٤٨.

[٤] النساء، الآية ١٢٧.

وهكـــذا تكون الظروف النفسية متكأ لقرينة السياق دالة على أن حذف حرف الجر مقصود ليشمل التركيب الحالتين كلتيهما حالة الرغبة فيهن وحالة العزوف عنهن مع استبقائهن من أجل مالهن في الحالتين.

أمـــا المحيط الاجتماعي فمن ذلك قوله تعالى في الذي نهر والديه: "وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيهِ أُفٍّ لَّكُمَـــا أَتَعِدانِنِـــي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي"[١]. لقد تم هذا في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه النبي وأصحابه فكان معنى السياق واضحاً لهم كل الوضوح على حين نحتاج نحن الآن إلى معرفة أسباب النزول. أي أنهم عرفوا المعنى من حاضرهم ونحن نعرفة الآن من التراث.

أما ما يتعلق بالعادات والتقاليد في إيضاح المعنى فكقولة تعالى:" وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجاهِلِيَّةِ الأُولىَ"[٢] فهذه إشارة الى عادات وتقاليد كانت سائدة عند العرب.

وقد تكون هناك إشارات الى المأثورات والتاريخ فيفتقر فهم النص إلى معرفة ذلك إلا من خلال معرفة تلك المأثورات وهذا التاريخ ومن ذلك خبر الأولين وقصص الأنبياء[٣].

ومـــن ثـــم يرى تمام أننا لو حاولنا فهم المقال منفصلاً عن المقام لجاء فهمنا إياه قاصراً مبـــتوراً أو خاطـــئاً لكن أحمد قدور وهو يتحدث عن السياق الثقافي يعده جزءاً من المقام وضمن معطياته. ويرى أن مراعاة المقام تجعل المتكلم يعدل عن استعمال الكلمات التي تنطبق على الحالـــة التـــي يصـــادفها خوفاً أو تأدباً، بل قد يضطر المتكلم إلى العدول عن الاستعمال الحقيقي للكلمـــات فيلجأ الى التلميح دون التصريح ومن ثم فهو يؤيد ما ذهب إليه حسان في أن الكلام كلما كـــان موافقاً لظروف المقام كان مقبولاً ومستحسناً في ظرفه وحينه. وليس مهماً أن يختار المتكلم

---

[١] الأحقاب، الآية ١٧.

[٢] الأحزاب، الآية ٣٣.

[٣] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، مصدر سابق، ص ص ١٧٠-١٧٣.

لذلـــك الكلمات ذات الدلالة الموضوعية الدقيقة التي ربما تكون غير مقبولة، إنما المهم هو وجود المناسبة بين الكلام والموقف[١].

لقد أخذ بعضهم على تمام حسان أن نظرية السياق عنده هي بتأثير من نظرية السياق عند فيرث إلا أنني أعتقد أنها تأثر بنظرية المقام عند العرب إلا أنها جاءت عند تمام حسان مختلفة من حيث تركيزها على المعنى واعطاؤها صورتها المتكاملة.

وقـــد كان لبعض الباحثين آراء حول التركيز على دور السياق في إيضاح المعنى إذ رأى احمـــد مخـــتار عمر أن أصحاب نظرية السياق نفوا أن يكون الطريق إلى معنى الكلمة هو رؤية المشار إليه أو وصفه أو تعريفه[٢].

أمـــا أولمـــان فقـــد رأى أن فـــي ذلك مبالغة لأن للكلمات المفردة معاني يتواضع عليها المـــتكلمون والســـامعون ثـــم تدون في تضاعيف المعجم. ومع أن بعض معاني الكلمات يعتريها الغموض الشديد، فلا بدّ من أن يكون لها معنى أو عدة معانٍ مركزية ثابتة[٣].

ومـــن جانـــب آخر يرى بالمر أن من السهل أن نسخر من النظريات السياقية مثلما فعل بعـــض العلمـــاء وأن نرفضـــها باعتبارها غير علمية. لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول إن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق[٤].

---

[١] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات،مصدر سابق، ص ٢٩٩.

[٢] أحمد عمر، علم الدلالة، مصدر سابق، ص ٦٩.

[٣] انظر أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقدير كمال بشر، ط١٢، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

[٤] بالمر، علم الدلالة (إطار جديد)، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٨٠.

واعــتقد أن للســياق أثراً مهماً في إيضاح المعنى لأن الذي يقدمه المعجم عادةً معنى عام ومتعدد أما المعنى الذي يرد في السياق فهو معنى واضح ومحدد علاوة على أن المعنى المعجمي يتطلــب معــرفة معــنى المفردة بحدودها مما قد يستغنى عنه في السياق فقد يستطيع المستمع أو القــارئ أن يحــدد معنى الجملة من خلال سياقها العام دون المعرفة الدقيقة لحقيقة مفردة ما مما يســاعد علــى الفهم إذ قد يفهم المقصود من الكلام من خلال سياق الحال دون أن يعرف معاني المفردات المحددة.

لذلــك لابد لكل شخص من أن يكون ملماً بالماجريات والأحداث التي تحيط بسياق ما لكي يفهم المراد من ذلك لأن الجهل بتلك الظروف المحيطة بهذا النص أو السياق قد يعيق عملية الفهم ومن ثم الاتصال والتواصل.

تشقـــق المعنـــى

لقد قام تمام حسان بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى،وتحليل كل شق على حده في معظم مؤلفاتـــه وذلـــك أنـــه يرى أن كل دراسة لغوية لابد أن تتجه إلى المعنى. وأن المعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب على النحو المبين في الشكل التالي: [١]

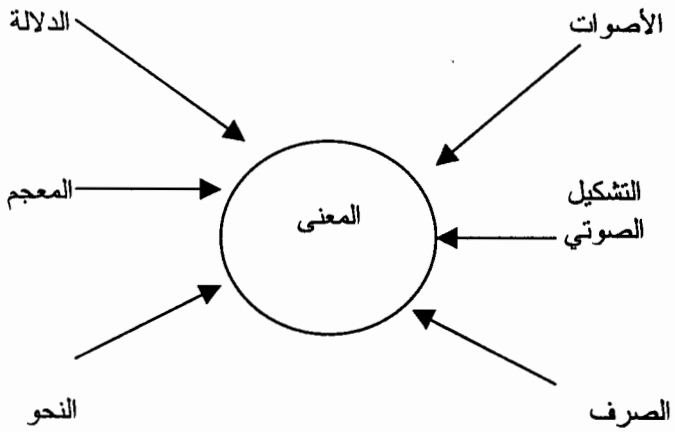

وبذلـــك يرى أن المعنى يصبح مشققاً وأن كل فرع من فروع الدراسات اللغوية يسهم في تشكيل هذا المعنى ويسهم في الإبانة والكشف عنه.

يقـــول تمـــام: "إن علم الأصوات(Phonetics) إنما يقوم على تناول الصوت المنطوق بالوصـــف بعد أن يلجأ إلى تحديد حدوده في بيئته الصوتية... وغرض علم الأصوات اللغوية من دراســـة الصـــوت أن يبيـــن ما في نطقه من حركات عضوية، وما فيه من ظواهر صوتية. فأما الحـــركات العضـــوية فتدرس عادة تحت اسم المخارج على وجه العموم، وأما الظواهر الصوتية المصـــاحبة لهـــذه الحـــركات فيطلق عليها اسم الصفات، ومهمة علم الأصوات هنا أن يحدد عدد المخـــارج في اللغة التي يدرسها، ويصف الحركات التي يتم بها النطق في هذه المخارج ثم يعمد إلـــى الظواهـــر الصـــوتية (الصفات) فيقسم الأصوات على أساسها بين الشدة والرخاوة وما إلى ذلك،.... وإنما يتميز كل صوت عن كل صوت آخر في اللغة التي يتجه إليها الدرس بما بينها من اوجه الخلاف التي تبرر جعل كل منها في موضع التباين من الآخر من حيث الوظيفة التي تؤديها المنظومة الصوتية لهذه اللغة[٢].

---

[١] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ١١٨.

[٢] المصدر نفسه ، ص ص ١١٨+١١٩ .

وهـذا التبايـن فـي الوظيفة هو الذي يطلق عليه علماء الغرب اسم (القيم الخلافية) أو (Differential values) فـإذا صـح هذا كانت الوظيفة التي يؤديها الصوت في نطاق المنظومة الصـوتية هـي معناه، أو على الأصح هي قسط المعنى الذي قصد به أن يؤديه. ومن ثم صح أن يسمى القسط الذي يؤديه الصوت من المعنى معنى وظيفياً، أي أنه ليس معنى معجمياً يكشف عنه في القاموس ولا دلالياً "[١].

ثم يرى أنه إذا كان علم الأصوات يكشف عن وظيفة الصوت، فإن علم التشكيل الصوتي يكشـف عن وظيفة الحرف والموقع أو المقطع، إذ يقول: "والنقطة التي ينتهي فيها علم الأصوات هـي التـي يبدأ فيها علم التشكيل الصوتي أو كما يسمى في الغرب (Phonology). إذ إنه عند الفـراغ من الدراسة العملية التي يقوم بها علم الأصوات نجد بين أيدينا عدداً من الأصوات يمكن عـند اسـتخدام مـا بيـن بعضها والبعض الآخر من روابط وعلاقات أن يقسم إلى عدد أقل من الوحـدات المجـردة التي لا تنطق لأنها أقسام لا أصوات وهذه الأقسام هي التي نطلق عليها في الدراسـة اللغويـة الحديثة اصطلاح (الحروف). ليست الحروف إذاً هي تلك الصور الكتابية التي تخطها بالقلم، فهذه رموز كتابية للحروف. وليست الحروف هي ما تنطقه بلسانك في أثناء الكلام، فهـذه هـي الأصـوات. ولكـن الحروف أقسام يشتمل كل منها على عدد من هذه الأصوات.... وللحـروف معـان وظيفية أيضا تتضح حين نستخرج حرفاً من الكلمة، او نضيف إليها حرفاً، أو نحـل حرفاً فيها محل حرفٍ منها، فنجد المعنى يتغير مع كل من هذه الإجراءات. فإذا أخذنا كلمة مثل (ثار) وأضفنا إليها همزة في البداية تغير معناها من اللزوم إلى التعدي وأصبحت الكلمة (أثار) فـإذا أحللنا محل الثاء جيماً اصبحت الكلمة (جار) وهلم جرّا والمسؤول عن تغيير المعنى في كل حالة هو تغيير حرف من حروف الكلمة، وهذا يدلنا على أن الحرف يؤدي قسطاً من المعنى العام هـو وظيفـي في طبيعته، ومعنى ذلك ببساطة ان الحرف يؤدي وظيفة معينة بوجوده في صورة الكلمة"[٢].

ويشـير حسـان إلـى أن علم التشكيل الصوتي لا يقصر همه على تقسيم الأصوات إلى حـروف، وإنما يتناول بعد ذلك طائفة من التغييرات الصوتية بحسب الموقع وقد أطلق عليها اسم الموقعـيات أو الظواهر الموقعية، من ذلك التماثل بين الحرفين المتعاقبين في السياق حين يتقارب مخرجاهما، كنطق النون في صورة الميم كما في (من بينهم) ومنه أيضاً ظهور همزة الوصل في بدايـة الكلام واختفاؤها في الوسط، وارتباط القلقلة بمواقع خاصة، وارتباط حركة التقاء الساكنين

---

[١] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ص ١١٨-١١٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢٠.

بموقع معين، ومن ذلك النبر والتنغيم وبين أن التشكيل الصوتي يتناول أيضا دراسة مقاطع اللغة أو يجري التفريق بين ما هو صوتي وما هو تشكيلي من هذه المقاطع. [١]
وهو بذلك يجعل للحرف وظيفة وللمقطع وظيفة.

وينـــتقل حســـان بعد ذلك إلى علم الصرف ليشير إلى أن هناك وظائف محددة لكل صيغة فوظيفة صيغة فاعل غير وظيفة صيغة مفعول والمجرد غير المزيد[٢].

ثـــم ينتقل إلى النحو فيقول: النحو يكشف عن وظيفة الباب فيعنى بدراسة الأبواب النحوية وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها في السياق[٣].

ويذهب حسان إلى أنه يصدق على مجموع المعاني التي يؤديها الصوت والحرف والموقع والمقطع والصيغة والباب اصطلاح (المعنى الوظيفي) لأن لكل واحد من هذه الأمور وظيفة خاصة يؤديهـــا أو يساهم بأدائها في بيان المعنى العام ووضوحه[٤]، ويتحدث حسان بعد ذلك عن المعنى المعجمـــي الذي يكشف عنه بواسطة المعجم إلا أنه يرى أن هذا المعنى المعجمي عام يحتمل في معظم حالاته أكثر من وجهة ويضرب مثلاً لذلك من القاموس المحيط: "وقف يقف وقوفاً دام قائماً، ووقفته أنا وقفاً فعلتا به ما وقف، كوقفته وأوقفته، والقدر أدامها وسكنها، والنصراني وقيفي كخليفي خدم البيعة، وفلانا على ذنبه أطلعه والدار حبسه كأوقفه، فيقول: من هذا ترى أن معنى (وقف) قد يكـــون بمعـــنى ظل قائماً أو عطل، أو سكن، أو تفرغ، أو كشف عن شيء، أو حبس العين على غـــرار مـــا يقـــوم به عملاء وزارة الأوقاف. ومن ثم نجد المعنى المعجمي بحاجة إلى نوع من التخصيص الذي تتطلبه الكلمة حين تدخل في الاستعمال[٥].

ويفرق حسان بين المعنى الوظيفي الذي يكشف عنه بواسطة المناهج الأربعة (الأصوات، والتشـــكل الصـــوتي، والصرف، والنحو) وبين المعنى المعجمي الذي يكشف عنه بواسطة المعجم ذلـــك بـــأن المعنى الوظيفي غالباً ما يحدد بوسائل سلبية هي ما سماها بالقيم الخلافيه، أما وسيلة المعـــنى المعجمـــي فإيجابية، تقوم بعد تعين الهجاء والنطق على تحديد الكلمة، في مبدأ الأمر، ثم

---

[١] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ١٢١..
[٢] المصدر نفسه، ص ١٢١.
[٣] المصدر نفسه، ص ص١٢١ – ١٢٢.
[٤] المصدر نفسه، ص ١٢٢.
[٥] المصدر نفسه، ص ص ١٢٢-١٢٣.

علـــى شـــرحها بعد ذلك من وجهتي النظر التاريخية والاستعمالية الحاضره، مع الدخول إليها من مداخل مختلفة، والاستشهاد على كل مدخل[١].

ونظراً لعمومية المعنى المعجمي وتعدد احتمالات معناه يذهب حسان إلى أنه لا غنى عن المعـــنى الدلالي.ويعقب حسان على ذلك بأنه قد يقول قائل : إن السياق من شأنه أن يحدد المعنى ويخصصـــه، فـــإذا دخلت الكلمة في السياق فقد حلّ أشكال صفة العموم التي في المعنى المعجمي واشـــتمل اللفـــظ على معناه الأخص أو لم يعد في الأمر ما يدعو إلى طلب زيادة لمستزيد. وهذا الكلام يحمل في طياتة بعض عناصر الحق، ففي الغالبية العظمى من أمثلة دلالة السياق يجد المرء قـــدراً عظيماً من الكمال في الدلالة على المعنى، ولكن هذا القدر وأن عظم لا يمكن أن يلهينا بما فيه من عنصر كفاية النص عن تطلب العنصر الاجتماعي في المنطوق. فاللغة نتاج اجتماعي بلا شك ويتطلب الكلام في حالاته النموذجية تبادل النطق والسماع، أي أن فيه خصائص اجتماعية كما فـــي اللغـــة وهذا الجانب الاجتماعي في اللغة لا بد من مراعاة الكشف عنه في إبانة المعنى، وإن وجـــود هذا العنصر الاجتماعي في اللغة ليدفعنا إلى الكلام عن معنى اجتماعي هو المعنى الدلالي الذي يتوافر فيه الخصوص الذي افتقدناه في المعنى المعجمي العام . وإذا كان المعنى المعجمي هو معـــنى الكلمـــة، فلـــيس المعـــنى الدلالي إلا معنى المنطوق، الذي هو نشاط نطقي أولاً وقبل كل شيء[٢].

ويشـــرح حســـان الطـــريقة التي يتم بها تحديد المعنى الاجتماعي الدلالي بواسطة جدول يرسمه على النحو الآتي:

---

[١] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ١٢٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢٣.

المنطوق	التحليل اللغوي	الماجريات	نوع المناسبه	الأثر

ويقصـــد بالماجريات هنا كل الظروف المحيطة بالمنطوق، أما الأثر فنوع الاستجابه التي يصادفها المنطوق، ونوع المناسبة قد يكون تكريماً أو توبيخاً أو وعظاً أو تحريضاً أو غير ذلك[١].

فـــإذا أردنـــا أن نفهم المعنى الاجتماعي نضع النص في الخانة الأولى خانة المنطوق ثم يجـــري تحلـــيل خصائصه المتصلة بالماجريات والأثر تحليلاً واضحاً، تم تذكر الماجريات؛ كأن يكـــون المنطوق قد نطق في حفل اجتمع الناس فيه ليكرموا أحد المجاهدين،وكان المتكلم رجلاً من علـــية القوم، ولكنه غير محبوب من الجماهير وهلم جرا. ثم يذكر نوع المناسبة، وينتهي الكشف عن المعنى بعد ذلك بإبانة الأثر الذي تركه المنطوق مثل التصفيق أو المقاطعه أو ثورة الجماهير على المتكلم وهلم جرا[٢].

ومـــن ثم يذهب تمام إلى ضرورة العودة بكل منطوق إلى ظروف نطقه الأصلية التي في الحياة، ثم تحليل ما فيه من عمليات وعوامل. وأن هذا النوع من التحليل هو الذي يضمن وضوح العنصر الاجتماعي في المعنى[٣].

وأخـــيراً يبين العلاقة بين المعنى بأنواعه الثلاثة المختلفة وبين ما يدل عليه من وظيفة أو كلمـــة أو منطوق؟ فالعلاقة بين الصيغة وبين معناها (وظيفتها) علاقة نفسية مبهمة، لا هي عرفية ولا طبيعـــية ولا منطقية. والعلاقة بين الكلمات وبين معانيها هنا علاقة عرفية محددة بالاستعمال ومدونـــة فـــي المعجم. والعلاقة بين المنطوق وبين معناه هي التي يمكن أن توصف بأنها علاقة اجتماعية[٤].

يتضـــح ممـــا ســـبق أن تمام حسان يقوم على تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية هي: المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي أو معنى المقام. ومن ثم يرى أن كل فرع

---

[١] تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص ص ١٢٣-١٢٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢٤.

[٣] المصدر نفس، ص ١٢٥.

[٤] المصدر نفسه ، ص ص ١٢٥ -١٢٧.

من فروع الدراسات اللغوية يستقل بقسط من هذا المعنى يبينه ويوضحه ويكشف عنه. وبذلك فهي فـــروع تتكامل فيما بينها وتتحد ولا يستغنى عن أحدها للوصول إلى المعنى على أكمل وجه، وأن أي تغـــير يجـــري في أحد هذه الفروع سيؤدي بالضرورة إلى تغير المعنى كاملاً لذا فأن وضوح المعنى سيقع على كاهلها جميعاً.

ويعلـــق محمـــد صلاح الدين على أن ما ذهب إليه حسان في المعنى شبيه بما يذهب إليه أصـــحاب المدرســـة اللغوية التي لا ترى الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي يصحبها ويحدد ما فـــيها. وهو ما يسمية مالينفسكي بسياق الحال ويسمية تمام حسان بالمقام ويقابله بالمقال الذي هو السياق اللغوي الصرف الجامع للمعاني الوظيفية والمعجمية. ومن ثم فهو يعتقد أن تمام ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي وقد تكون مدرسة فيرث[١].

وقـــد ذهب إلى هذا أيضاً حلمي خليل عندما قال:" هذا هو مفهوم المعنى عند تمام،..... وهو كما نرى مفهوم منتزع انتزاعاً مباشراً من نظرية السياق عند فيرث[٣]"
حيـــث إن أصـــحاب نظرية السياق يهتمون بالدور الذي تؤدية الكلمات في السياق والطريقة التي تستعمل بها وبذلك فالمعنى عندهم حصيلة استعمال الكلمات في اللغة من حيث وضعها في سياقات مختلفة.

ولا أعتقد أن ما رآه الشريف وحلمي خليل دقيق فيما قالاه بتأثر تمام حسان بنظرية السياق عـــند فيرث، ولكن الذي يبدو لي أن ما جاء به تمام حسان تعميق لما جاء في التراث العربي ولا ســـيما إنه القائل: (وحين قال البلاغيون "لكل مقام مقال" ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وقعوا على عبارتيـــن مـــن جوامـــع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى وتصـــلحان للتطبـــيق فـــي إطـــار كل الثقافات على حد سواء. ولم يكن "مالينفسكي" وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of siuation) يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنه أو ما فوقها . إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح " المقام" ولكن كتـــبهم هـــذه لـــم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح "مالينوفسكي" من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات وبراعة الدعاية الغربية الدائبة) [٢].

---

[١] محمد صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، مصدر سابق، ص ص ٢٠٠-٢٠٠١.
[٣] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، مصدر سابق، ص ص ٢٢٣ -٢٢٤.
[٢] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٢.

والغريب أن حلمي خليل يشير إلى أن نظرية المعنى وارتباطها بالسياق لم تكن بعيدة عن علماء العربية من لغويين وبلاغيين إذ يقول:(إن هذا الإدراك لحقيقة المعنى وتشقيقاته نراه مبثوثاً بصور شتى في التراث العربي من تفسير وأصول وبلاغة ونحو وصرف، ذلك لأن قضية الإعجاز القرآني كانت وراء ذلك كله ولذلك نرى عبد القاهر الجرجاني (ت-٤٧١هـ) يحدد النظم وفق هذا التشقيق في المعنى مع الإشارة إلى العلاقات المختلفة بين المعنى الوظيفي والمعنى المقامي في عبارة جامعة يقول فيها: وإذا عرفت أن مدار النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها. ونهاية لا تجد لها زديادا بعدها، ثم اعلم ان ليست المزية بواجبة لها في أنفسها أو من حيث هي على الاطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم يحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض[١]).

ثم يقول حلمي وفي موضع آخر يشقق الجملة أو الخبر كما يقول إلى عناصره المقالية والسياقية المرتبطة بالمرسل والمستقبل ليؤكد أن المعنى الذي يدركة الفكر هو محصلة هذه العناصر جميعاً يقول: (وإذا ثبت أن الجملة إذا بني عليها حصل منها ومن الذي بني عليها في الكثير معنى يجب أن ينسب إلى واحد مخصوص فإن ذلك يقتضي لا محالة أن يكون للخبر في نفسه معنى هو غير المخبر به والمخبر عنه ذلك لعلمنا باستحالة أن يكون معنى المخبر به يشبه معنى المخبر وأن يكون المستنبط والمستخرج والمستعان على تصويره بالفكر[٢].

ومن جانب آخر يذهب محمد صلاح الدين الشريف إلى أن ما جاء به حسان هو نتيجة لتشبثه بالمعنى ولأنه يريد أن يرى المعنى في كل شيء فيقول:(ولما كان المؤلف (يقصد تمام حسان) شديد التحمس لقضية المعنى نسب إلى الصوتم (الفونيم وهو أصغر وحدة فونولجية في اللسان المدروس كالباء والتاء... الخ) وهو الحرف عند تمام حسان، معنى وظيفياً، ودليله أننا إذا استبدلنا حرفا من كلمة بحرف آخر كونا كلمة ذات معنى جديد (مثال طاب- ذاب- تاب) وهذا دليل في حد ذاته صحيح، فما اتبعه من نهج هو الأساس في التفريق بين الصوت والصوتم وبين الصوتم وغيره من الصواتم، غير أنه لا يكتفي بهذا فهو يمضي قائلاً:(ومن ثم أصبح يحمل على عاتقه بضعة من تبعة المعنى الجديد)، وهذه أول بضعة من المعنى الوظيفي)، ثم يعلق قائلاً:(وهكذا نرى أن تمام حسان يلصق بالحرف معنى وأن المعنى الوظيفي هنا يتعدى مفهوم الوظيفة

---

[١] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٢٤.

ليقارب مفهوم المعنى المعجمي، ومهما كان نعته له أنعته بالسلبية أم بغيرها فأننا نرى عنده مبالغة فـــي الطريقة التحليلية لأن معنى الكلمة لا يتجزأ بتجزئتها إلى حروف بل هو كل. وهذا الكل ذو علاقـــة بالحروف المكونة من حيث هي تركيب كلي لا من حيث هي عناصر مفردة، فالكلمة رمز دلالي لا ينقسم إلا دلالياً، أما الحروف فمكونات للرمز ليس لها شيء من الدلالة[١].

وأظن أن ما ذهب إليه تمام حسان في إعطاء الحرف جزءاً من المعنى لم يكن إلا من خلال هذه الكلمة وبالتضام مع الأحرف الأخرى في هذه الكلمة وحسب ما تعارفت عليه اللغة فالحرف المفرد المستقل ليس له معنى، وأنني أذهب إلى ما ذهب إليه الشريف في إمكانية اعتبار تمام حسان، الصوتم ذا وظيفة تمييزية لبيان صلته بالمعنى[٢]، واعتقد أن تضافر هذه الفروع (الأصوات والتشكيل الصوتي في بيان المعنى أمرٌ مقبول شريطة النظر إليها ككل من خلال كلمة أو جملة تامة، أما بالنسبة للمقام ومساهمته في الإبانة عن المعنى فلا شك أنه من أهم ما ناقشه حسان في الدلالة على المعنى والكشف عنه، إذ نلاحظ أن كلاً منا يحتاج لمثل

هذا في فهم معنى مقولة ما حين يسمعها سواء في ذلك الأمي والمتعلم، إذ نسعى جاهدين لمعرفة المناسبة التي قيلت فيها هذه المقولة وبذلك نستطيع أن نكتشف المقصود منها، إذا كانت مدحاً أو ذماً أو سخرية أو حقيقية فالسياق يعطي معنى محدداً وواضحاً.

---

[١] محمد صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، مصدر سابق، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

Abstract

Dr. Tammam Hassan's Efforts in Linguistic and syntactic lesson.
This study deals with Dr. Hassan's
efforts in liguistic and syntactic lesson . Infact, he is one of the pioneers who called to the necessity of studying Arabic within the framework of the " descriptive approach " due to the new criticism for the linguistic since the beginning of the last century.

This study consists of an introduction, four chapters and a conclusion.
The introduction includes he biography of Dr. Hassan and his (studies).
The first chapter includes his efforts in phonetics, phonetic system, manner of articulation, teatures, sound formation system, syllable, phonetic teatures and tone intonation.

The second chapter tackles his effors in the field of morphology and it includes parts of speech, derivation, word formation and polysemy.

The third chapter deals with his efforts in the syntactic study, it deals wih the subject of factors, indicators and tense and aspect.

The fourth one tackles his efforts in the field of semantics. It includes the lexical meaning, denotation and conotation and pragmatics ...etc.

Finally, the conclusion reveals that:
1- Dr. Tammam Hassan dealt with many fields of language and he studied it profoundly and at different levels.

2- He was trying to shedlight on the Arabic heritage through the descriptive approach.

3- He was influenced, in some of his opinions, by the western studies.

4- Through his views, sometimes he agreed with others, other times he disagreed with them, and sometime he opposed them.

5- He indicates that the Arabic syntax needs further to he studied.

الخاتمة

بعد أن درست جهود الدكتور تمام حسان في معظم فروع اللغة في ضوء الدراسات اللغوية القديمة والحديثة توصلت إلى النتائج التالية التي أتمنا أن أكون قد وفقت في الوصول إليها :

١- أن الدكتور تمام حسان قد بحث في مجالاتٍ عديدة من مجالات العربية ونظر فيها نظرات عميقة من جوانب مختلفة مجدداً في ما يراه بحاجة إلى التجديد ومبقياً ما يراه بحاجة إلى البقاء على حاله.

٢- أن الغاية التي يسعى وراءها الدكتور تمام حسان من دراساته هي إلقاء ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث العربي كله منطلقاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة.

٣- أن الدكتور تمام حسان قد تأثر في بعض أرائه بالدراسات الغربية وهو يعترف بهذا في مقدمة كتابه مناهج البحث في اللغة إذ يقول : " ولكن لا أستطيع أن إغمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب، فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسئول عنه في هذا الكتاب.

٤- أن الدكتور تمام حسان قد استضاء بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة في دراساته العربية وذلك من حيث المنهج لا التفاصيل فدعا إلى دراسة اللغة في إطار المنهج الوصفي بداية، ويشير الدكتور تمام إلى أن تاريخ دراسة اللغة العربية يعرض علينا في بدايته محاولة لإنشاء منهج وضعي في دراسة اللغة يقوم على جميع اللغة ورواياتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم ولكن بعض الأخطاء المنهجية في طريقتهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد.

٥- لقد جاءت آراء الدكتور تمام حسان في دراساته لفروع اللغة المختلفة تتوافق أحياناً مع القدماء وأحياناً مع المحدثين وأحياناً تتعارض معها وأحياناً تأتي جديدة تختلف عن كليهما ، ومن جديده :

أ- أنه جاء بتقسيم جديد الكلم يقوم على فروق في المعنى والمبنى بين كل قسم وبقية الأقسام.

ب- فرق بين مفهوم الصيغة الصرفية والميزان الصرفي.

ج - قدم اقتراحاً لزيادة عدد الصيغ في العربية وهي اعتبار جميع حروف العربية قابلة للزيادة ومن ثم قبول مجيئها في أي موقع من صيغة (فعل).

د – أبرز أثر القرائن في إيضاح المعنى وهو ما أشاروا إليه إلا أنهم لم يعطوه حقه من العناية.

هـ – كشف عن قيمة تضافر هذه القرائن في أيضاح المعنى النحوي.

و – تحدث عن الترخص في القرائن مما يخفف من استنكارنا للشذوذ في الاستعمال ويردُ الاعتبار للقراءات القرآنية التي سموها شاذة.

ز – بنى نظاماً زمنياً مفصلاً للصيغ العربية وبذلك فرّق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي كما أنشأ مفهوم الجهة وجعلها عوناً على تعدد الزمن النحوي.

ح – رفض فكرة العمل النحوي واعتبر العلاقة الاعرابية جزءاً من الدلالة على المعنى وأن هناك قرائن أخرى تكشف عن المعنى النحوي.

ط – تحدث عن الاسلوب العدولي وهو الخروج عن الأصل الى غير ذلك.

ي – ركز الدكتور تمام على السياق ودوره في إيضاح المعنى.

ك – لقد حاول ان يشقق المعنى ويحلل كل شق على حده.

ل – جمع الظواهر السياقية وفسرها في ضوء الذوق العربي الذي يكره توالي الأمثال وتوالي الأضداد ويألف توالي الأشتات.

م – تحدث الدكتور تمام عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ومن ذلك تعدد المعنى الوظيفي لحروف المعاني والأدوات والضمائر والمعنى المعجمي للمفردات إذ لا يتضح معانيها إلا من خلال وضعها في بيئتها من التراكيب .

ن – فرق بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي: هما ناحيتا الاستعمال اللغوي والبحث اللغوي، فالاستعمال اللغوي وظيفة المتكلم ، والبحث اللغوي وظيفة الباحث.

ش – حاول أن يستنبط موازين للتنغيم.

ع – قسم النبر إلى نوعين صرفي ودلالي ثم قسم النبر الصرفي إلى أولي وثانوي.

٦- أن الدكتور تمام حسان قد أمتاز بأنه كان يخرج من كل باب من أبواب اللغة الموروثة بمفهوم جديد وتجربة جديدة ومصطلح جديد لذلك لم يكن مجرد ناقلاً للنص بل يقوم على تحليل النص وتفكيكة وتركيبة بما يتلائم ورؤيته.

٧- أن الدكتور تمام قد أخرج هذه الدراسات لاعتقاده أن النحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة على الرغم من جهود علماء أفاضل بذلوا الجهد المشكور فى استخراج أصوله.

٨- أن الدكتور تمام كان يتقبل كل ما يوجه إليه من انتقادات بصدر رحب ومتسع وكان يأخذ ببعض هذه الانتقادات مما يدفعة الى اتخاذ إجراء حيالها.

التوصيات :

وبعد أن درسة جهود الدكتور تمام حسان اللغوية والنحوية في ضوء علم اللغة القديم والحديث وإلقاء بعض الضوء على هذه الدراسات فأنني أدعو إلى ضرورة الاستمرار بدراسة جهود الدكتور تمام حسان وأن تكون هذه الدراسات أكثر تخصص لإبراز جهوده بشكل أوسع وأعمق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب :

أ- المصادر :

١- الأزهري ، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ ٩٧٤ م) **تهذيب اللغة** ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ، ١٩٦٤م .

٢- الأعشى ، **ديوان الأعشى** ، تقديم وشرح محمد أحمد قاسم ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٤م.

٣- أبو البركات ، الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١ م) **أسرار العربية** ، تحقيق بركات يوسف هبود ، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩م .

٤- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ ١١٨١م) ، **الأنصاف في مسائل الخلاف** ج١ ج٢ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢م .

٥- أبو حيان ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ - ١٣٤٤م) ،**ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، ج٣ ، تحقيق مصطفى أحمد النحاس .

٦- أبو حيان ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ - ١٣٤٤م) ، **المبدع الملخص من الممتع** ، تحقيق مصطفى أحمد النحاس ، ط٢ ، مطبعة السعادة ، ١٩٤٤م .

٧- أبو فراس الحمداني ، **ديوان أبي فراس الحمداني** ، شرح خليل الدويهي ، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٨- ابن الجزري ، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ - ١٤٢٩ م) **النشر في القراءات العشر** علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر.

٩- ابن جني ، ابو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ - ١٠٠١ م) **الخصائص** ج١ ، تحقيق ، محمد علي النجار ، ط٤ .

١٠- ابن جني ، ابو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ - ١٠٠١ م) **سر صناعة الأعراب** ، تحقيق حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣م .

١١- ابن جني ، ابو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ - ١٠٠١ م) ، **اللمع في العربية**، تحقيق سميح أبو مغلي .

١٢- ابن خلدون ، عبد الرحمن (ت ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) ، **مقدمة أبن خلدون** ، ج١ ، دار الفكر .

١٣- ابــن دريد ، محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ - ٩٣٣م) **الاشتقاق** ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت .

١٤- ابن الدّهان ، ناصح الدين سعيد (ت ٥٦٩هـ - ١١٧٣م) **كتاب الفصول في العربية** ، تحقيق فائز فارس ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٥ - ابــن الســراج ، محمد بن السري (٣١٦هـ - ٩٢٨م) ، **الأصول في النحو** ،ج١ ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥م .

١٦- ابن سيناء ، الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨هـ - ١٠٣٦م) ، **أسباب حدوث الحروف** ، محب الدين الخطيب ، مطبعة المؤيد .

١٧- ابــن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ - ١٣٦٧م) ، **شرح ابن عقيل** ،ج١ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٨م.

١٨- ابن فارس، **مقاييس اللغة** ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة .

١٩ - ابــن كمــال باشا ، شمس الدين أحمد بن سليمان (ت ٩٤٠هـ - ١٥٣٣م) ، **أسرار النحو** ، تحقيق أحمد حسن حامد ، دار الفكر عمان .

٢٠- ابــن مضاء ، العباس أحمد بن عبد الرحمن (٥٩٢هـ ١١٩٥م) ، **الرد على النحاة** ، تحقيق شوقي ضيف، ط٤ ، دار المعارف .

٢١- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله (٧٦١هـ - ١٣٥٩م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٨م.

٢٢- ابــن هشــام ، جمــال الديــن عبد الله (٧٦١هـ - ١٣٥٩م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر .

٢٣- ابــن يعــيش ، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ - ١٢٤٥) ، **شرح المفصل** ج١ ، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير عبده آغا الدمشقي .

٢٤- حسان، تمام ، **الأصول** ، ط١، دار الثقافة ١٩٩١م .

٢٥- حسان، تمام ، **البيان في روائع القرآن** ،دراسة لغوية واسلوبيه للنص القرآني ، جزءان عالم الكتب .

٢٦- حسان، تمام، **التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها** ، ١٩٨٤م .

٢٧- حسان ، تمام ، **الخلاصة النحوية** ، ط٢٠٠٠، عالم الكتب .

٢٨- حسان ، تمام ، **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية** ،ط١٩٩٣ ، دار الثقافة .

٢٩- حسان ، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط٢٠٠١، دار الثقافة .

٣٠- حسان ، تمام ، **مناهج البحث في اللغة** ، ط١٩٨٦ ، دار الثقافة .

٣١- الجرجاني ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ - ١٠٧٨ م) ، **دلائل الإعجاز** ، تحقيق محمد رضوان وفايز الداية ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٣م .

٣٢- جريـر ، **ديـوان جرير** ، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٣- الخلـيل ، الخلـيل بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ١٧٠هـ - ٧٨٦م) ، **العين** ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد العراق ، ١٩٨٠م.

٣٤ الخلـيل ، الخلـيل بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ١٧٠هـ - ٧٨٦م)، **معجم مصطلحات النحو العربي** ، تصوير محمد مهدي علام ، ط١ مكتبة لبنان ، ١٩٩٠م.

٣٥- الرضـي ، الأسـتراباذي نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ - ١٢٨٧م)، **شرح الشـافية** ، ج١ ، حققهـا محمـد نور الحسن ومحمد الزخراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العلمية ، بيروت ١٩٨٢م.

٣٦- الرضـي ، الأسـتراباذي نجـم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ - ١٢٨٧م)،**شرح الكافية** ، ج١ ، دار الباز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة .

٣٧- الرّماني ، علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ - ٩٩٤م) ، **معاني الحروف** تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، ط٢ ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، العزيزية ، ١٩٨٦م.

٣٨ - الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ - ٩٤٨م) ، **الإيضاح في علل النحو** تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس .

٣٩- الزجاجـي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ - ٩٤٨م) ، **كتاب اللامات** ، تحقيق مازن المبارك ،ط٢، دار الفكر لطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

٤٠- الزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٣م)، **أساس البلاغة** ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٢م .

٤١ سيبويه ، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ - ٧٩٧٦م) ، **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

٤٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **المزهر**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ، القاهرة ، ١٩٥٨م.

٤٣- السـيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م)، **همع الهوامع** ، ج١ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٢م.

٤٤- عمـر بن أبي ربيعة ، **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تقديم فايز الداية ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٤٥- المـبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ - ٨٩٨م) **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ، بيروت .

٤٦- مكـي بـن أبـي طالب (ت ٤٣٧هـ - ١٠٤٥م) ، **الرعاية بتجويد القرآن وتحقيق التلاوة** ، دار الكتب العربية ، دمشق ، ١٩٧٣م.

ب - المراجع

١- أمين ، عبد الله ، **الاشتقاق** ، ط١ ، ١٩٥٦ م .

٢- الأنطاكي ، محمد ، **الوجيز في فقه اللغة** ، ط٣ ن مكتبة دار الشروق، بيروت .

٣- أنيس ، إبراهيم ، **الأصوات اللغوية** ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، ١٩٦١م .

٤- أنيس، إبراهيم ، **دلالة الألفاظ** ، ط٣ ، المطبعة الفنية الحديثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

٥- أنيس، إبراهيم ، **من أسرار اللغة** ، ط٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦- أولمـان ، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمه وقدم له وعلق عليه كمال بشر ، ط١٢ ، دار عرين لطباعة والنشر، القاهرة .

٧- بشر ، كمال ، **علم اللغة العام القسم الثاني ، الأصوات** ، دار المعارف ، مصر ، النيل ، ١٩٧٥ م .

٨- بشر، كمال، **قضايا لغوية** ،ط١، دار الطباعة القومية، الفجالة ، ١٩٦٢ م .

٩- بالمـر، **علـم الدلالـة** (أطـار جديد) ، ترجمة صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، ١٩٩٥ م .

١٠- جـبل ، عـبد الكـريم ، **فـي علـم الدلالة** (دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات)،ط١ ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧م.

١١- حماسـة ، محمـد، **العلامة الأعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤م .

١٢- الحمـد ،غـانم ، **الدراسـات الصوتية عند علماء التجويد** ،ط١ ، مطبعة الخلود ١٩٨٦ م .

١٣- حميدة، مصطفى ، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، مكتبة لبنان ، الشركة المصرية العالمية للنشر ليونجمان.

١٤- خلـيل ، حلمي ، **العربية وعلم اللغة البنيوي** (دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٥- خلـــيل ، حلمـــي ، **مقدمـــة لدراسة اللغة** ، دار المعرفة الاجتماعية ، الإسكندرية ١٩٩٦ م .

١٦- الخليل ، عبد القادر مرعي ، **المصطلح الصوتي ، عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر** ، ط١ ، ١٩٩٣م.

١٧- الخولـــي ، محمـــد ، **علـــم الدلالة** (علم المعنى) ،ط٢٠٠١ ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، عمان .

١٨- دوسيســـير، **علم اللغة العام** ، ترجمة يؤيل يوسف عزيز ، مراجعة مالك يوسف المطلبي ، بيت الموصل ، ١٩٨٨م .

١٩- الســـاقي ، فاضـــل مصطفى ، **أقسام الكلام العربي** ، من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٧م.

٢٠- الســـامرائي ، إبراهيم ، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٣م .

٢١- السعران ، محمود ، **علم اللغة ، مقدمة** ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٢ م .

٢٢- شاهين ، عبد الصبور ، **في علم اللغة العام** ، ط٣ ، مكتبة الشباب.

٢٣- الصالح ، صبحي ، **دراسات في فقه اللغة** المكتبة الأهلية، بيروت ، ١٩٩٢م .

٢٤- ضيف ،شوقي ، **المدارس النحوية** ، ط٨ ، دار المعارف ، القاهرة .

٢٥- العارف ، عبد الرحمن، **تمام حسان رائداً لغوياً**، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٦- عبد التواب ، رمضان **التطور اللغوي**، مظاهره وعلله وقوانينه ، ط٣ ،مكتبة الخانجي ١٩٩٧م .

٢٧- عبد التواب ، رمضان ، **مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** ، القاهرة .

٢٨- عبد الجليل ، عبد القادر، **علم الصرف الصوتي** ، ط١، أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ١٩٩٨م .

٢٩- عرفة ، محمد، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** ، مطبعة السعادة ، مصر .

٣٠- عمايـــرة ، إسماعيل ، **معالم دراسة في الصرف** ، (الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيليه) ط٢ ، دار حنين ، عمان الأردن ، ١٩٩٣م .

٣١- عمايرة ، خليل ، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه** ، في التحليل اللغوي ، جامعة اليرموك .

٣٢- عمر ، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩١م.

٣٣- عمر ، أحمد مختار، **علم الدلالة** ، ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

٣٤- عيد ، محمد ، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب ، ١٩٨٧م

٣٥- فندريس ، **اللغة** ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص،القاهرة ، ١٩٥٠م

٣٦- الفهري ، عبد القادر الفاسي ، **اللسانيات واللغة العربية** ، الكتاب الأول، دار توبوقال للنشر ، المغرب .

٣٧- قدور ، أحمد **مبادئ اللسانيات** ، ط١ ، دار الفكر ن ١٩٩٦م .

٣٨- القناوي ، محمد ، **الفكر الصوتي في التراث العربي** ، ط١ ، دار الطباعة المحمدية ، ١٩٨٩م .

٣٩- الكراعين ، أحمد ، **علم الدلاله بين النظري والتطبيق** ،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣م .

٤٠- الليلي ، أحمد ، **الصرف في مجالس ثعلب** ، دار العدالة للطباعة ، ١٩٩١م .

٤١- لـيونز ، جـون ، **اللغة والمعنى والسياق** ، ترجمة عباس صادق ، ط١٩٨٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الواحة ، بغداد .

٤٢- المجـدوب ، عـز الدين ، **المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة** ، سوسة ، تونس ، ١٩٩٨ م .

٤٣- الحمـوز ، عبد الفتاح ، **ظاهرة التغليب في العربية ، ظاهرة لغوية اجتماعية** ، ط١، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

٤٤- المخزومـي ، مهـدي ، **في النحو العربي ، قواعد وتطبيق** ، ط٢ ، مكتبة ومطبعة مصطفى باب الحلبي وأولاده ، مصر .

٤٥- المخزومـي ، مهـدي ، **فـي النحو العربي ، نقد وتوجيه** ، ط١، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٤م .

٤٦- مـراد ، ولـيد محمد ، **نظرية النظم وقيمته العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني** ، ط٣ ، دار الفكر ، ١٩٨٣ م .

٤٧- مصطفى ، إبراهيم ، **إحياء النحو** ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١م

٤٨- المعجم الوسيط ،ط٣ .

٤٩- النحاس ، مصطفى ، **من قضايا اللغة** ، ط١ ، الكويت ، ١٩٩٥م .

٥٠- هلال ، عبد الغفار ، **علم اللغة بين القديم والحديث** ، ط٣ ، الأزهر ، ١٩٨٩م .

ج- المقلات العلمية :

١- حسان ، تمام " اللغة العربية والحداثة " ، **فصول** ، مجلد٤، ع٣ ، ١٩٨٤م .

٢ – حســـان ، تمام، " القرائن النحوية واطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي "، **اللسان العربي** العدد ١-٢ ، جزء ١١ ، ١٩٧٤م .

٣- حسان ، تمام ، " اللغة والنقد الأدبي " **فصول** ، مجلد٤ ، ع١، ١٩٨٣م .

٤- حســـان ، تمام، " مصطلحات سيبويه في أصوات العربية " ، **مجلة الأزهر** ، مجلد ٣٢ الجزء ١٠ ، ١٩٦٠م ، حلواني ، محمد خير ، " نظرة في كتاب الأصول " **المناهل** ، ع٢٣ ، السنة التاسعة ، ١٩٨٢م .

٥- الخـــياط ، حوريـــة ، " إعـــادة بناء مفاهيم النحو "، **مجمع اللغة العربية** ، مجلد ٧٣ ، جزء٤.

٦- الشـــريف ، محمـــد صلاح ، " النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها " ، **حوليات الجامعة التونسية** ، ع١٧ ، ١٩٧٩م

٧ – كشـــك ، أحمد " الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون لمحمد عيد " **عالم الكتب** ، المجلد ٧ ع٣ ، ١٩٨٦م.

د- الرسائل الجامعية

١ – موســـى ، عطـــا ، " مـــناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين" ، رسالة دكتوراة منشورة ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٢م .